العدد ٣٣
سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩

نشرة الهجرة القسرية

النـزوح المـطـوّل

يعاني العديد من النازحين بشكل متزايد من أوضاع نزوح مطوّلة تدوم سنين أو حتى عقود. ونركز في هذا العدد على تقييم أثر ووقع النزوح المطوّل على حياة النازحين ومجتمعاتهم، سواء التي غادروها أو المضيفة. كما نسعى في هذا العدد إلى البحث عن الحلول الممكنة السياسية والإنسانية والشخصية منها.

إضافة إلى:

تسليط الضوء على سريلانكا
ملحق صغير حول مراكز الإيواء الجماعي
إضافة إلى مقالات تركز على: دارفور وكولومبيا، وتهريب البشر في جنوب إفريقيا ومحادثات اتفاقيات تغير المناخ ووساطات السلام

مـركـز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD

النشرة للتوزيع المجاني فقط

٣ كلمة أسرة تحرير

تسليط الضوء: سريلانكا

٤ سريلانكا: مسألة حقوق

٦ حماية حقوق الإسكان للنازحين داخلياً في سريلانكا
تود فاسل

الموضوع الرئيسي: النزوح المطول

٩ فهم التحدي
غيل لوشر وجيمس ميلنر

١٢ "على متن السلحفاة"
أبيبي فيسا ديمو

١٥ الإصغاء إلى النازحين الطويلي الأمد
داينا براون و كاثرين مانسفيلد

١٨ الأزمة والنزوح في الصومال
آنا لندلي

٢٠ العودة إلى أفغانستان: حل دائم أم نقل للمسؤولية؟
سوزان شمايدل

٢٢ مهمة لم تكتمل: المفوضية والنازحون في البوسنة والهرسك
إرين موني ونافيد حسين

٢٥ استمرار تهميش النازحين في أوروبا
نادين واليسكي

٢٧ دارفور: طريقة حياة مفقودة
ناتالي أونديك وعمر إسماعيل

٢٨ النهج الحكومي الكندي المتكاملوالبحث عن حلول شاملة
أديل ديون

٣٠ الحلم بنهاية التشرد والنزوح فيجنوب الصحراء الكبرى
ماريون كامارا

٣٢ الاندماج المحلي في غرب أفريقيا
أليستر بولتون

٣٥ نحو حل مستدام للاجئين البوروندين في تنزانيا
جيسي طومسون

٣٧ اللاجئون في تنزانيا: ثروة أم عبء؟
باتريشيا أونغين

٣٨ موارد اللاجئين: التاميل السريلانكيون في الهند
إنديرا ب. رافيندران

٤٠ صدمة النزوح والتعافي منها في قبرص
بيتر لوزيوس

٤٢ الاندماج المحلي للاجئين في صربيا
ميلوش ترجان وديان كلادارين

٤٤ النزوح واللامركزية والتعويض بعد النزاعات في البيرو
غافن ديفيد وايت

٤٦ فرص بناء السلام وحالات النزوح
تامي شارب وسيلفيو كوردوفا

٤٨ النزوح الداخلي المطول والاستفادةمن الخدمات المالية
سو آزايز

٥٠ أمل وفرص للشباب
جيني بيرلمان روبنسون وشوغوفا ألبار

٥٢ "عصابات" اللاجئين السودانيين الشباب في القاهرة
ثيمبا لويس

٥٤ النشاط السياسي لدى الجيل الجديد من فلسطينيي المنفى
ماهر بيطار

٥٥ دور قسائم شراء المساكن في إيجاد الحلول الدائمة في جورجيا
أندرو غولدا

٥٦ بناء الثقة من خلال العمل الإنساني في الصحراء الغربية
إدوارد بنسُن

٥٨ اللاجئون والهجرة والتنقل
جيوليا سكاليتاريس

٦٠ منظومة في حالة خسارة؟
جان- فرانسوا دوريو

ملحق صغير: مراكز الإيواء الجماعي

٦٢ العنصر المفقود في 'إدارة المخيمات'
داميان ليلي

٦٤ عندما يصبح 'المؤقت' شبه دائم
إيرين موني

مقالات عامة مساهمات دورية

٦٧ تعزيز الحقوق والمسؤوليات المدنية في دارفور
كاثرين رايس

٦٨ منطقة المهربين الحدودية في جنوب أفريقيا
تسفائم آرايا وتاملين مونسون

٧٠ النزوح المطول في كولومبيا
أندريس كوينتيرو ل وتيغان أ. كولر

٧٢ نحو التوصل إلى اتفاق إنساني بشأن تغير المناخ
فيكرام كولمانسكوغ

٧٣ النزوح المطول للمسلمين في سريلانكا
كافيتا شوكلا

٧٤ النزوح الداخلي والوساطة من أجل السلام
أندرو سولومون

٧٦ الصمود المجتمعي في المناطق الريفية في تيمور الشرقية
بيون ميات ثو

نشرة الهجرة القسرية

نهدف في «نشرة الهجرة القسرية» إلى توفير منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتم تأسيسها عام ١٩٩٨ بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

أسرة التحرير

مصعب حياتلي (محرر النسخة العربية)
ماريون كولدري وموريس هيرسون (النسخة الإنجليزية)
هايدي المجريسي (منسقة النشرة)
شارون إليس (مساعدة الاشتراكات)

نشرة الهجرة القسرية
Refugee Studies Centre,
Oxford Dept of International Development,
University of Oxford
3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK
بريد إلكتروني: nhq@qeh.ox.ac.uk
هاتف: ٧٠٠ ٢٨١ ١٨٦٥ ٤٤ +
فاكس: ٢٨١٧٣٠ ١٨٦٥ ٤٤+
سكايب: fmreview

الموقع: www.hijra.org.uk

إخلاء المسؤولية

لا تمثل الأراء الواردة في نشرة الهجرة القسرية بالضرورة أراء محرري النشرة أو مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد.

حقوق الطبع:

يمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعينة. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

التصميم:

Art24 www.art-24.co.uk

طباعة:

LDI Ltd www.ldiprint.co.uk

ISSN 1460-9819

FSC Mixed Sources
SA-COC- 001654 EV
©1996 FSC A.C.

إليّا كيديو، لاجئ بروندي منذ عام ١٩٧٢ يرتب صوره خلال حزم أمتعته للعودة إلى وطنه بوروندي. نوفمبر ٢٠٠٨.

مركز دراسات اللاجئين

UNIVERSITY OF OXFORD

كلمة أسرة تحرير

نشرة الهجرة القسرية

تناقش أغلب المقالات التي يتضمنها هذا العدد الجوانب المختلفة لقضية النزوح المطول ، فما يقرب من ثلثي تعداد النازحين حول العالم اليوم لا يعيشون في أوضاع طوارئ وإنما يعيشون قيد حالة من النزوح المطول يعيشون فيها فترات طويلة في المنفى ويعانون عزلة إجبارية عن الوطن وبدون بارقة أمل في العودة. وعندما يمكث الناس في المنفى لفترات طويلة، ربما تغادر احتياجاتهم خانة الاحتياجات الملحة العاجلة، ولكنها تنتقل إلى خانة أخرى لا تقل ضراوة هي خانة الاحتياجات الحادة والشديدة. ومع مرور الوقت تتبدل التحديات والمشكلات التي تواجه الناس بينما يفعل الزمن فعله فيهم سواء بالنمو أو بالشيخوخة، وهم مع تعاقب السنون يسقطون في غياهب النسيان والتيبس المعنوي الطويل بعيداً عن الوطن. وبالنسبة لهؤلاء ولمن يساعدونهم أو يستضيفونهم، تنشأ أيضاً تلك الحالة من التوتر الذي لا سبيل لتفاديه بين الرغبة في التخطيط بحكمة وعقلانية على المدى البعيد والرغبة في نفس الوقت في عدم تأبيد الوضع بشكل يستبعد العودة إلى الوطن نهائياً.

وكما يذكرنا العديد ممن ساهموا في إصدار هذا العدد من النشرة، لا ينبغي أن نسمح لتعريف مفهوم 'حالات النزوح المطول ' ولا لمجموعة 'الحلول' المعتادة بأن يقوض من محاولاتنا لحل مسببات النزوح، والتي قد تعود أحياناً لعشرات من السنين مضت، أو أن تقلل من همتنا للبحث عن وسائل لنزع صفة النزوح عن هؤلاء البشر وتمكينهم من عيش حياة مكتملة الجوانب وتحقق لهم إشباعاً معنوياً ومادياً.

سوف يتناول العدد التالي من نشرة الهجرة القسرية النزوح الحضري ومن ثم فلن يلقى هذا الجانب تغطية موسعة في العدد الحالي. كما لن نتطرق إلى بعض مجموعات اللاجئين الشهيرة مثل اللاجئين البورميين أو الفلسطينيين إلا بشكل عابر، حيث سبق وأن خصصنا أعداداً كاملة تتناول محن هؤلاء (انظر http://www.hijra.org.uk/mags.htm).

ونحن ندين بالعرفان لكل من سوزان شميدل و غيل لوشر وجيمس ميلنر على ما قدموه من دعم ونصائح ساهمت في إخراج هذا العدد، كما نتوجه بالشكر أيضاً إلى الوكالات والهيئات التي أنفقت بسخاء لتمويل إصدار هذا العدد، وهي الوكالة الكندية للتنمية الدولية ووزارة الهجرة والمواطنة بالحكومة الأسترالية والمكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إفريقيا.

النسخة الورقية أم الإلكترونية؟ هل تفضل قراءة نشرتنا بشكلها المطبوع (نسخة ورقية) أم إلكترونياً على الانترنت؟ سوف نجري اتصالاً بأكبر عدد ممكن من قراءنا على مدار الأشهر القليلة القادمة للاستفسار عما إذا كانوا يفضلون استلام نسخة ورقية من النشرة أم الاكتفاء بقراءتها على شبكة الانترنت. ومن البديهي أن قراءة النشرة على الانترنت سوف يساهم في تقليل النفقات التي نتجشمها ولكننا على علم بالطبع بأن بعض القراء يستفيدون بشكل أكبر عند قراءتها في شكلها المطبوع. وإذا رغب القارئ في أن يتلقى إخطاراً بالبريد الإلكتروني عند صدور كل نسخة جديدة من نشرة الهجرة القسرية على الانترنت، فليتفضل بأن يرسل إلينا برسالة إلكترونية على العنوان fmr@qeh.ox.ac.uk، ليطلب منا إضافته لقائمة الرسائل التذكيرية.

كما نود أن نتأكد من تحديث قائمتنا البريدية لمنع الإهدار في الرسائل البريدية. لذا فرجاء أن تتفضلوا بالرد على أي رسائل إلكترونية نقوم بإرسالها إليكم طالبين إليكم فيها تحديد الأسلوب الذي تفضلونه في قراءة النشرة – وإلا سنضطر آسفين لحذفكم من قائمتنا البريدية!

وأخيراً، أود لفت انتباه القراء الأكارم إلى أنني سأغادر نشرة الهجرة القسرية بعد أكثر من ٤ سنوات من العمل فيها. وأود أن أنتهز الفرصة هنا للتعبير عن شكري وامتناني لأسرة تحرير النشرة على هذه الفرصة الفريدة، كما أشكر كل قراء النشرة على اهتمامهم ومتابعتهم وآرائهم القيمة. كما أود الإشارة إلى أنه رغم مغادرتي لأكسفورد إلا أنني سأواصل اهتمامي وعملي في النشرة بشكل استشاري.

مع أطيب تحياتي

مصعب حياتلي

محرر نشرة الهجرة القسرية

الأعداد القادمة

- العدد ٣٤ (من المقرر إصداره في فبراير ٢٠١٠) وسوف يركز على النزوح الحضري. وتوجد الدعوة لطلب مقالات هذا العدد على الرابط: http://www.hijra.org.uk/urban-displacement
- العدد ٣٥ (يونيو ٢٠١٠) وسوف يتناول قضية الإعاقة والنزوح. وآخر موعد لتلقي المقالات هو ٣١ يناير ٢٠١٠. رجاء الإطلاع على الرابط http://www.hijra.org.uk/forthcoming.htm لمزيد من التفاصيل.
- العدد ٣٦ (أكتوبر ٢٠١٠) وسوف يتناول البحيرات الكبرى/جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كل أعداد النشرة متوفرة مجاناً على الإنترنت على الموقع: http://www.hijra.org.uk/mags.htm

سريلانكا: مسألة حقوق

تشكل سياسة الحكومة السريلانكية الحالية باحتجاز النازحين إلى أجل غير مسمى انتهاكاً لحقوقهم الإنسانية.

تحتجز الحكومة السريلانكية في الوقت الراهن نحو ٢٧٠ ألف نازح داخلي في مخيمات تُعد في الواقع معسكرات اعتقال في شمال البلاد. وأكبر هذه المخيمات، وهو مخيم مينيك فارم في بلدة فافونيا، يضم أكثر من ٢٢٠ ألف شخص، الأمر الذي يجعل فافونيا ثاني أكبر بلدة في سريلانكا ومينيك فارم أكبر موقع للنازحين داخلياً في العالم.

ومنذ فرارهم من الخط الأمامي لمعركة وحشية دارت رحاها في مايو/أيار ٢٠٠٩ بين الحكومة ونمور تحرير تاميل إيلام (LTTE)، لم يوجَه أي اتهام لأي من هؤلاء الأشخاص، ولم تتح لهم الفرصة لتوكيل محام، ولم يتم إخبارهم بالمدة الزمنية التي سيقضونها في هذا المعتقَل غير القانوني. وتتهم الحكومة جميع هؤلاء المحتجَزين بأنهم من مؤيدي أو مقاتلي نمور التاميل.

وقد تم تحديد ما يقدر بنحو ١١٠٠٠ شخص، من بينهم أطفال، على أنهم مقاتلون سابقون، وتم نقلهم من المعسكرات إلى مراكز "إعادة تأهيل". ولكن هذه العملية خلت من أي إطار قانوني وافتقرت إلى الشفافية أو المراقبة الدولية. وتحاول الحكومة حالياً تشجيع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، التي أُتيح لها في بادئ الأمر زيارة مراكز إعادة التأهيل، على مغادرة البلاد متذرّعة بأن مهمة اللجنة قد انتهت لأنه لم يعد هناك صراع دائر في البلاد. ومنذ أوائل شهر يوليو/تموز، لم تتمكن اللجنة من الوصول إلى أي من النازحين داخلياً. وفي حين أنه يبدو جلياً أن الحكومة تحتاج إلى مواجهة التهديدات المحتملة لأمنها، إلا أن إجراء عملية فرز شفافة ذات معايير واضحة وتدخل ضمن إطار قانوني هو فقط ما سيمكّنها من التعامل مع المشاكل الأمنية وفي الوقت نفسه غرس بذور الثقة والاحترام اللازمة لتحقيق سلام طويل الأمد في البلاد.

وفي منتصف يوليو/تموز ٢٠٠٩، كان هناك ٣٠ مخيماً للنازحين داخلياً تخضع لإدارة الجيش وحمايته في مناطق فافونيا ومانار وجافنا وترينكومالي. ولا يُسمح للنازحين داخلياً بمغادرة المخيمات إلا للحصول على الرعاية الطبية الطارئة أو غير ذلك من الأسباب العاجلة كحضور جنازة (وحتى هذه الحالات غالباً ما تكون تحت حراسة عسكرية). ولم يُسمح رسمياً إلا لنحو ٦٠٠٠ من النازحين داخلياً – أغلبهم من المسنين والمعاقين تعليمياً – بمغادرة تلك المخيمات المغلقة بشكل دائم والانتقال للعيش مع أسر مضيفة أو في دور لرعاية المسنين. ومع ذلك تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن ٥٠ بالمائة من النازحين المحتجزين لديهم أقارب أو أصدقاء يمكنهم الإقامة معهم.

تدهور الأوضاع الإنسانية

لقد تعهدت الحكومة بأن تسمح لغالبية النازحين بالعودة إلى ديارهم بنهاية عام ٢٠٠٩ إلا أن ذلك يبدو غير واقعي. فمن المتوقع أن تستغرق عملية إزالة الألغام التي يتعين تنفيذها في مناطق العودة قبل أن يستطيع أي من النازحين العودة إلى ديارهم عامين على الأقل. كما أن عملية إعادة إعمار منطقة الحرب السابقة ستستغرق وقتاً طويلاً كذلك. وفي هذه الأثناء، تعمل السلطات على جعل مواقع النازحين داخلياً مواقع دائمة عن طريق إنشاء مصارف ومكاتب بريد ومتاجر، وفي الوقت نفسه لم تحرز تقدماً يذكر نحو إطلاق سراح الناس وتخفيف القيود المفروضة على حرية حركتهم. وتعطي هذه المرافق انطباعاً ظاهرياً بأن كل الأمور تسير على ما يرام لكن الواقع غير ذلك تماماً. فالأوضاع الإنسانية في تلك المعسكرات آخذة في التدهور. إذ يؤدي الاكتظاظ السكاني، ومحدودية مرافق المياه والصرف الصحي، ونقص الرعاية الصحية، والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، وكذلك غياب التنسيق بين الحكومة والجيش والمجتمع الإنساني إلى عواقب وخيمة على حياة النازحين وكرامتهم. ومن الممكن حل جميع هذه المشاكل تقريباً إذا ما سُمح بحُرية الحركة والتخطيط والإدارة المدنية للمخيمات.

وتنتشر في المخيمات أمراض الجدري والزحار والجرب، ولم تتم السيطرة على فيروس التهاب الكبد الوبائي "أ" إلا مؤخراً؛ ويعاني ٣٥ بالمائة من أطفال المخيمات من سوء التغذية؛ ولا يوجد سوى ٥٠ طبيباً لتقديم العلاج لكافة السكان المحتجزين.١ وترفض الحكومة نشر الإحصاءات الرسمية للوفيات أو الأمراض لتلك المخيمات ولكن هناك اعتقاد بأنها مرتفعة؛ وكان أغلب سكان المخيمات في حالة هزال شديد لدى وصولهم إليها، لكونهم قد عاشوا ظروفاً قاسية لشهور عديدة في منطقة الحرب؛ كما يعاني الكثير منهم من إصابات ذات صلة بالصراع.

وقد تسبب نقص الغذاء والماء، فضلاً عن القيود المفروضة على الحركة بين أجزاء المخيمات المختلفة، بالفعل في حالة من الاضطراب، صاحبتها عدد من التظاهرات والاحتجاجات داخل المخيمات. وتعتزم الحكومة حالياً، بعدما استشعرت إمكانية اندلاع احتجاجات أوسع نطاقاً، تقسيم المخيمات الكبيرة إلى مواقع صغيرة تضم كل منها ٥٠٠٠ شخص.

انفصال الأسر

تتمثل إحدى العواقب الرئيسية لغياب حرية الحركة في انفصال الأسر المستمر – وخاصة لآخر مجموعة من النازحين التي فرت من منطقة الحرب في مايو/أيار

مزرعة مينيك في مقاطعة فافونيا في سريلانكا.

٢٠٠٩. فقد أفاد النازحون الذين فروا في تلك الفترة بحدوث العديد من حالات انفصال الأسر في منطقة النزاع وخلال عملية الفرز التي قامت بها الحكومة، بالإضافة إلى حدوث حالات انفصال عن أفراد الأسر المصابين الذين نُقلوا إلى مستشفيات في شتى أنحاء البلاد. ولا تتوفر لدى الكثير من النازحين الذين أُرسلوا إلى مخيم مينيك فارم أية معلومات عن أماكن تواجد أفراد أسرهم ويؤثر هذا النقص في المعلومات تأثيراً متزايداً على صحتهم العقلية ويعمق إحساسهم بالصدمة.

كما أفاد النازحون بأن آخر المعارك التي دارت في منطقة الحرب كانت شديدة الضراوة، حيث لم يحترم أي من طرفي النزاع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي المتعلقة بالتناسب أو التمييز بين المدنيين والمقاتلين. وبدون إمكانية الوصول إلى منطقة النزاع السابق، أو عقد مقابلات مباشرة مع النازحين، أصبح من المستحيل في الوقت الحالي التحقق من صحة أي أرقام تشير إلى عدد القتلى أو محاولة اقتفاء أثر المفقودين أو تحديد هوياتهم – لكن من الواضح أنه سيتحتم القيام بذلك. ومن شأن توفير قدر أكبر من الشفافية حول ما حدث في الأسابيع الأخيرة من القتال أن يخفف من حملات الدعاية المستمرة من الجانبين وأن يسهل إنجاز عملية هادفة للتوصل إلى الحقيقة والمصالحة في البلاد.

أخلاقيات الاستجابة

على الرغم من ضخ المجتمع الدولي عشرات الملايين من الدولارات في مخيمات ومواقع النازحين داخلياً في سريلانكا، إلا أن بعض المنظمات الإنسانية لا تزال تواجه صعوبات وتأخيرات في الوصول إليها في الشمال وكذلك في الشرق حيث لا تزال هناك مجموعات صغيرة من النازحين الذين فروا إثر قتال بين الجيش وثمور التاميل في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ووقع المجتمع الإنساني في مأزق أخلاقي بسبب معسكرات الاحتجاز الموجودة في سريلانكا. فمن ناحية، تجد منظمات الإغاثة نفسها ملزمة بتقديم مساعدات لإنقاذ أرواح النازحين الذين فروا من منطقة النزاع بما عليهم من ثياب وفي حالة صدمة شديدة. ومن ناحية أخرى، فإن مساعدة وتمويل سياسة الاعتقال غير القانوني التي تنتهجها الحكومة يتعارضان مع المبادئ الإنسانية الأساسية. ولكن إذا لم يتولَّ المجتمع الإنساني مساعدة النازحين داخلياً، فمن سيفعل؟ إذ لا تملك الحكومة الأموال والقدرات والإرادة السياسية اللازمين للتعامل مع هذه الأعداد الضخمة من النازحين بمفردها – ولا يحفزها على ذلك الحاجة إلى ضمان توافق المساعدات التي تصل إلى النازحين مع المعايير والمبادئ الدولية أو الالتزام بالمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

ومن الواجب أن يسترعي هذا المأزق الأخلاقي انتباه مجتمع المانحين الدولي بأكمله. فمن غير المرجح أن تولي الحكومة اهتماماً جاداً بأصوات هؤلاء المانحين المطالبة بتحسين أوضاع النازحين داخلياً في حال استمرارهم في توفير مبالغ مالية كبيرة لمشاريع الحكومة في أماكن أخرى من البلاد. وفي حين يلعب بعض المانحين - انطلاقاً من التمسك بالمبدأ – دوراً محدوداً فقط في المخيمات الموجودة في الشمال، إلا أنهم يواصلون تمويل مشاريع إنمائية واسعة النطاق، جنباً إلى جنب مع المانحين الآخرين الذين يغضون الطرف عن قضايا حقوق الإنسان. وإذا كان المانحون جادين بشأن تشجيع التحسينات في مجال حقوق الإنسان لصالح النازحين الذين يتعرضون لانتهاكات، فمن الضروري أن تكون سياستهم التمويلية تجاه سريلانكا مترابطة ومشروطة ومدروسة.

وينبغي أن تحتل أزمة النازحين المحتجزين البالغ عددهم ٢٧٠ ألف – وكذلك عمليات العودة القسرية للنازحين في الشرق – موقع الصدارة في أي مناقشات مع الحكومة السريلانكية، بما في ذلك المناقشات التي تجريها منظمات مثل صندوق النقد الدولي الذي وافق مؤخراً على قرض بقيمة ٢,٦ مليار دولار لسريلانكا وكذلك المفوضية الأوروبية التي يُتوقع أن تجدد الامتيازات الضريبية الممنوحة لسريلانكا في أكتوبر/تشرين الأول.

إن جملة القيود المفروضة على حرية حركة النازحين في شمال البلاد لا تشكل خرقاً للدستور السريلانكي وقانون حقوق الإنسان الدولي فحسب؛ بل هي تنتهك كذلك عدداً هائلاً من الحقوق الأخرى عن طريق حرمان الناس من حق الحصول على الرزق والتعليم والرعاية الصحية والغذاء والماء والحياة الأسرية المناسبة. ولا تتعلق قضية احتجاز النازحين داخلياً بالحقوق فقط وإنما تتعلق أيضاً بالكرامة الإنسانية الأساسية.

نظراً للحساسيات التي تحيط بالمساعدات الدولية في سريلانكا، فقد طلب كُتاب هذا المقال ومنظماتهم عدم الكشف عن أسمائهم.

انظر أيضاً توصيات مجموعة الأزمات الدولية على الموقع

http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=6070&l=1

١. صحيفة الغارديان، «الصمت الخطير في سريلانكا»، ٢٠ يوليو/تموز ٢٠٠٩
http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2009/jul/20/sri-lanka-tamil-rights

إيرين

إمرأة شابة من التاميل تحاول التحدث مع أفراد عائلتها في أحد مخيمات النازحين داخلياً في بلدة فافونيا في شمال سريلانكا والتي تستضيف ١٦ مخيماً من هذه المخيمات والتي أنشأتها الحكومة.

حماية حقوق الإسكان للنازحين داخلياً في سريلانكا

تود فاسل

تقدم لنا الجهود المبذولة في عودة وإعادة توطين النازحين داخلياً في شرق سريلانكا دروساً مهمة تتعلق بالقضايا الحرجة التي تجب معالجتها إذا كان لنا أن نحترم حقوق الإسكان للنازحين داخلياً في الشمال.

يقدر بأن هناك ما يزيد على ٦٠٠ ألف نازحا داخلياً في سريلانكا، منهم ٢٧٠ ألفاً نزحوا في الحملة العسكرية الأخيرة التي دارت رحاها بين حكومة سريلانكا وجبهة نمور تاميل إيلام للتحرير (LTTE) في الولاية الشمالية. وقد عاد ما يقرب من ٢٥٠,٠٠٠ آخرين أو تم نقلهم بعد إحكام الحكومة لسيطرتها العسكرية على الولاية الشرقية خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ وحتى الوقت الحاضر. ويتعين مع كل هؤلاء النازحين، سواء من نزح منهم في وقت قريب أو منذ مدة طويلة، أن يتم توفير حلول مستدامة لنزوحهم قبل التفكير في تحقيق السلام النهائي في البلاد.

إن نهاية الصراع العسكري لا تعني بالضرورة نهاية النزوح، كما أن النزاعات على ملكية الأراضي قد تؤدي في حال فشل التعامل معها بأسلوب صحيح إلى تجدد الصراع مرة أخرى. وتستدعي مجموعة التعقيدات السياسية والاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بالنزوح التدخل بسياسة وبرنامج محددين للتعامل بشكل فعّال مع النزوح وضمان توافر الاحترام والحماية للحقوق الإنسانية للجماعات المستضعفة التي لا حول لها ولا قوة. ولسوء الحظ، فلم يقدر لسياسة كتلك أن تظهر خلال مرحلة العودة في الشرق ولا يمكننا أن نجزم بما إذا كانت هناك سياسة مماثلة جاهزة للتنفيذ في الشمال أم لا.

وكانت وزارة التوطين والإغاثة من الكوارث بالحكومة السيريلانكية قد قادت مبادرة لوضع سياسة لإعادة توطين النازحين داخلياً تقوم على التشاور مع النازحين داخلياً والمجتمع المدني. ومع ذلك، فقد تم مؤخراً إلغاء هذه السياسة في تكتم وهدوء لصالح خطة سرية تستغرق ١٨٠ يوماً وتعتمد، بخلاف المبادرة السابقة، على مساهمات المجتمع المدني والأمم المتحدة، وكانت تفتقد التشاور مع النازحين داخلياً.

وكانت المبادرات السابقة لإعادة التوطين تأتي وليدة لحظتها وتخضع لاعتبارات ظروفها الخاصة ومن ثم كانت تفتقد لأي سياسات متماسكة لسد فجوات الحماية. ولتفادي تكرار مثل هذه الأخطاء، ينبغي على الحكومة السريلانكية أن تقوم على الفور بإعادة فتح المبادرة الحالية أمام كافة أصحاب المصالح، وهذا من شأنه أن يسمح للحكومة بالانتفاع بما لديها من ثروة من الخبرات والبيانات المتوافرة لضمان التوصل لسياسة تعمل على حماية وتعزيز حقوق النازحين داخلياً في السكن والأرض والممتلكات. وسيتيح ذلك أيضاً للمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة الوقت والمعرفة الضروريين لوضع الخطط العملياتية للمساعدة في عمليات عودة النازحين واستردادهم لأراضيهم وممتلكاتهم.

وتشير التصريحات التي أعلنتها الحكومة مؤخراً إلى أن العمل يجري حالياً على تنفيذ عدد من الخطط من أجل إعادة أكبر عدد ممكن من النازحين بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، بيد أنه لا ينبغي لعامل السرعة أن يكون هو الاعتبار الرئيسي في أي مرحلة من مراحل العودة، كما ينبغي أن يتم تفعيل إطار كاف لحقوق السكن والأرض والممتلكات في أي برنامج للعودة والتوطين. وبدون حماية هذه الحقوق السابقة، سوف يضحى النازحون أكثر عرضة لأشكال أخرى من الانتهاكات لحقوقهم الإنسانية، والتي تشمل ما بين ما تشمل العنف الجنساني والتمييز وعدم كفاية المسكن والعجز عن الانتقال بحرية وعدم كفاية مرافق المياه والمرافق الصحية. كما قد يصبح هؤلاء العائدون عبئاً على المجتمعات التي سيعودون إليها.

وقياماً على المسوحات الشاملة التي أجراها مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء (COHRE) في الشرق مع النازحين داخليا والعائدين، واتساقاً مع التزامات سريلانكا في مجال حقوق الإنسان، ينبغي على حكومة سريلانكا ووكالات الإغاثة الدولية أن تضع على رأس أولوياتها القضايا التالية من أجل حماية الحقوق الخاصة بالسكن والأرض والممتلكات للنازحين داخلياً في الشمال أثناء وبعد العودة إلى ديارهم وأراضيهم.

العودة واسترداد الأراضي والممتلكات

يقع على عاتق السلطات المحلية بعد انتهاء الصراع واجب ومسؤولية رئيسية في تسهيل إعادة بناء معايش النازحين. وينبغي على هذه السلطات السماح بالعودة الطوعية للنازحين داخلياً بتوفير المعلومات الدقيقة لهم حول مناطق سكناهم والتأكد من أمن وسلامة هذه المناطق بالنسبة للعائدين (كأن يتم التأكد من خلو هذه المناطق من الألغام الأرضية على سبيل المثال). كما لا ينبغي أن يتعرض النازحون داخلياً لأي شكل من أشكال القسر والإجبار على ترك مخيماتهم الانتقالية إذا أحسوا بانعدام الأمان حيال أوضاعهم بعد العودة أو كانت المساكن المعدة لاستقبالهم غير كافية. ورغم ما سبق، لا ينبغي أن يتم إجبار النازحين على البقاء في المخيمات، حيث ينبغي أن يملك كافة النازحين داخلياً الحق في حرية الحركة والانتقال.

كذلك فإن توفير الأوضاع الملائمة لتحقيق العودة الآمنة والكريمة يتطلب معاونة النازحين على استرداد أراضيهم وممتلكاتهم قبل النزوح. ويشمل هذا الاسترداد من بين ما يشمل الدفع إليهم بتعويضات عادلة لإعادة بناء منازلهم المدمرة وتمكين النازحين من إعادة بناء أنشطتهم في الكسب (من خلال مثلاً إعادة تأهيل أصولهم التجارية وأراضيهم الزراعية) وتدريبهم على أعمال جديدة مدرة للدخل، ذلك أن العودة بدون كل هذا لا يمكن أبداً أن تثمر عن محل مستديم ومكتمل للنزوح.

وفي الشرق، وافقت الكثير من الأسر والعائلات على العودة شريطة استلامهم لمساكن دائمة ولكنهم ينتظرون منذ ذلك الحين في ملاجئ مؤقتة لما يزيد عن العام الكامل؛ والكثيرون منهم عاجزون عن العودة لأعمالهم السابقة. وقد اعترف المسؤولون الحكوميون في المنطقة بأن التمويل المُخَصَّص لإعادة بناء المنازل قبل بدء عملية العودة لم يكن كافياً وأنهم مستمرون في طلب التمويل للمضي قدماً في هذا الأمر.

الدروس المُستفادة:

- ليس هناك أسهل من انتشار الارتباك وفقد الثقة بالآخرين عندما تسود المعلومات المضللة وتغيب الشفافية.
- ضرورة تواجد المراقبين المستقلين أثناء كافة عمليات العودة وإعادة التوطين، كما ينبغي أن يُمنح النازحون داخلياً وثائق رسمية تتضمن الجدول الزمني للعودة وما يحق لهم الانتفاع به من مزايا.
- ينبغي أن يتم التمويل الكامل لخطط التعويضات قبل عودة النازحين حتى لا يتعرض العائدون لأي مشاكل إضافية تتعلق بالمسكن والغذاء.
- ينبغي أن يتوافر في خطط التعويضات الالتزام بجداول واقعية للتنفيذ.

المشاركة والتشاور وعدم التمييز

ينبغي أن تُبذل جهود خاصة لضمان مشاركة النازحين مشاركة كاملة في عمليات التخطيط والإدارة التي تخص عودتهم واستردادهم لممتلكاتهم. كما يجب وضع هياكل المشاركة بشكل تتوافر فيه الشفافية والمساءلة لضمان استفادة السكان السابقين، وخاصة الفقراء منهم، من جهود إعادة بناء المنازل وعدم استيلاء آخرين على

أراضيهم بشكل غير قانوني. وتشمل هذه الهياكل لجان البت في الشكاوى والاجتماعات الدورية لأصحاب المصالح. كما ينبغي في سياق هذا أن تتوافر للسكان المعلومات الخاصة بطريقة الاتصال بالهيئات الحكومية المسؤولة وبطريقة الاستفادة بأي قوانين أو سياسات تتناول أوضاعهم. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يتوجه القائمون على تنفيذ عملية العودة إلى مجتمع العائدين للتشاور معهم وإجراء الإصلاحات والتحديثات للبنية التحتية بشكل يحقق الاستفادة للجميع لتفادي أي مظالم أو حالات تمييز قد تؤدي لتأجيج التوتر بين المجتمعات.

مخيم للنازحين في قرية فيلور في شمال ترينكومالي في شرق سريلانكا مخصص للذين نزحوا نتيجة للحرب في الشمال ولأولئك الذي فقدوا منازلهم نتيجة للتسونامي عام ٢٠٠٤.

وفي الشرق، حدث أكثر من مرة أن وافق النازحون على العودة على أساس معلومات مغلوطة تتعلق بالجدول الزمني لإعادة بناء منازلهم المحطمة. وفي حالات أخرى منفصلة، كان النازحون يتعرضون للقسر على العودة حتى ولو أرادوا البقاء في مخيمات النازحين، وفي حالات أخرى كانوا يتعرضون للتوطين بشكل قسري في مخيمات انتقالية جديدة. وفي بعض الحالات الأخرى المعينة، كان النازحون يُمنعون من العودة إلى أراضيهم السابقة والتي تم تحديدها باعتبارها مناطق عالية الأمان وكذلك بسبب مشروعات التنمية المخططة.

الدروس المستفادة:

- ضرورة إبقاء النازحين داخلياً على إطلاع بالجداول الزمنية لسير الإجراءات المتعلقة بعودتهم.
- ينبغي أن يتم الإعلان رسمياً وتحريرياً عن كافة المناطق عالية الأمان، على أن تكون ممهورة بتوقيعات مكتب رئيس الدولة، ووضع صورة منها في الجريدة الرسمية وإعلام العائلات المتضررة بها.
- ضرورة توفير التعويضات الكافية والمساكن البديلة لكافة الأشخاص المتضررين.
- ضرورة أن تكون كافة المناطق عالية الأمان ذات فترة محدودة، وينبغي لعمليات الحيازة الدائمة للأراضي أن تتبع الإجراءات المنصوص عليها وفقاً للسياسة الوطنية في إعادة التوطين الطوعية، وقانون حيازة الأراضي وغيرها من القوانين الوطنية.
- إفساح المجال أمام المتضررين للجوء إلى الحلول القضائية لمشاكلهم، وضرورة إعادة الأراضي والممتلكات لأصحابها الأصليين بأسرع ما يُمكن.
- لا ينبغي التخطيط لأي مشروعات تنموية في المناطق عالية الأمان، حيث ينبغي أن تأتي كافة المشروعات التنموية ملتزمة بكافة القوانين المحلية.

الحق في الحصول على الإسكان الملائم والتملك الآمن للأرض

دائماً ما تؤدي أحداث الصراعات إلى زعزعة الاستقرار في الأوضاع الإسكانية والمعيشية. ولذلك ينبغي أن تتوافر للعائلات المتضررة إمكانية الاستفادة من خيارات الإسكان الملائمة وبأقل التكاليف الممكنة وبأسلوب سريع يخلو من التعقيدات الروتينية بقدر الإمكان. فإذا لم تتوافر في إحدى المنازل المدمرة أي صلاحية للسُكنى، فيجب الإسراع بتوفير ملاجئ مؤقتة للأشخاص المتضررين لحين استكمال الإصلاحات بها.

ثمة ضرورة ملحة لتأمين عملية تملك الأراضي للنازحين المتضررين، ومنهم الفئات المستضعفة التي تتبع المستوطنات غير الرسمية والتي لا تملك أي مستندات أحقية قانونية على الأراضي التي تشغلها. وأي محاولات تستهدف الحيلولة دون عودة النازحين إلى مستوطناتهم غير الرسمية أو إعلانها غير قابلة للسُكنى دون وجه حق سوف تشكل من الناحية القانونية محاولة طرد قسرية، وهو ما يجرمه قانون حقوق الإنسان الدولي.

وفي الشرق، وبعد كارثة تسونامي في المحيط الهندي، وجدت الكثير من العائلات أنفسها في مهب الريح بلا أي ضمانات موثقة رسمياً تفيد أحقيتهم في تسلم أي منازل جديدة أو قدرتهم على البقاء في الأراضي التي لا يملكون مستندات رسمية عليها. وقد تم إبقاء قوائم المنتفعين لدى الجراما نيلاداريس (وهم المسؤولون الذين يشغلون القاعدة الدنيا من الهرم الحكومي) والسكرتارية المباشرين، بدون أي أحكام خاصة بحماية حق التملك الواردة في الاتفاقية المبرمة بين وكالات الإغاثة – التي كانت تتولى بناء المنازل – ومسؤولي الحكومة المحليين، الذين سيفرجون عن المنازل للمنتفعين. وعليه، فإن الكثير من العائلات التي تلقت وعوداً في السابق بتملك مساكن دائمة لم تتسلم بعد الصكوك والمحررات الخاصة بحق التملك.

الدروس المُستفادة:

- ضرورة أن يتسلم كافة المنتفعين خطاباً مُصدقاً يتضمن تفصيلاً بمستحقاتهم والمواقع التي وردت فيها أسمائهم على قائمة المنتفعين.
- ضرورة إشهار كافة قوائم المنتفعين والإعلان عنها للجميع.
- ضرورة جعل النازحين غير المتملكين لأراضي على رأس قائمة المنتفعين.

حقوق النساء والأطفال

تحتاج النساء والأطفال لشكل خاص من الاهتمام والحماية خاصة أثناء النزوح وبعد العودة بسبب سهولة تعرضهم لأشكال العنف الجنسي والجنساني، وبسبب حاجتهم الأكبر للرعاية الصحية وخدمات الصحة الإنجابية. كذلك، فإن النساء والأطفال من الفئات المعرضة بسهولة لفقد حقوق الملكية إما نتيجة الاستغلال أو نتيجة للسياسات التي تحابي الذكور.

ينبغي أن تكون المشورة والمشاركة متاحة للجميع وتشمل النساء والأطفال على كافة المستويات. وينبغي

على الوكلاء الحكوميين تحديد أسماء المستحقين للأراضي والممتلكات قبل منح التعويضات المالية وضمان تطابق قوائم المنتفعين مع سجلات الملكية. وكان الكثير من النسوة بعد أحداث تسونامي قد فقدن حقوقهن على أملاكهن لأن المحررات الرسمية للأراضي التي خصصتها الحكومة للمتضررين لم تكن تجيز سوى توقيع واحد. كما ينبغي الاهتمام بشكل خاص بعدم استخدام مصطلح 'رب الأسرة' على أي نماذج ملزمة قانوناً نظراً لأن المتعارف عليه في مثل هذه الأمور هو قيام الزوج بالتوقيع حتى في الحالات التي تكون فيها الزوجة هي المالك الأصلي للملكية.

وقد فقد الكثير من الأطفال أيضاً ميراثهم الشرعي بعد أحداث تسونامي، وذلك لأن السياسات والإجراءات الموضوعة قد ركزت على تملك البالغين وتعويضهم بدون وضع النظم الملائمة لتحديد الأطفال الأيتام والاهتمام بحقوقهم في المساكن والأراضي.

الدروس المُستفادة:

- ضرورة عدم استخدام مصطلح 'رب الأسرة' على نماذج التعويضات أو قوائم المنتفعين أو غيرها من النماذج والمحررات الرسمية والتي قد تحرم النساء دون قصد من أملاكهن القانونية.
- في حالة انعدام صكوك ومحررات الملكية، يجب إتاحة الفرصة أمام كل من الزوج والزوجة بتقاسم مبلغ التعويض بالتساوي (أو تملك المنزل الجديد بشكل مشترك).
- يجب إرساء إجراءات خاصة لتحديد ومشاورة ونصح الأطفال الأيتام فيما يتعلق بحقوقهم في السكن والأرض والممتلكات.

قضايا التوثيق والأملاك

قد يؤدي غياب المستندات إلى الحرمان من حقوق الملكية ومن خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات العامة الأساسية. وينبغي على السلطات أن تضمن التسجيل الفوري لأي وثائق أو مستندات مفقودة. وفي الحالات التي لا يملك فيها السكان أي قرائن رسمية على ملكيتهم للأراضي، أو تعرضت مستنداتهم للتلف أو الضياع، ينبغي على السلطات أن تضع مجموعة من الإجراءات اليسيرة- مثل الاستفادة من المعاونة القانونية والمتابعة الفورية لعمليات استصدار بدل الفاقد – لضمان عدم تعرض أي فرد للتشرد ولضياع أملاكه. ولا ينبغي شطب أسماء النازحين من قوائم تسجيل النازحين لحين أن تتأكد عودتهم تماماً إلى محال إقامتهم الأصلية، وليس فقط إلى قراهم أو بلادهم. كما ينبغي أن يتوافر لكافة النازحين القدرة على الاتصال بأشخاص مسؤولين في إدارة الحكومة المحلية للجوء إليهم في حال اعترضتهم أي عقبات في سبيل عودتهم لأراضيهم.

وفي الشرق، وخاصة بعد حادثة تسونامي، يقبع الكثيرون في انتظار دورهم حتى الآن لاستلام المنح والتصاريح اللازمة للانتفاع بالأراضي التي خصصتها لهم الحكومة. وقد مضى على انتظار بعض الأسر والعائلات ما يزيد عن عام كامل من أجل استبدال بدل فاقد لصكوك أملاكهم الخاصة. وكانت كثرة التأخير التي صاحبت هذا الأمر قد أشعلت مخاوف النازحين من تعرض أراضيهم وأملاكهم للاغتصاب وأفقدتهم الثقة في الأجهزة الحكومية ونواياها.

وفي حالات أخرى، باع ملاك المنازل التي ضربها إعصار تسونامي مساكنهم بشكل ينتهك الشروط القانونية لـ 'التملك'. وغالباً ما يغفل الملاك الجدد عن هذه الاشتراطات القانونية وعن كونهم غير مستحقين لهذه المنازل.

الدروس المستفادة:

- ضرورة قيام لجنة المعاونة القانونية بإنشاء وحدات جوالة للمعاونة القانونية، ويكون الهدف منها هو التعامل مع الدعاوى والمنازعات الخاصة بالممتلكات، مع توفير العلاجات القانونية عند الضرورة أو تحويلها إلى المكاتب المختصة بالشكل التفويضي الملائم. مع ضرورة عقد مشاورات متابعة عقب كل اجتماع.
- ضرورة العناية بشكل خاص بتثقيف المنتفعين حول موقفهم القانوني فيما يتعلق بالتراخيص والمنح الحكومية الخاصة بالأراضي وطبيعة حقوقهم في حيازة هذه الأراضي وإشغالها.

الإشغال الثانوي

يُطلق تعبير الإشغال الثانوي على من يَشغلون المنازل أو الأراضي بعد مغادرة ملاكها أو منتفعوها الشرعيون لها. وتشيع هذه الظاهرة بعد حدوث الصراعات وينبغي أن لا يتم الاهتمام بحماية حقوق السكان الأصليين لهذه المنازل والأراضي وحسب، بل وحماية من يشغل هذه الأملاك إشغالاً ثانوياً كذلك من التشرد والطرد دون وجه حق أو التعرض لأي انتهاك من انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الشرق، ترجع الكثير من حالات الإشغال الثانوي إلى قيام قوات الأمن بإشغال المنازل والمباني العامة. ولحين أن تُتخذ الإجراءات اللازمة في الشرق لعلاج الإشغال الثانوي (سواء من قبل المدنيين أو قوات الأمن) يمكننا تأمل الدروس الآتية والمستفادة من أفضل الممارسات الدولية في هذا الخصوص[1].

الدروس المستفادة:

- ضرورة إنشاء مجلس للأراضي يتمتع بالاستقلالية والحيادية تُناط به مهمة الاستماع إلى قضايا الإشغال الثانوي، ويملك تفويضاً (وميزانية) لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الملكية الأصلية للأراضي وتعويض الذين يشغلونها إشغالاً ثانوياً حتى لا يتعرضوا للتشريد. كما يجب كذلك إنهاء حالات الإشغال الثانوي للمساكن والأراضي التي تقوم بها القوات الأمنية بمجرد انتفاء الحاجة الأمنية الفورية لها.
- يجب أن تكون لحالات الإشغال الثانوي الراهنة التي يقوم بها الجيش ضرورة ملحة تستدعيها، على أن تكون طبيعة هذه الضرورة مسجلة في دفاتر الهيئة الحكومية المختصة والجيش. كما ينبغي أن يكون لأصحاب هذه المنازل أو الأراضي القدرة على المطالبة بقيمة إيجارية عادلة يحصلون عليها نظير الانتفاع بالأرض أو المسكن لحين السماح لهم بالعودة. وينبغي توفير سبل بديلة وكافية للسكنى وكسب القوت، وذلك بدون الإضرار بحق المالك في العودة واسترداد أملاكه.

خاتمة

كثيراً ما تتعرض حقوق السكن والأرض والممتلكات للتجاهل بسبب ما يكتنفها من تعقيدات إلى جانب الرغبة في التركيز بشكل أكبر على الاحتياجات الإنسانية العاجلة. ولكن هذا لا يلغي الأهمية الجوهرية لهذه الحقوق في ضمان التعافي الناجح والمستدام ومنع تجدد الصراع. فبدون وحدة أسرية مستقرة قادرة على السكن، لن يكون التعافي ممكناً على المدى البعيد حيث سيسود عدم الاستقرار كما سيتعرض العائدون لطائفة من الانتهاكات الأخرى لحقوقهم الإنسانية.

إن على الحكومة التزام – بمساعدة المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية – بضمان تطرق برامج العودة واسترداد الممتلكات للقضايا الخاصة بالحقوق الإنسانية الأساسية. ويقع على كاهل الحكومة السريلانكية مهمة شاقة في البحث عن حلول إسكانية مُستدامة لسكانها النازحين الحاليين. إن ثمة حاجة ملحة لسياسة وخطة متماسكين للعودة واسترداد الممتلكات لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية المُعقدة التي تواجه ما يقرب من ٣٪ من تعداد سكان سريلانكا وللمساعدة في بناء وإرساء السلام.

تود فاسل (twassel@hotmail.com) هو المدير القطري السريلانكي لمركز مركز حقوق الإسكان والطرد (http://www.cohre.org) خلال الفترة من مايو ٢٠٠٧ وحتى سبتمبر ٢٠٠٩.

١. انظر على سبيل المثال القاعدة رقم ١٧ من مبادئ بينيرو في الموقع التالي:
http://tinyurl.com/COHREPinheiro

فهم التحدي

غيل لوشر وجيمس ميلنر

إن احتمالية أن يقضي الأشخاص الذين طال وجودهم في المنفى فترات طويلة من الزمن في أوضاع تشبه أوضاع المخيمات أو في مناطق حضرية دون حماية تترك آثاراً سلبية على حقوقهم الإنسانية وسبل عيشهم وكذلك على أمن الدول.

لقد انصب تركيز الاهتمام الدولي باللاجئين وقضايا اللجوء في السنوات الأخيرة إما على وصول الأشخاص طالبي اللجوء إلى دول غربية أو على التحدي المتمثل في توصيل المساعدات الإنسانية إلى النازحين في حالات الطوارئ. ومع ذلك، فإن واحدة من أعقد وأصعب المشاكل الإنسانية التي تواجه المجتمع الدولي الآن هي ما يُطلق عليها حالات النزوح المطولة، والتي توجد الغالبية الساحقة منها في بعض المناطق الأكثر فقراً والأقل استقراراً في العالم.١ وتحدث حالات النزوح المطولة التي تستمر أحياناً لعقود في معظم قارات العالم في عدة بيئات مختلفة منها المخيمات والمستوطنات الريفية والمراكز الحضرية.

وترى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن "العواقب المترتبة على وجود مثل هذه الأعداد الهائلة من البشر في حالة من عدم الحركة تتضمن إهدار الحياة وتبديد الموارد وزيادة التهديدات الأمنية".٢

طبيعة المشكلة وحجمها

إن حالات النزوح المطولة هي الحالات التي تخطت مرحلة الطوارئ الأولية ولكن لا توجد لها حلول في المستقبل القريب. وهُم ليسوا دائماً في حالة سكون؛ بل كثيراً ما تحدث فترات زيادة ونقص في عدد النازحين أو تغيرات داخل مجتمع النازحين.

وتعرِّف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالة اللجوء المطولة على أنها الحالة التي يضطر فيها أكثر من ٢٥٠٠٠ لاجئ إلى العيش في المنفى لمدة تزيد عن خمس سنوات. ووفقاً لهذا التعريف، نجد أن ما يقرب من ثلثي اللاجئين في العالم اليوم - أي أكثر من ستة ملايين شخص – يعيشون حالات مطولة من النزوح. وبحسب المفوضية، يشهد عام ٢٠٠٩ نحو ٣٠ حالة من حالات اللجوء المطولة حول العالم.

ويصل متوسط مدة بقاء اللاجئين في هذه الحالات من الجمود الفعلي إلى ٢٠ عاماً، وهو ما يزيد عن المتوسط الذي بلغ تسع سنوات في أوائل التسعينات. لذلك فلم تزد فقط نسبة اللاجئين الذين يعيشون حالات لجوء مطولة عما كانت عليه من قبل بل أصبحت هذه الحالات تستمر لفترات أطول.

وعلى الرغم من خطورة هذه الإحصائيات، فإن مشكلة النزوح المطول هي في الحقيقة أكبر من ذلك وتبرز محدودية أي تعريف يعتمد على الأرقام. فغالباً ما تسبب إحصائيات المفوضية المشاكل ٣ولا تشمل الكثير من مشاكل اللجوء الممتدة والمزمنة. فعلى سبيل المثال، لا يشمل تقدير المفوضية لعدد اللاجئين الذين يعيشون حالة لجوء ممتدة الكثير ممن طال أمد نزوحهم في المناطق الحضرية حول العالم أو الأعداد القليلة المتبقية من النازحين الذين لا يزالون في المنفى بعد عودة غيرهم من النازحين إلى ديارهم. كما أنه لا يشمل الملايين من اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في كافة أنحاء الشرق الأوسط تحت وصاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNRWA). وهناك أكثر من مليوني لاجئ عراقي في البلدان المجاورة للعراق سيجدون أنفسهم في حالة مطولة من اللجوء ما لم يتم التوصل قريباً إلى حلول طويلة الأمد لأزمتهم.

ولكن الأهم من ذلك هو أن هذه الإحصائيات لا تشمل أياً من النازحين داخلياً حول العالم والبالغ عددهم ٢٥ مليون نازح، أغلبهم يعيشون أيضاً حالات ممتدة ومزمنة من النزوح.

المسببات

ينتمي معظم اللاجئين والنازحين داخلياً الذين يعيشون حالات مطولة من النزوح إلى بلدان تشهد صراعات ومظاهر اضطهاد منذ سنوات ويشكل عدم استقرارها السبب الجوهري في تفاقم انعدام الأمن الإقليمي. وبشكل أكثر عمومية، ترى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن "حالات اللجوء المطولة تنبع من التأزمات السياسية. وهي ليست حتمية وإنما تأتي نتيجة التحرك والجمود السياسي سواء في البلد الأصلي (حيث الاضطهاد والعنف اللذين أديا إلى الفرار) أو في بلد اللجوء. وتستمر

مفوضية الأمم المتحدة لاجئين/ جي إيغرتابه

لاجئ سوداني يستعد للانضمام إلى ثالث وآخر قافلة عودة من يارينجا في إثيوبيا إلى جنوب السودان ٢٠٠٧

هذه الأوضاع بسبب المشاكل المتواصلة في البلد الأصلي، ثم تتجمد ويطول أمدها نتيجة الاستجابات لتدفق اللاجئين، التي غالباً ما تتضمن فرض قيود على حركة اللاجئين وفرص العمل وحبسهم في المخيمات."٤

وفي حقيقة الأمر، تأتي حالات اللجوء المطولة نتيجة للأوضاع السائدة في البلد الأصلي، والاستجابات السياسية التي تصدر عن بلد اللجوء، وعدم اهتمام بعض الفاعلين الآخرين اهتماماً كافياً بالمشاركة في حل هذه الأزمات. ويؤدي الفشل في معالجة الوضع في البلد الأصلي إلى عدم إمكانية عودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى ديارهم. كما أن الفشل في التعاطي مع البلد المضيف يعزز الفكرة التي تصور اللاجئين على أنهم يشكلون عبئاً وتخوفاً أمنياً، مما يؤدي إما إلى تجميعهم في مخيمات أو لجوئهم إلى المناطق الحضرية المزدحمة بالفعل وغياب الحلول المحلية لأزمتهم. ونتج عن هذه الإخفاقات قيام الوكالات الإنسانية بمحاولة التعويض عن تراخي أو فشل هؤلاء الفاعلين المسؤولين عن حفظ السلام والأمن الدوليين.

العواقب الإنسانية

تفرض العديد من حكومات الجنوب العالمي على اللاجئين العيش في مخيمات مخصصة لهم، الأمر الذي يخلف تداعيات خطيرة على حقوق اللاجئين والنازحين الإنسانية وسبل عيشهم. ولا تزال معدلات العنف الجنسي والجسدي في مخيمات النازحين مصدراً للقلق البالغ. ويعد النساء والأطفال والمسنون والمعاقون أكثر الفئات عرضة للخطر. وقد أدى وجود اللاجئين في المخيمات لفترات ممتدة إلى انتهاك عدد من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٥١ ومنها حرية التنقل وحرية البحث عن عمل يدر دخلاً. ومع وجود هذه القيود، يضطر اللاجئون إلى الاعتماد على المساعدات التي لا تتعدى حد الكفاف فيعيشون حياة تتسم بالفقر والإحباط وضياع الآمال.

فهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتلبية احتياجات اللاجئين الفورية وفتح الفرص أمامهم. وكثيراً ما يمتلك اللاجئون المهارات اللازمة لبناء السلام ولجهود التنمية في المستقبل سواء في البلدان التي يقيمون فيها أو في بلدانهم الأصلية بعد عودتهم إلى ديارهم. ويحول تجميع اللاجئين في مخيمات دون مشاركتهم في التنمية الإقليمية وبناء الدولة. وقد لوحظ في الحالات التي أتيح فيها للاجئين المشاركة في الاقتصاد المحلي أنه بإمكان اللاجئين "أن يؤثروا إيجاباً على الاقتصاد [المحلي] عن طريق المساهمة في الإنتاج الزراعي وتوفير العمالة الرخيصة وزيادة دخل الباعة المحليين من خلال بيع المواد الغذائية الأساسية".٥ وإذا مُنع اللاجئون من العمل خارج المخيمات، فلن يتمكنوا من تقديم مثل هذه المساهمات.

احصائيات

للاطلاع على مزيد من البيانات المتعلقة بقضية أوضاع اللجوء والنزوح المطولة يمكن االاطلاع على الكتاب الاحصائي السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٧ وكتاب الاتجاهات الدولية لعام ٢٠٠٨ والذين يتوفرا على الموقع: http://www.unhcr.org/statistics.html

وبالمثل، فإن اللاجئين والنازحين الموجودين في بيئات حضرية، الذين يُعتقد أن أعدادهم شهدت زيادة هائلة في السنوات الأخيرة، غالباً ما يجدون أنفسهم في أوضاع غير مستقرة وعرضة للمضايقات والاستغلال وفي حالة خوف دائم من الاعتقال. فهم غالباً ما يكونون "غير ظاهرين" للمجتمع الدولي ويتلقون القليل من المساعدات، أو لا يتلقونها على الإطلاق، من الوكالات الدولية والجهات المانحة التي تفضل التركيز على الأهداف الأكثر مرئية. وفي ظل غياب الوثائق، يعيش اللاجئون والنازحون المقيمون في المناطق الحضرية دون حماية من حكومات بلدانهم الأصلية أو المضيفة ويعانون من التمييز ونقص المساكن وقلة فرص العمل وفرص الحصول على الخدمات الاجتماعية.

العواقب الأمنية

إلى جانب المشاكل الإنسانية، غالباً ما تؤدي حالات النزوح المطولة إلى عدد من المخاوف السياسية والأمنية. ٦ فقد كان الوجود طويل الأمد لأعداد كبيرة من النازحين مصدراً للصراع الداخلي أو الدولي – الذي يكون في العادة إقليمياً - من خلال زعزعة استقرار البلدان المجاورة. وقد تشهد بعض المخيمات والمناطق الحضرية التي تأوي النازحين الذين طال أمد نزوحهم عمليات لعسكرة النازحين وتهريب الأسلحة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالنساء والأطفال وتجنيد الأطفال والمرتزقة.

وقد يؤدي الامتداد الزمني لأزمات اللاجئين إلى تداعيات أمنية غير مباشرة. فبمرور الزمن تقل مشاركة الحكومات المانحة في حل مشاكل اللاجئين المقيمين في المخيمات، ومن ثم يصبح تنافس اللاجئين مع سكان البلد المضيف على الموارد الشحيحة مصدراً متزايداً لانعدام الأمن. وبنفس الطريقة، قد يؤدي تقليل المساعدات في المخيمات ببعض النازحين إلى اتباع استراتيجيات للتكيف مثل قطع الطرق وممارسة البغاء والنشل.

وعلى الرغم من تزايد أهمية هذه المشكلة، فلم تحتل حالات النزوح المطولة أولوية على أجندة اللاجئين الدولية إلا مؤخراً. لذا اضطرت الوكالات الإنسانية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى التعامل مع الموقف، فتولت رعاية هؤلاء اللاجئين وحاولت التخفيف من العواقب السلبية للوجود الممتد في المنفى.

نحو إيجاد الحلول

يتطلب حجم هذه المشكلة وأبعادها اليوم استجابة عالمية عاجلة. وعلى الرغم من أهمية النُهج التقليدية لتقديم المساعدة التي تعتمد على الإغاثة الإنسانية فقط، إلا أنها لا تقدم حلاً لأزمات اللجوء المطولة. وثمة تباين شاسع بين الاستجابة المعاصرة لحالات اللجوء المطولة والاستجابة الدولية لأزمات اللاجئين الممتدة خلال الحرب الباردة، حين أدت مصالح الغرب الجغرافية والسياسية إلى مشاركة واسعة النطاق في تسوية أزمات اللاجئين الممتدة. وأسفرت هذه المشاركة عن صياغة وتنفيذ حلول شاملة مستمَدة من الحلول الثلاثة الدائمة وهي العودة إلى الوطن والاندماج المحلي وإعادة التوطين في بلد ثالث. ولم تحظَ هذه المبادرات بدعم من الوكالات الإنسانية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فحسب بل وأيضاً من طيف واسع من الجهات الفاعلة في مجال السلام والأمن والتنمية، خاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة. وبالاعتماد على مجموعة الحلول الكاملة لأزمات اللاجئين وبضمان المشاركة المستمرة لقطاع عريض من الجهات الفاعلة، تمكن المجتمع الدولي من حل أكثر أزمات اللاجئين تعقيداً كأزمة النازحين الذين بقوا في أوروبا لفترة طويلة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأزمة الملايين من لاجئي الهند الصينية، وكذلك أزمة لاجئي أمريكا الوسطى في الثمانينات.

وقد نجح المجتمع الدولي في تسوية أزمات العديد من مجموعات اللاجئين خلال الخمسين عاماً الماضية عن طريق فهم الطبيعة الخاصة لكل أزمة من أزمات اللجوء والاهتمام باحتياجات وشواغل وقدرات بلدان اللجوء الأول والبلدان الأصلية وبلدان إعادة التوطين والبلدان المانحة فضلاً عن احتياجات اللاجئين أنفسهم.٧ وهناك حاجة إلى مثل هذا النهج المتكامل والشامل لحل أزمات النزوح المطولة التي يشهدها العالم اليوم.

وعلى الرغم من الحاجة إلى مثل هذا النهج متعدد الجوانب، فلا تزال استجابة صانعي السياسة محصورة في نطاق القضايا الأمنية والتنموية والإنسانية التي تهيمن على المناقشات في المنتديات المختلفة. ولا يوجد إلا القليل من التكامل بين هذه النُهج على المستوى الاستراتيجي والقليل من التنسيق الفعال في الميدان. إذ لم تدمج الأمم المتحدة ولا الحكومات المانحة تسوية أزمات النزوح المزمنة دمجاً ملائماً في تعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية وتسوية الصراعات والسلام والأمن الدائمين.

ولا بد أن تتغلب الحلول الشاملة لأزمات النزوح المطولة على هذه الانقسامات وأن تتبنى نهجاً جديداً يضم المبادرات السياسية الأخيرة التي قدمها طيف واسع من الجهات الفاعلة. ولكي تكون الحلول شاملة بحق، وبالتالي فعالة، يجب أن تتضمن المشاركة المنسقة لمختلف الجهات الفاعلة في مجالات السلام والأمن والتنمية وكذلك المجال الإنساني.

وعلى المستوى العالمي، شارك صانعي السياسات والمدافعون عن حقوق اللاجئين مؤخراً في عدد من الاجتماعات المهمة التي تتعلق بحالات اللجوء المطولة،

بما في ذلك "حوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية" الذي أقيم في جنيف في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، والذي أظهرت نتائجه اتفاقاً دولياً مهماً على أهمية تطوير استجابة أكثر فعالية لمشكلة النزوح المطول. ودفع هذا الاتفاق المفوضية إلى اقتراح "استنتاج اللجنة التنفيذية بشأن حالات اللجوء المطولة لعام ٢٠٠٩". ولكن حتى أغسطس/آب ٢٠٠٩ لم يكن واضحاً ما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق على النص. إذ بقيت خلافات حول مسائل تتعلق بالتعريف والتنسيق الدولي والمسؤولية والنُهج المتبعة لإيجاد حلول دائمة ومكان اللاجئين داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع. ومن المهم أن يهدف أي استنتاج تخرج به اللجنة التنفيذية إلى حل هذه القضايا والمساعدة على تجسير الفجوة بين الدول المضيفة في الجنوب وبين الجهات المانحة ودول إعادة التوطين في الشمال.

كما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أثناء المناقشات حول النزوح المطول إيجاد فرص دولية جديدة من شأنها تسهيل إجراء مناقشات أكثر تكاملاً واستدامة تربط بين قضايا اللاجئين وبناء السلام والهجرة والتنمية. ويمكن للتطورات الأخيرة في منظومة الأمم المتحدة، وتحديداً إنشاء "مفوضية بناء السلام" و"صندوق بناء السلام"، أن توفر فرصاً إضافية لتحقيق مثل هذه الاستجابات المتكاملة والمستدامة. وهناك أيضاً دعم دولي متزايد لسلسلة المبادرات التجريبية المعنونة "أمم متحدة واحدة" والتي تدعو مختلف الجهات التنموية التابعة للأمم المتحدة إلى العمل بطريقة أكثر تكاملاً على المستوى القطري من خلال برنامج مشترك وإطار مشترك للميزانية. وفي الوقت نفسه، يتزايد التزام الأمم المتحدة بإرسال بعثات متكاملة إلى المناطق المتضررة من الحروب أو التي تتعافى من الصراعات. وتجمع هذه البعثات بين مهام الأمم المتحدة الإنسانية والتنموية والسياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ السلام.

كما تظهر ابتكارات مهمة في البلدان المانحة يحركها بدرجة كبيرة الوعي المتزايد بالديناميات المتغيرة لجميع اللاجئين في العالم، خاصة وأنها تؤثر على التخطيط لبرامج إعادة التوطين، وبالأفكار الحديثة حول أهمية الاستجابات "المتضافرة" و"الحكومية الشاملة" لبناء السلام في الدول الهشة. فعلى سبيل المثال، أنشأت كندا "الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بحالات اللجوء المطولة" لتطوير استجابة حكومية شاملة لهذه القضية.٨ ومن شأن المبادرات المشابهة في البلدان الأخرى أن تقدم إسهامات مهمة في صياغة وتنفيذ استجابة أكثر فعالية لحالات اللجوء المطولة. إلا أن نجاح هذا النهج سيعتمد بشكل كامل على المشاركة المستمرة لطيف واسع من الجهات الفاعلة.

وفي حين تشكل هذه الاستجابات تحدياً سيصعب تحقيقه بسهولة أو بسرعة، فإنها ضرورة لا غنى عنها. فالحلول الشاملة لأزمات النزوح المطولة هي أفضل السبل لمواجهة مخاوف الدول الغربية، وتلبية احتياجات اللاجئين من الحماية، والاستجابة لمخاوف بلدان اللجوء الأول. لذلك فإن تضافر الجهود لحل هذه الأزمات ليس فقط في مصلحة اللاجئين والنازحين وإنما أيضاً في مصلحة كل الجهات الفاعلة في النظام الدولي.

غيل لوشر (gil@loescher.freeserve.co.uk) هو أستاذ زائر بمركز دراسات اللاجئين (http://www.rsc.ox.ac.uk). وجيمس ميلنر (James_Milner@carleton.ca) هو أستاذ مساعد في العلوم السياسية بجامعة كارلتون (http://www.carleton.ca).

١. انظر: غيل لوشر، وجيمس ميلنر، وإدوارد نيومان، وغاري تروار، حالات اللجوء المطولة: التداعيات السياسية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان، طوكيو: مطبعة جامعة الأمم المتحدة، ٢٠٠٨؛ وهوارد أدلمان، النزوح المطول في آسيا: لا مكان يسمى الوطن، المملكة المتحدة: آشغيت للنشر، ٢٠٠٨.
٢. اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، حالات اللجوء المطولة، اللجنة الدائمة، الاجتماع الثلاثون http://www.unhcr.org/excom/EXCOM/40c982172.pdf.
٣. جيف كريسب، «من أحصى عدد اللاجئين؟ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسياسة الأرقام»، القضايا الجديدة في أبحاث اللاجئين، ورقة العمل رقم ١٢، جنيف: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيو/حزيران ١٩٩٩، http://tiny.cc/Crisp_WP12.
٤. انظر المرجع رقم ٢.
٥. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، "التأثير الاقتصادي والاجتماعي للأعداد الهائلة من اللاجئين على البلدان النامية المضيفة وكذلك بلدان أخرى"، EC/54/SC/CRP.5، 18 طابش/ريابرة 2004. http://tiny.cc/refugee_impact
٦. انظر: غيل لوشر وجيمس ميلنر، «حالات اللجوء المطولة: التداعيات الأمنية المحلية والدولية» ورقة أديلفي رقم ٣٧٥، لندن: روتلدج، ٢٠٠٥. http://tiny.cc/Adelphi_375
٧. انظر: غيل لوشر، وألكسندر بيتس، وجيمس ميلنر، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: سياسات وممارسات حماية اللاجئين في القرن الحادي والعشرين، نيويورك: روتلدج، ٢٠٠٨.
٨. انظر المقال في الصفحة ٢٨-٢٩.

إهمال مزدوج

تايس بيسا

تعكس حالة كولومبيا إهمال كل من حالات النزوح المطول والثغرات التي تعاني منها البحوث الحالية في هذا الموضوع.

تندرج المحنة التي تعرض لها أكثر من ٤ ملايين شخص نزحوا بسبب النزاع في كولومبيا تحت تعريف وضع مطول يتعلق بالأعداد والمدة والطابع الزمني وعدم وجود استجابة كافية من قِبل الحكومات المحلية والمجتمع الدولي. ومع ذلك، فالوضع في كولومبيا لم يتم إدراجه في الوثائق والأبحاث والاجتماعات والشروحات والمنشورات الرسمية حول حالات اللجوء المطول سواء من قِبل المنظمات الدولية أو الباحثين.

وعادة ما ننظر إلى كولومبيا على أنها أحد الدول المستقرة متوسطة الدخل لا كدولة منهارة، والذي هو محور العمل الحالي المطور المعني بالنزوح المطول. وتشويه الأسباب الحقيقية للنزوح في كولومبيا ـ وتصويرها كما لو كانت دولة ديمقراطية تتعرض لتهديد المجموعات الإرهابية وتجار المخدرات ـ يعوق الاعتراف بحقوق المهاجرين القسريين. كما تتأثر الاستجابات في حالات النزوح بسبب النزاع الكولومبي أيضًا بالاعتبارات السياسية والأمنية الإقليمية التي غالبًا ما تتعارض مع المصالح الإنسانية.

ونتيجة للتقليل من خطورة النزاع والأزمة الإنسانية يحصل الأشخاص النازحون الكولومبيون على القليل من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي من حيث الجهود الدبلوماسية والموارد المالية والسياسات الخاصة. ونظرًا لكون هذا الوضع لا يزال مستمرًا ولم يتم اتخاذ أي مبادرة في المنطقة بشأن الأوضاع المطولة، يعيش الأشخاص النازحون داخليًا واللاجئون في الموطن الانتقالي في وضع آخذ في التدهور، مع تناقص احتمالات العثور على الحماية والمساعدة وإيجاد حلول دائمة لمحنتهم.

إن دراسة الأوضاع التي طال أمدها كما هو الحال في كولومبيا تلفت الانتباه إلى العمليات السياسية المعقدة في مختلف المستويات التي هي وراء تصور الوضع المطول وإدراجه ـ أو عدم إدراجه ـ عند إجراء الدراسات ووضع السياسات. وتُعد معظم الأبحاث ومبادرات المنظمات الدولية بشأن النزوح المطول محدودة من الناحية الجغرافية، فينصب تركيزها على أفريقيا وآسيا، ومؤخرًا على البلقان. يمكن لدراسة أوضاع مطولة مهملة مثل كولومبيا أن تلقي ضوءًا جديدًا على المشكلة، وخاصة فيما يتعلق بالنزوح الداخلي والنزوح الحضري والاستجابات الإقليمية/المحلية. كما يمكن لحالة كولومبيا أن تساعد في توسيع المفاهيم والجهود ليس فقط بشأن النزوح المطول ولكن أيضًا بشأن الهجرة القسرية بوجه عام.

تايس بيسا (thais.bessa@gmail.com)، هي طالبة ماجستير وزميلة زائرة في مركز دراسات اللاجئين سابقًا، وهي الآن باحثة مستقلة في مجال قضايا الهجرة القسرية في أمريكا الجنوبية والنزوح المطول.

"على متن السلحفاة"

أبيبي فييسا ديمو

استجابة مجتمع اللاجئين الإثيوبيين لوضع النزوح المطوَّل

اسمي أبيبي فيسا ديمو من مواليد أديس أبابا عام ١٩٦٠. كنت، قبل أن أضطر إلى ترك وطني، أدرس في قسم علم النفس بجامعة أديس أبابا. وفي عام ١٩٩١ لم يكن لدي إلا خيار الفرار من التعذيب الوحشي الذي كان يتعرض له أمثالي من قادة الطلاب. وفي عام ١٩٩٣، تم نقلي من مخيم والدا للاجئين إلى مخيم كاكوما للاجئين الذي أعيش فيه منذ ذلك الحين. وأنا من الناشطين الفاعلين في مجتمعي، إذ أعمل منذ سنوات في الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين (JRS) في كاكوما. ووظيفتي الحالية في الجمعية هي مسؤول تنسيق الاستشارات الاجتماعية، وهي تتضمن تقديم الاستشارات لأفراد مجتمعي وتدريب الآخرين على مهارات الاستشارة والرعاية.

وكان مخيم كاكوما للاجئين، الذي يقع شمال غرب كينيا، قد أنشئ في الأصل لإيواء ١٢٠٠٠ من القاصرين السودانيين الذين وفدوا إلى هناك في عام ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين انضم إليهم لاجئون من جنسيات أخرى. ويأوي مخيم كاكوما حالياً ٧٠ ألف لاجئ، منهم الآلاف من السودان وكذلك من الصومال وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا. ويعيش الكثيرون منهم في مخيم كاكوما منذ أكثر من ١٠ سنوات، فمن جاءوا أطفالاً قد حصلوا على التعليم وبلغوا سن الرشد في المخيم؛ وقد وُلِد الكثير من الأطفال في المخيم ولم يروا أوطانهم "الأصلية" قط. ومنذ عام ٢٠٠٦، عادت أعداد كبيرة من اللاجئين السودانيين إلى الوطن، ولكن لا يزال الكثيرون غير مستعدين لترك مخيم كاكوما، لا سيما النساء والأطفال.

وكان أغلب اللاجئين الإثيوبيين الذين يعيشون حالياً في المخيم طلاباً في مؤسسات التعليم العالي أو مهنيين مهرة من مدن وبلدات إثيوبيا. وكان أغلبهم غير متزوجين وكانت أعمارهم تتراوح بين ١٨ و٣٥ عاماً، وكان عدد الرجال أكبر من عدد النساء. وقد عاش الذين فروا عام ١٩٩١ – وأنا منهم - في مخيم والدا في بداية الأمر ولكن في أوائل عام ١٩٩٣ أعيد توطين كل اللاجئين الإثيوبيين في مخيم كاكوما، الذي لا يزال يأوي الكثيرين منهم إلى اليوم.

وقليلة هي الفرص المتاحة للاجئين في مخيم كاكوما لتحسين حياتهم. إذ تفرض سياسة الحكومة الكينية على اللاجئين العيش في أحد المخيمين (كاكوما أو داداب)، ولا يُسمح لهم بتربية الحيوانات، لأن ذلك سيؤدي في الأغلب إلى تصعيد الصراع بين اللاجئين وقبائل توركانا المحلية، كما أن طبيعة البيئة شبه القاحلة غير ملائمة لزراعة المحاصيل. ومن المتاح للاجئين أن يقيموا مشروعات صغيرة (سواء من خلال الاقتراض من إحدى المنظمات غير حكومية أو أموال ترسلها الأسرة من الخارج). إلا أن السوق في حد ذاتها محدودة لوجود مخيم كاكوما في منطقة شديدة العزلة – اسم هذه المنطقة يعني باللغة السواحيلية "اللا مكان" – وغالبية زبائن هذا السوق هُم من اللاجئين الآخرين، وعدد قليل من العاملين في المنظمات غير الحكومية ومن الكينيين. وتحرص جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في المخيم على تشغيل اللاجئين ولكن بسبب القوانين الكينية التي تمنع تشغيل اللاجئين، يتم تشغيلهم على أساس تطوعي ويتقاضون أجورهم على شكل "مكافآت،" وهي تقل كثيراً عن الأجر الذي يتقاضاه الكيني عن عمل مماثل.

ويقول زيمديي بيزابيه، أحد زملائي اللاجئين: "إن كل يوم في الأسبوع هو بمثابة يوم الأحد،" في وصف لشكل الحياة اليومية للاجئين في مخيم كاكوما.. فبدون عمل تصبح جميع أيام الأسبوع واحدة، ولكنها تختلف في الاسم فقط. وأصبح الهم الأوحد للاجئين من حين لآخر هو حماية أنفسهم من أشعة الشمس الحارقة والعواصف الترابية. وهُم يطهون الطعام مرة أو مرتين في اليوم داخل ملاجئهم المصنوعة من البلاستيك كل يوم، وكل أسبوع، وكل شهر، وكل عام، وربما إلى الأبد. فعندما يتكرر يوم الأحد أكثر من مرة في الأسبوع، يصبح يوماً ملعوناً.

ويرغب كل اللاجئين في الفرار من هذا الوضع الكئيب. فهُم لا يعرفون كيف يتصرفون حياله، والأسوأ من ذلك أنهم لا يعرفون ما إذا كان هذا الوضع سينتهي في يوم من الأيام. وقد اقترحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ثلاثة حلول مستدامة تتمثل في العودة الطوعية إلى الوطن أو اندماج اللاجئين في البنية الاجتماعية للبلد المضيف أو إعادة توطينهم في بلد ثالث. ولكن لا يبدو أن أياً من هذه الخيارات متاحة للإثيوبيين الموجودين في مخيم كاكوما. وكان كل لاجئ يحلم بغده الجديد لكنه لم يملك القدرة على تحقيقه.

تأثير تلك الأوضاع على السلوك

لسنوات طويلة قضى اللاجئون سبعة أيام في الأسبوع بدون أي نشاط له معنى ،وفي الوقت نفسه كان يستثيرهم الشوق والتطلع إلى غد أفضل.

فكان اللاجئون مثل مَن يحاول قيادة سيارة بالضغط على الفرامل وبدال البنزين في آن واحد :الكثير من الجلبة والصخب ولكن بدون أية حركة للأمام ،والنتيجة هي تعطل المحرك في النهاية .ومع مرور الوقت ببطء تغيَّر سلوك اللاجئين ،فسقطوا فريسة للأمراض، وأصبحوا لا يعبأون بالنظافة الشخصية ،ولم يهتم أحد منهم بتناول الوجبات.

وأثناء العواصف الترابية التي تهب في بداية تلك الأيام التي لا تنتهي ،كان من المشاهد المألوف رؤية اللاجئين وهم يركضون ذهاباً وإياباً ،وهنا وهناك ،للاختباء من الغبار - رغم عدم وجود مكان أفضل للجوء إليه - وكأن الركض في حد ذاته يعينهم على حالهم.

ويركض اللاجئون هنا وهناك ،محاولين بكل طاقتهم إيجاد حل لمشاكلهم وسبيل للخروج من حياة اللجوء. ورغم هذا النشاط اللانهائي ،فإن تقدمهم للأمام بطيء بشكل مؤلم ،وهو ما نطلق عليه" امتطاء ظهر سلحفاة". فالناس مستعدون وراغبون في بذل كل ما في وسعهم للخروج من مشاكلهم لكن الحيوان الوحيد المتوفر لامتطائه هو السلحفاة ،فلا يحقق الممتطي سوى تقدم ضئيل رغم الجهود التي يبذلها .وبعد سنوات من العيش في هذا الوضع ،هناك من يستسلم تماماً ،فيترجل عن ظهر السلحفاة ويشنق نفسه على شجرة أكاسيا.

كيف يتعامل بعض اللاجئين مع تلك الأوضاع بشكل أفضل من غيرهم؟

لقد استطاع اللاجئون العاملون كاستشاريين وأخصائيين اجتماعيين لصالح المنظمات غير الحكومية العاملة في المخيم إدراك المشكلة ،وتحدثوا مراراً عن التدخلات البديلة التي يمكن تنفيذها .وهُم لم يكونوا مساعدين محترفين ،بل كان اهتمامهم بزملائهم اللاجئين نابعاً في الأساس من إحساسهم بالمسؤولية الجماعية أكثر من كونه واجباً مهنياً.

وقد لاحظوا أن بعض اللاجئين استطاعوا التعامل مع الأوضاع بشكل أفضل من غيرهم .فكان من الشائع قيام الكثير من اللاجئين بالمقامرة خلف الأبواب المغلقة وغالباً لساعات طوال ،ومن الغريب أنهم كانوا أقل قلقاً من غيرهم ازاء حياة اللجوء التي لا يُرى لها نهاية في الأفق .فكانت الساعات تمر سريعاً بالنسبة لهم .واعتادت مجموعة أخرى من الشباب اللاجئين قضاء الوقت في عزف" الكِرار) "آلة وترية إثيوبية تراثية (والاستماع إليها. وكان من المألوف رؤية علامات الارتياح على وجوههم.

وفي ذلك الوقت كان من المعتاد سماع صيحة" ليبا ليبا) "!لص لص (!في الليل ،إذ كان الأولاد السودانيون اللاجئون") الأولاد الضائعون "الذين أُعيد توطينهم في الولايات المتحدة (يتهجمون على اللاجئين الإثيوبيين ليلاً ،وكان الجميع يطارد اللصوص في الظلام ولكن نادراً

ما كان يتم الإمساك بهم .وما أدهشنا هو ردود أفعال الأشخاص الذين كانوا يطاردون اللصوص ،فعند عودتهم كانوا يتجمعون في مجموعات صغيرة لسرد ما تعرضوا له؛ فهناك من أمسك بعنق جاره معتقداً بأنه اللص ،وآخر لم يستطع إيجاد باب منزله للمشاركة في المطاردة ،وثالث اصطدم بشجرة أو سقط في حفرة وجُرحت ساقه .الكل يتحدث دون الاستماع جيداً إلى الآخرين ،يتحدثون وهم يشعرون بالنشاط والرضا .إذ يتحدث الشخص الذي أصيب أثناء مطاردة اللصوص عن جرحه الذي ينزف دون أن يشعر بالألم .وفي بعض الأحيان تمتد هذه الحوارات إلى ساعات متأخرة من الليل .وفي الصباح التالي يقول الكثيرون أنهم ناموا نوماً عميقاً وتظهر على وجوههم علامات الراحة بشكل أكثر من المعتاد.

وكنا نحن الاستشاريين والأخصائيين الاجتماعيين من اللاجئين نناقش هذه التجارب والأحداث باستمرار، ولم يكن ما يثيرنا هو الحدث نفسه وإنما الأثر الذي كان يتركه في نفوس اللاجئين .كانت لدينا رغبة في فهم ما هو الشيء في الحدث الذي كان يدخل السرور في نفوسهم ويمنحهم شعوراً بالارتياح.

ولنأخذ مثال المقامرين .فعلى الرغم من أن المقامرين لا يصلحون أن يكونوا قدوة حسنة ،إلا أن سلوكهم يعود عليهم ببعض الفوائد .فهُم لديهم ما يتطلعون إليه -الفوز بالدور القادم .وعلى العكس من ذلك ،فإن أغلب اللاجئين ليس لديهم ما يتطلعون إليه.

وجلسنا نفكر في هؤلاء اللاجئين الذين يخرجون في الليل ليصيحوا" ليبا ليبا "ويحاولوا اللحاق باللصوص .إذ كانوا يعودون دون الإمساك باللصوص ،ودون إعادة المسروقات، وأحياناً كانوا يصابون بجروح وكدمات ،ومع ذلك كانوا يقضون الساعات في الثرثرة بحيوية غير معهودة ،ولكن لما ذلك؟ ما سر النوم الهادئ والراحة التي كانت تظهر على وجوههم في صباح اليوم التالي؟

واستخلصنا من ذلك أن السعادة والرضا بالحياة تكمن في وجود شيء نتطلع إليه وفي تحرير الطاقة البدنية وتوجيهها نحو هدف له معنى.

تطوير الأنشطة المجتمعية

بناءً على هذا الاعتقاد قررنا البحث عن طرق لمساعدة زملائنا اللاجئين ،وركزنا في البداية على الشباب لأنهم الأكثر تأثراً بحياة النزوح التي ليس لها نهاية .إذ أصبح الطلاب السابقون بالتعليم العالي والشباب ذوو المهارات المهنية الذين كانت لديهم طموحات ينظرون بخمول إلى سنوات شبابهم وهي تمضي سدى .فأصبح هدفنا هو إشراك اللاجئين في أنشطة هادفة بالنسبة لهم .فعلى سبيل المثال ،نظمنا عروضاً مسرحية واحتفالات موسيقية نجحت في تغذية الفكر وتمكين اللاجئين من التأمل في حياة النزوح التي يعيشونها ومنحتهم الفرصة للسخرية من سوء حظهم.

كان أحد أعضاء مجتمعنا يعمل لصالح أحد المنظمات غير الحكومية العاملة في المخيم ولكنه كان في بلاده لاعباً معروفاً في كرة قدم .وتمكّن هذا اللاعب سريعاً من تشكيل فريقين من الشباب اللاجئين ،وبعد عدة أسابيع من التدريبات تم تحديد موعد لمباراة بين الفريقين

مفوضية الأمم المتحدة للاجئين/ آ ويسنر

مجموعة من الشباب تقدم عروضاً لرقص تقليدي سوداني ضمن احتفالات الشبيبة في مخيم كاكوما للاجئين

مفوضية الأمم المتحدة للاجئين/ آ ويسنر

مخيم كاكوما للاجئين

وكان الجميع مدعواً لمشاهدتها .وفي يوم المباراة ،احتشد عدد مذهل من اللاجئين لمشاهدة المباراة ،وكانوا قد ساروا مسافة ثلاثة كيلومترات إلى ملعب الكرة ،حيث شاهدوا المباراة بروح حماسية وانتظروا بشغف فوز الفريق الذي يشجعونه.

وأثناء عودتهم إلى المخيم ،كان معظم اللاجئين يسيرون برءوس مرفوعة ويتحدثون بصوت عال ويبتسمون كثيراً لبعضهم البعض .ومنذ ذلك الحين واللاجئون يأتون ليس لمشاهدة المباريات فحسب بل وأيضاً للمشاركة في التدريبات الدورية .وفي نهاية الأمر شكّل الكثير من الشباب اللاجئين عدداً من فرق كرة القدم لكل منها اسم خاص ،وانتشرت الأنشطة الرياضية التي نشأت في مجتمع اللاجئين الإثيوبيين إلى مجتمعات اللاجئين السودانيين والصوماليين والكونغوليين ،وأقيمت مباريات بين المجتمعات المختلفة.

وقرر لاجئون تابعون للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية جمع اللاجئين لبناء كنيسة كبيرة تسع الجميع .وخلال عامين ،نجح اللاجئون ،بدعم مالي من الخارج ،في بناء

مفوضية الأمم المتحدة للاجئين/ آل تايلور

عضوة في مجموعة النساء للحياكة في مخيم كاكوما

كنيستين فخمتين .وكان الشباب والعديد من الكبار مستعدين وراغبين في المساعدة في بناء الكنيسة. وأصبحت الأنشطة الكنسية وعـدد المترددين على الكنيسة في ازدياد يوماً بعد يوم.

والأهم من ذلك أن اللاجئين الذين كرسوا وقتهم وجهدهم لهذا العمل انفتحت شهيتهم على الطعام وحصلوا على مخزون أكبر من الطاقة البدنية .كما أنهم شعروا بتعب لذيذ بعد عملهم وتمتعوا بنوم عميق في الليل .فقد تبدّلت أحوالهم تماماً.

كما تطوع شاب كان يدرس في قسم الفنون المسرحية بجامعة أديس أبابا لتأليف وإخراج وإنتاج مسرحيات ملائمة للاجئين من كافة الأعمار .وفي صبيحة أحد الأيام، ظهرت في أنحاء عديدة من المخيم لافتات ملونة ومكتوبة بخط اليد تدعو اللاجئين لحضور مسرحية .وكان هذا الأمر محط حديث الجميع ،وخلق نوعاً من التشويق والإثارة. فمن المؤكد أن الكثيرين شعروا بما كانوا يشعرون به عند الذهاب إلى أحد المسارح التي كانوا يرتادونها في بلادهم. وبدأت الحياة تتواصل.

وأتيحت للاجئين الفرصة لمشاهدة المسرحيات مرة كل شهرين على الأقل .وبعد انتهاء العرض كان الحديث يستمر أسبوعاً كاملاً عن المسرحية ،وليس عن آلام حياة اللجوء .فاللاجئون أصبح لديهم ما يتطلعون إليه.

ولم تكن المشاركة في بناء الكنيسة ومشاهدة العروض المسرحية غايات في حد ذاتها؛ إنما كانت هذه الأنشطة بمثابة نقطة انطلاق إلى شيء أكثر أهمية ومغزى .إذ جاءت أخيراً الفرصة للتنفيس عن الطاقة .وبدأ اللاجئون يشعرون بتحسن أحوالهم.

وفي غضون سنوات قليلة ،أنشأ اللاجئون في مخيم كاكوما الحانات والمطاعم والمتاجر والشركات الأخرى التي توفر الخدمات .إذ ظهرت مقاهي الإنترنت وعروض الفيديو وتنس الطاولة والبلياردو وغيرها من الألعاب الداخلية، كما انتشرت بكثرة صالونات الحلاقة وتصفيف الشعر.

وعندما استعاد اللاجئون الشعور بالكبرياء وبأن لهم هدف في الحياة ،ظهرت لديهم الرغبة في تزيين منازلهم. وسرعان ما بدأ التنافس بينهم في تزيين المنازل وزراعة الأشجار والزهور حول مجمعاتهم السكنية .كما استطاع اللاجئون الذين لم يروا في الماضي إمكانية عيش حياة حقيقية في المخيم أن يتزوجوا وينجبوا أطفالاً .والآن وقد التحق أطفالهم بالمدرسة أصبح هناك سبب ومعنى لاستمرار الحياة في المخيم - لعدم الرغبة في الموت.

الخاتمة

يحتاج كل اللاجئين إلى الشعور بالأمان لكي يعملوا ويعيشوا بشكل جيد .فالحياة في ظل الخوف هي حياة منهكة ومفسدة للروح ،وهذا هو ما فروا منه .وهُم يحتاجون كذلك إلى أنشطة هادفة مثل الأنشطة التي كانوا يمارسونها في بلادهم .ولا يعني ذلك أن اللاجئين لا بد أن يحصلوا على كل الممتلكات المادية التي كانت لديهم من قبل ،ولكنهم يحتاجون إلى العيش بطريقة تشعرهم بأنهم في ديارهم.

وفي أغلب الأحيان ،نجد أن البلدان المجاورة هي التي تستطيع توفير اللجوء للأشخاص الفارين من أوطانهم. ولا ينبغي أن تكتفي البلدان المضيفة والمنظمات غير الحكومية بإمداد اللاجئين بحصص الطعام - رغم أهميتها الحاسمة – وضمان حمايتهم من الأخطار.

فبالإضافة إلى احتياجاتهم الأساسية ،يجب أن يتاح للاجئين بعض الأنشطة الهادفة والاختيارات وكذلك القدرة على التحكم في حياتهم .وفي أغلب الأحيان ،لا يستدعي الأمر توفير هذه الأشياء من خلال المنظمات .فقد أثبت الإثيوبيون في كاكوما أن مجتمعات اللاجئين قادرة على تنظيم صفوفها وتدعيم أعضائها لو أتيحت لها الفرصة. فمن الصعوبة بمكان أن يجد الإنسان معنى للحياة بعد قضائه أكثر من ١٥ عاماً في المخيمات .وعلى الرغم من قدرة مجتمعات اللاجئين التي تعاني من حالات النزوح المطولة على تنمية الموارد وإيجاد طرق للتكيف ،فلا بد في النهاية من إيجاد حل أكثر دهومة لمشاكلهم.

أبيبي فيبسا ديمو أعيد توطينه مؤخراً في أستراليا. ويود الكاتب الإعراب عن تقديره للمساعدة التي قدمتها ريبيكا هورن (RHorn@qmu.ac.uk)، الزميلة الباحثة في المعهد الدولي للصحة والتنمية، جامعة الملكة مارجريت في إدنبرة، في كتابة هذه المقالة.

الإصغاء إلى النازحين الطويلي الأمد

داينا براون و كاثرين مانسفيلد

يقدم لنا هذا المقال نظرة متعمقة حول الأفراد الذين عاشوا كنازحين لفترات مطولة، وتأتي هذه النظرة قياماً على الأدلة التي جمعها مشروع الإصغاء لتجارب النازحين.

نبع مشروع الإصغاء لتجارب النازحين من الإيمان بأن في وسع العاملين بالمناطق الحدودية في مجالات المساعدات الإنسانية والمعاونة في التنمية وبناء السلام والمحافظة على البيئة وحقوق الإنسان أن يتعلموا الكثير من خلال الإصغاء إلى التحليلات والأحكام التي يطرحها السكان المحليون حول الآثار والتبعات الفورية وطويلة الأمد لهذه الجهود الخارجية التي تهدف لمساعدتهم. وقد جاءت الأفكار التي تمخضت عنها جلسات الإصغاء فيما يتعلق بالنزوح طويل الأمد لتتناول بصفة خاصة المشاكل التي تعترض العودة للوطن، والجهات المستفيدة من المساعدات الدولية وقضايا الأمن.

المشاكل التي تعترض العودة للوطن

النوايا الخارجية

قال عدد من اللاجئين الذين عادوا بعد فترات طويلة من النزوح أن قرارهم بالعودة كانت تسوقه في الغالب نوايا وخطط وأولويات خارجية وليس استعدادهم الشخصي للعودة أو إعادة الاندماج. ففي سريلانكا، وعندما أجريت جلسات الإصغاء في أواخر ٢٠٠٧، كاد يترسخ لدى النازحين شعور ملح بأنهم واقعون تحت رحمة إما أجندة الحكومة أو أجندة المجتمع الدولي. وقد أحس بعض النازحين بأن حصولهم على المزيد من المساعدات الدولية كان مشروطاً باستمرار بقاءهم في المخيمات. فيما رأى آخرون أن الحكومة السريلانكية كانت تطالب المنظمات غير الحكومية بالمغادرة وحض الناس على العودة لوطنهم رغم أنهم كانوا يرون أن العودة لن تكون آمنة.

وفي البوسنة وكوسوفو، أقر الجميع تقريباً بما قدمه المجتمع الدولي من دعم ومساندة لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً، بل وذهب الكثيرون منهم للقول بأنهم ما كانوا يستطيعون العودة لولا المساعدة الدولية في هذا الخصوص وأنهم ممتنون لهذا الجميل. إلا أن البعض منهم قد علق قائلاً بأن رغبة الكثير من الدول المانحة الأوروبية في دفع اللاجئين القادمين من يوغوسلافيا السابقة إلى مغادرة بلادها (التي سعى النازحون للجوء إليها) بعد انتهاء الصراع مباشرة، قد جعلتها تضع على صدارة أولياتها وعملياتها التمويلية عودة اللاجئين بأسرع ما يمكن وبدون منح أي فرصة للاجئين بالتقاط الأنفاس والاستعداد جيداً للعودة. وتحت وطأة الشعور بتعرضهم للإجبار على هذه التسوية المصطنعة، قال البعض بأن مطالبتهم بالعودة إلى مناطق معينة – وبسرعة ليسوا مستعدين لها – واشتراط هذا من أجل استمرار استلامهم للمساعدات كان ينطوي على انتهاك لحقوقهم.

وفي البوسنة، عبَّر الكثيرون عن شعورهم بالإحباط إزاء مرأى المنازل الفارغة التي يعتقدون أنه قد تمت إعادة بناءها لأسباب سياسية. وفي حالات أخرى، مُنح الناس قطع أراضي، أو تمت إعادة توطينهم من قبل حكوماتهم المحلية، وتم التعهد بتقديم المزيد من المساعدات لهم، إلا أنهم لم يتسلموا شيئاً وهم إما يعيشون بالكاد أو مضطرون للمغادرة مرة أخرى.

وفي كوسوفو، كان الناس مهتمون بصفة خاصة بما أولاه المانحون من تركيز أساسي على دعم عمليات العودة وتعزيز التعايش بين المجتمعات ذات الأعراق المختلفة. وفي سؤال طرحه أحد الأعضاء في فريق الإصغاء لتجارب النازحين على أحد الأعضاء في إحدى المجالس المجتمعية الكوسوفية الألبانية حول السبب من وراء توقه الشديد لعودة الصرب الكوسوفيين النازحين لقريته، رد هذا الأخير قائلاً: «لأنه سيكون بمقدورنا حينها الحصول على المزيد من المساعدات».

الاستعداد للعودة

كانت تجارب النزوح التي استمرت لأكثر من عقدين من الزمان في العديد من المناطق قد جعلت النازحين على غير استعداد ولا قدرة على التكيف مع طبيعة الحياة التي سيعودون إليها. فعلى سبيل المثال، كانت إحدى الشابات الأنغوليات في إحدى مخيمات العائدين تتحدث الإنجليزية بطلاقة فيما لم تكن تتحدث البرتغالية بنفس الكفاءة؛ حيث قضت حياتها بالكامل في إحدى مخيمات اللاجئين في زامبيا وفيها استكملت تعليمها الثانوي وحصلت على وظيفة جيدة مع إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية. وعندما حان الوقت للعودة إلى أنغولا، عادت بالفعل، حتى بالرغم من أن هذه العودة كانت تعني ترك حياة مستقرة نسبياً في المخيم إلى حياة أخرى تكتنفها الشكوك. وقالت بأنها عجزت عن تعلم البرتغالية أو حتى عن الحصول على وظيفة كمدرسة للغة الإنجليزية عند عودتها، ولذلك اضطرت لإعالة نفسها بجمع الحطب وحمل الطوب والمياه للمنازل الأخرى في قريتها.

وقد أحس الكثير من النازحين واللاجئين الأنغوليين أنهم كانوا يحيون حياة أفضل في المخيمات، وعبروا عن تحفظاتهم إزاء العودة إلى مسقط رأسهم. فبعضهم أسس لنفسه حياة جديدة في المناطق التي لجئوا إليها، مثل إحدى النساء التي قالت «إن لديّ بالفعل أبناء وأحفاد هنا في لواندا ولم يعد لي أي أقارب في وطني الأصلي». كما عبَّر آخرون عن خوفهم من عدم القدرة على العودة سالمين إلى ديارهم الأولى. وكان البعض منهم قد استطاعوا أن يبنوا لأنفسهم ممتلكات قيمة أثناء نزوحهم، ولم يخامرهم أي شعور بالسعادة إزاء خبر العودة حيث لن يتسنى لهم العودة بهذه الممتلكات، وهو ما يجعل من قدرتهم على إعادة الاستقرار لحياتهم هناك أمراً أكثر صعوبة.

وقد عبر أحد العائدين الكمبوديين الذين نزحوا لأكثر من عشر سنوات أثناء الحرب عن كيف أنه لم يكن مستعداً للعودة للمعيشة مرة أخرى في قريته: «في المخيمات، لا نعلم كيف نزرع الأرز، ولا نعرف شكل البقرة أو الثور، حيث نقوم بتناول اللحم المتوافر ونستخدم الفحم. إننا نعرف الثمار ولكننا لا نعرف الأشجار. وعندما عدت إلى موطني ورأيت بقرة، اعتقدت أنها كانت كلباً ضخماً، وقلت لنفسي 'لماذا الكلاب بهذه الضخامة في كمبوديا؟'... لقد كانت الحياة بعد المخيم حياة صعبة. ففي السابق علمونا كيف نكون ملوكاً، وليس كيف نكون أناساً عاديين أو نعيش بدون وسائل الراحة المعروفة. ينبغي عليهم تعليم الناس المهارات ويدربوهم عليها. ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تدرب هؤلاء على كيفية الزراعة».

وقد أمّنت على ذلك إحدى العضوات الكارينيات العاملات في إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في واحدة من مخيمات اللاجئين على الحدود التايلاندية البورمية، حيث قالت: «إن مكوثنا في المخيمات لفترة طويلة ليس أمراً جيداً. لقد انقضى جيل بأكمله ونحن نعيش في هذه المخيمات. فالناس يعيشون على المساعدات. وإذا طلبوا منا العودة في الغد إلى بورما، فسوف يكون الآباء في سن الشيخوخة وليس باستطاعتهم العمل. أما الأطفال فلا يعرفون كيف يزرعون أرزهم؛ كيف يمكنهم العيش والحصول على القوت إذن؟ إنني أتفهم أنهم لا يملكون أراض، ولكنهم يحتاجون للتدرب على أساليب الزراعة لأنه سيتحتم عليهم القيام بالزراعة فور عودتهم... ليس باستطاعة الجميع العمل كمعلمين أو طلاب. فالبعض يجب أن يكون على معرفة بكيفية الزراعة وبناء المنازل».

الأمن الاقتصادي

تعكس التعليقات التي حصلنا عليها من اللاجئين والنازحين في مواقع أخرى هذه المخاوف حول عدم ملائمة وكفاية البرامج الرامية لتحسين معايشهم عند

عودتهم – والتي تتسبب غالباً في مغادرتهم موطنهم مرة أخرى بحثاً عن العمل. ففي البوسنة، أشار الناس هناك إلى أن الإنتاج الزراعي لم يكن المصدر التقليدي للدخل لمعظم الناس، وذلك في ظل مستوى التصنيع المشهود قبل الحرب والمساحات الصغيرة للمزارع. ورغم أنهم لم يروا في المساعدات الزراعية التي تقدمها هيئات الإغاثة ما يعيب، إلا أنهم رأوا وجود حاجة لأنواع مختلفة من التدريب والاستثمارات لخلق مزيد من الوظائف وتمكينهم من المنافسة مع المنتجين الأوروبيين الآخرين. وفي الكثير من القرى الآن، نرى أن العجائز وكبار السن وحدهم هم من يختارون البقاء فيها، فيما يغادر الشباب الأصغر سناً إلى المدن والبلدان الأخرى بحثاً عن العمل.

وقد أفاد الكثيرون في كوسوفو أن خلق الوظائف، خاصة للشباب، كان من بين الأولويات الملحة، وأشاروا إلى عدد من المشاكل منها البطالة الراهنة (والتي تخطت نسبة الـ ٥٠٪) والفقر (الذي يرزح تحته حوالي ثلث السكان) بالإضافة إلى العقبات التي يضعها الفساد وغياب ثقة المستثمرين قبل استقرار كوسوفو. وقال أحدهم حول ذلك: «إن بعض مستثمري الشتات يرغبون في الاستثمار في المشروعات وخلق الوظائف بيد أنه لا توجد بعد قوانين أو قواعد تضمن أمن وسلامة هذه الاستثمارات من المخاطر». كذلك فقد أشاروا إلى ندرة الوظائف خارج العاصمة بريشتينا، والتي أدت إلى موجة جديدة من الهجرة الجماعية، سواء من كوسوفو بأكملها أو على الأقل من القرى إلى المدن – وهو ما يجعل من العودة إلى منازلهم أمراً تنتفي معه الاستدامة الاقتصادية.

وبالمثل في بلدان شمال شرق آسيا المتأثرة بإعصار تسونامي في عام ٢٠٠٤، قال الكثير من الناس أنهم كانوا يفضلون مزيداً من الدعم المعيشي بدلاً من المساعدة في إعادة بناء منازلهم، ومنوهين إلى أنهم لو كانوا يملكون دخولاً معقولة لاستطاعوا إعادة بناء منازلهم بأنفسهم.

من المستفيدون؟

المجتمعات المُضيفة أم النازحون داخلياً واللاجئون؟

في الكثير من المناطق، أثار السكان عدداً من التساؤلات حول عمليات توفير المساعدات الدولية للنازحين والتي كانت تمر قوافلها بمجتمعاتهم دون أن تكون لها فائدة للمجتمعات المُضيفة كذلك. فعلى سبيل المثال، وفي إحدى المناطق في سريلانكا، نجد أن النازحين داخلياً وحدهم يتسلمون المساعدات الدولية، رغم أنهم يقطنون في أفقر ثلاثة أقاليم من البلاد. وقد أثار أحد الأئمة المسلمين مخاوف حول ما يسببه هذا الوضع من إثارة للغيرة والحسد من المجتمع المُضيف، قائلاً «في البداية كان المجتمع المحلي يساعد النازحين داخلياً، وبعد أن بدأ النازحون داخلياً وحدهم في استلام المساعدات تحسنت حياتهم للأفضل، فيما تم إهمال المجتمعات المُضيفة وهجرها، وهم الآن يشعرون بالإهانة والغضب». وقد اتفق معه في الرأي أحد الإسكافيين المحليين، وقائلاً عن النازحين داخلياً في مجتمعه: «لقد قدموا إلى هنا بلا أموال وبلا متاع. وفي خلال عام أو اثنين فقط، وجدناهم يمتلكون المال والأراضي بل ويبنون المنازل، ولا يزالون يتسلمون الحصص الغذائية. فيما نحن لا نتسلم أي شيء رغم أننا لا نزال فقراء». وقد تحدث العديد من النازحين داخلياً عن هذه التوترات وأقروا بالحاجة للتصدي للفقر داخل المجتمعات المضيفة لهم، حيث قالوا: «إننا نعلم أن السكان المحليين لا يتمتعون بهذه المساعدات ونحن نرى ضرورة مد المساعدة إليهم بالمثل. أعتقد أن السكان المحليين لا يتمتعون بالمساعدة لأنهم لم يفقدوا كل شيء على نحو ما جرى لنا، وأن المجتمع الدولي يرى أننا أكثر استحقاقاً منهم».

وقد سلطت بعض التعليقات الأخرى الضوء على المزايا الاقتصادية الإيجابية التي كانت تأتي من وجود مخيمات النازحين – من حيث نشوء سوق جديدة للمنتجات ووجود فرص العمل (وإلى درجة قيام منظمات الإغاثة بتوظيف السكان المحليين في مشروعاتها). إلا أن الجانب السلبي لهذه الآثار الاقتصادية – وهو الذي ظهر في حالة لوكيشوجيو في كينيا – أنه مع عودة اللاجئين ومغادرة هيئات الإغاثة، فإن المساعدات والفرص الاقتصادية تتلاشى بالتبعية.

كذلك فقد كانت المجتمعات المُضيفة في شمال غرب كينيا قلقة من عواقب الاستنزاف المفرط لمواردها الطبيعية، خاصة الأشجار والتي أصبحت شحيحة الآن بسبب القطع المستمر لها من أجل الحطب وبناء الأسوار والمنازل والفحم لاستيعاب احتياجات العدد المتزايد من اللاجئين. فرغم أن مخيم كاكوما الكبير للاجئين مثلاً كان يوفر سوقاً للحطب، إلا أن موارده الطبيعية كانت تتعرض للاستنزاف من الناحية الأخرى، كما تضرر الكثير من الطرق والكباري بسبب الشاحنات المارة التي كانت تحمل الإمـدادات والتجهيزات، هذا في الوقت الذي تضاءلت فيه الاستثمارات التي من شأنها أن تسهم في التنمية طويلة الأمد للمنطقة.

توجيه المساعدات

يعد اختيار المستفيدين و 'تصنيفهم' من بين كبرى القضايا المثيرة للاهتمام في أوضاع النزوح وإعادة التوطين الممتدة، فالخطوط والحدود التي تضعها الهيئات والوكالات الخارجية قد لا تكون ذات معنى بالنسبة لمستلمي المساعدات (وغير المستلمين) ولكنها تكون ذات أثر جلل على حياتهم. فعلى سبيل المثال، نجد أنه بدون تصنيفات مثل 'نازح داخلياً' و 'عائل وحيد لأسرته' أو 'متضرر بحادثة تسونامي'، لن يستطيع الكثيرون من السكان الذين يرزحون تحت أنواء الفقر وانعدام الحول والقوة استلام أي مساعدات في سريلانكا. وكما جاء على لسان قائد إحدى الوكالات الإنسانية في كولومبو «لقد كانت هناك صعوبات بعد حادثة تسونامي حيث تم منح الكثير من الدعم للنازحين من تسونامي مقارنة بالنازحين داخلياً من الصراعات الذين مضى على بقاءهم في المخيمات أو في مواقع النزوح سنوات طويلة». وفي إقليم أتشيه أيضاً، نجد أن الأشخاص الذين نزحوا بسبب الصراع، والذين فقدوا ممتلكاتهم أيضاً وكانوا عاطلين عن العمل، لم يتسلموا شيئاً لمعاونتهم – وذلك بالرغم من المساعدات الهائلة التي تم تقديمها بعد حادثة تسونامي – وذلك لأنه لم يجر اعتبارهم ضحايا لتسونامي، ومن ثم لم يقعوا على رأس أولويات المجتمع الدولي.

وفي أنغولا، كان الأشخاص يتسلمون المساعدات إذا حملوا فقط تصنيف 'لاجئين' من الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو 'لاجئين أنغوليين مُعاد توطينهم' أو 'نازحين داخلياً'. فإذا تم تصنيفهم باعتبارهم مجرد 'مقيمين' – أي أنغوليين هجروا منازلهم أثناء الحرب بحثاً عن الطعام أو الأمان في المدن القريبة أو الأحراش ولكنهم لم يحصلوا على تصنيف نازحين داخلين أو لاجئين – فإنهم لا يتسلمون أي مساعدات. وقد قال أحد المزارعين المحبطين جراء هذا التصنيف «عندما اندلعت الحرب، ذهب الكثيرون إلى زامبيا ومناطق أخرى ولكننا بقينا هنا

تمارين إصغاء في إثيوبيا سنة ٢٠٠٦

تمارين إصغاء في تايلاند سنة ٢٠٠٧

طوال الوقت. واليوم، نجد من هربوا يتسلمون المعونات، فيما نحن الذين قضينا سنوات الحرب كلها هنا فبدون مساعدات على الإطلاق».

وبالمثل في البوسنة والهرسك، اعترض الكثيرون على محاباة العائدين في منح المساعدات وذلك مقارنة بالتجاهل الذي لاقاه الأشخاص الذين لم يغادروا. ففي كوسوفو، عبر أحدهم عن رأيه في هذا بالقول: «لقد طلبنا منهم (إحدى الوكالات الدولية) مساعدة الأسر الفقيرة غير النازحة، ولكنهم أخبرونا بأن هذا ليس ممكناً. وقلنا حسناً، ماذا نفعل كي نحصل على هذه المساعدات؟ هل نغادر كوسوفو ثم نعود مرة أخرى؟».

الأمن والحماية

وأخيراً، أثار اللاجئون والنازحون والعائدون في العديد من المناطق مخاوف حول أمنهم الشخصي وعدم توفر الحماية والضغوط المفروضة عليهم للعودة. ففي العديد من مخيمات النازحين داخلياً في سريلانكا، قال الناس بأنهم كانوا يتعرضون للتهديدات إذا طالبوا بأي خدمات أو أسرفوا في الطلب. ورغم أن الكثير من الانتهاكات يتم تحرير محاضر لها، إلا أن الناس لا يعتقدون أن هذه الانتهاكات يتم تحرير محاضر لها من قبل مسؤولي المخيم أو طاقم الحماية الدولي، وقد عبر الكثير من سكان المخيمات عن إحباطهم إزاء «فشل (إحدى الوكالات الدولية) في تنفيذ واجباتها».

وقد ناقش عدد من الأشخاص في كمبوديا بكلمات مثيرة للشجن الانتهاكات التي شهدوها أو تحملوها كلاجئين في مخيمات في تايلاند أثناء الحرب الأهلية، ومنها الاعتداءات الجسدية والاتجار في البشر والاغتصاب والتحرش الجنسي. وبعد ذلك بـ ١٥ عاماً، ظلت هذه القضية عالقة ومسببة الإحباط لهم. ولم يدرك معظمهم أن هناك تفويضاً دولياً بحماية الناس في مخيمات اللاجئين.

وقد دعا الناس في مخيمات اللاجئين على الحدود التايلاندية البورمية لتواجد ميداني أوسع للجهات المانحة والوكالات الدولية، خاصة للجهات والوكالات المفوضة بحماية اللاجئين ومنع عمليات العودة القسرية. وقد وصف أحد اللاجئين الجدد الوضع قائلاً: «إن السلطات التايلاندية تأتي إلى المخيم وتحاول القبض على القادمين الجدد الذين لا يحملون أوراق هوية. وفي بورما، نحن نخشى الحكومة ونشعر بالخوف حتى في المخيمات».

وفي مخيمات كاكوما للاجئين في كينيا، قال اللاجئون ممن أمضوا فترة طويلة في المخيمات أنه قد طُلب إليهم العودة إلى السودان ولكنهم متخوفون حول سلامتهم وهم يريدون قدراً أكبر من المساعدة في العودة. وقال عمال الإغاثة الدولية بأنهم قد سمعوا عن هذه المخاوف ويعلمون بأن الوضع الأمني غير مستتب بعد في السودان، ولكنهم لا يملكون التمويل الكافي لتقديم الخدمات للاجئين نظراً لأن الأولوية لدى الجهات المانحة الآن هي عودة هؤلاء إلى السودان.

خاتمة

يولي مشروع الإصغاء اهتمامه إلى مستلمي المساعدات من أجل استخلاص الدروس والعبر، ومعرفة الأدوات والأساليب القابلة للتطبيق في الأوضاع المختلفة لتحسين فعالية المساعدات الدولية. والكثير من القضايا التي سلطنا الضوء عليها في هذا المقال لا تقتصر فقط على حالات النزوح المطولة- بل تشتمل على ما هو أكثر. ورغم ذلك، فإن الاهتمام بالضروريات التي تنشأ – مثل الحاجة لمساعدة الناس على العودة إلى منازلهم بأمان وضمان تمتع كافة المحتاجين بالدعم المناسب، وضمان أمن وسلامة النازحين – من شأنه أن يُمكّن العاملين مع النازحين في أوضاع النزوح الممتدة من تفادي الأخطاء المتكررة والتي يكون لها آثار طويلة الأمد على حياتهم.

داينا براون (dbrown@cdainc.com) هي مديرة مشروع الإصغاء إلى تجارب النازحين، والذي تنظمه منظمة CDA للمشروعات التعليمية التعاونية بالشراكة مع الجهات المانحة وهيئات الإغاثة. أما كاثرين مانسفيلد فهي منسقة شبكة بناء السلام بمعهد كروك لدراسات السلام الدولي بجامعة نوتردام. ويمكن الإطلاع على التقارير والدراسات الميدانية لمشروع الإصغاء إلى تجارب النازحين على العنوان www.cdainc.com

قام مشروع الهجرة القسرية على الإنترنت والتابع لمركز دراسات اللاجئين بإصدار ملخص للموارد المتعلقة بقضية أوضاع النزوح المطوّلة. ويركز الملخص على المصادرة الإلكترونية المتوفرة في المشروع إضافة إلى المكتبة الإلكترونية مع روابط للمنظمات الرئيسية والوثائق الهامة المتعلقة. ويمكن الاطلاع على هذه الملخص الممتاز والفريد من نوعه والمتوفرة فقط للاسف باللغة الإنجليزية بالنقر على الرابط التالي:

http://www.forcedmigration.org/browse/thematic/protracted-displacement-situations/

الأزمة والنزوح في الصومال

آنا لندلي

هل تستطيع صدمات النزوح أن تتيح فرصاً لتغيير حدود الاستجابة لحالات النزوح المطولة؟

ترمز الصومال بالنسبة للكثيرين إلى حالة من الأزمة الدائمة" ،ثقب أسود "من الموت والكوارث يخضع لعملية" تنمية عكسية ".ومن الملاحَظ أن مثل هذه الصور تسلب المناطق الصومالية التاريخ الذي صنعته خلال العشرين عاما ًالأخيرة .فهي تخفي حقيقة نشوء كيانات سياسية شبه وطنية أتاحت قدرا ً من الأمن المدني في أماكن معينة وفي أوقات معينة ،كما يفوتها الطرق التي استطاع بها الناس أن يعدلوا من سلوكهم وسبل عيشهم للتكيف مع انعدام الأمن بل والاستفادة من الفرص التي يطرحها النزاع[١]. فالحياة تستمر، حتى وإن كان بشكل يصعب على الغرباء تخيله.

ولكن وفقاً لرؤى العاملين في مجال المساعدات، فقد أدت الرواية الشائعة عن الأزمة الدائمة في الصومال إلى انتشار نوع من الجهل الوظيفي بين الوكالات الإنسانية العاملة بتغير المسرح السياسي الصومالي والتأثير السياسي لضعف الرقابة على توزيع المساعدات على النازحين داخلياً. وقد أسيء استخدام التصور السائد بوجود حالة طوارئ في الصومال كمبرر لعدم الاستفادة من الدروس وعدم التفكير في العواقب طويلة الأمد للقبول بتنازلات في المبادئ الإنسانية.[٢]

في الوقت نفسه، فإن حالة اللجوء المطولة في كينيا – البلد الذي يضم أكبر عدد من اللاجئين الصوماليين - كغيرها من حالات اللجوء المطولة، كثيراً ما توصف بأنها حالة مزمنة وثابتة مع تصوير اللاجئين على أنهم أناس سلبيون ومنسيون ومكدَسون في المخيمات. وفي حين أن تعداد اللاجئين الصوماليين ظل مستقراً بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥ (في حدود ١٥٠ ألف لاجئ)، فالحقيقة هي أن وضع اللاجئين بدأ يتغير، سواء من ناحية العضوية (حيث يتحرك الناس من وإلى الصومال ثم بعد ذلك إلى بلدان جديدة)، أو الديموغرافيا (حيث يولد أناس ويموت آخرون وينشأ الأطفال في المنفى)، أو الجغرافيا السياسية (مع انخفاض تمويل المانحين وزيادة المخاوف الأمنية في كينيا وتحول الصومال إلى مسرح للحرب على الإرهاب الآخذة في التطور)، ونتيجة لسعي اللاجئين إلى إيجاد حلولهم الخاصة (بالبحث عن سبل للعيش بعيداً عن هياكل نظام اللاجئين الرسمي والمساعدات الإنسانية، غالباً عن طريق الانتقال السري إلى مناطق حضرية أو إلى بلدان أخرى).

ومع ذلك، فقد تجمدت الاستجابة الدولية للمشاكل التي يواجهها اللاجئون الصوماليون، بعدما هيمنت عليها استراتيجيات الاحتواء التي تخنق فرص الحياة لأعداد كبيرة من الناس الذين يعيشون في عالم النسيان منذ قرابة عقدين من الزمان. كما كان

نساء وأطفال نازحون في مخيم شيخ عمر في جوهر في الصومال. أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

غياب الإرادة السياسية من جانب كينيا وأعضاء المجتمع الدولي سبباً رئيسياً في فشل المبادرات مثل خطة العمل الشاملة للاجئين الصوماليين[٣] في منتصف العقد الحالي.

لذلك فإن الروايات المتداولة التي تصور الوضع في البلد الأصلي على أنه حالة دائمة من الأزمات والاضطرابات، وتصوير حالة اللاجئين على أنها حالة من الركود المطول – وهي روايات يمكن التشكيك فيها عند تحليلها بدقة أكبر - يبدو أنها شكلت الاستجابات الدولية بطرق مهمة. وقد ألقت الأحداث الأخيرة في المناطق الصومالية الضوء على ذلك، حيث أدى العنف الذي اندلع عقب طرد المحاكم الإسلامية ووصول الحكومة الاتحادية الانتقالية المدعومة (آنذاك) من إثيوبيا إلى السلطة في عام ٢٠٠٧ إلى حدوث صدمة نزوح هائلة. فبعد أن كان الناس في مقديشو يستطيعون التعامل - إلى حد معين - مع انعدام الأمن في المناطق الحضرية، فقد واجهوا اضطرابات كبرى ولجأ الكثيرون إلى الهجرة كاستراتيجية للبقاء. وفرغت أحياء بأكملها إثر لجوء الناس إلى مناطق أخرى في الأراضي الصومالية وفي الخارج. وفي بداية الأمر ارتفع عدد الوافدين إلى كينيا إلى مستوى لم نشهد له مثيلا منذ أوائل التسعينات رغم غلق الحدود ومحاولات السلطة الكينية إعاقة وصول اللاجئين.

ومن المهم الاعتراف بأن هذه الحالة الجديدة من النزوح الجماعي هي كارثة إنسانية بكل ما تعنيه الكلمة، تختلف في حجمها وطبيعتها عن تلك التي وقعت في الأعوام السابقة، ولا يمكن تضمينها في رواية الأزمة المستمرة وحالة اللجوء المطولة. ولكن هل يمكن أن تتيح صدمات النزوح هذه فرصاً لتغيير حدود الاستجابة الإنسانية؟

فرصة

على المستوى المحلي، قفزت منذ عام ٢٠٠٦ أعداد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في جنوب وسط الصومال، الأمر الذي دفع العاملين في مجال المساعدات إلى الحديث عن "حالة طوارئ داخل حالة طوارئ".[٤] وفي ظل نضال الوكالات الإنسانية غير المسبوق من أجل تقديم الإغاثة، قد تُفرِض الظروف تغييراً استراتيجياً. فهناك علامات على وجود حوار داخلي أكثر تأملاً بين منظمات المساعدات ورغبة في الدخول في نقاش حول المبادئ والتنازلات والابتكارات الإنسانية. وبعد الضرر البالغ الذي سببه التدخل الأمريكي والإثيوبي في جنوب وسط الصومال، يبدو أن مزيجاً من زيادة التغطية الإعلامية وتنصيب رئيس جديد للصومال وتغيير الإدارة الأمريكية قد أفسح مجالاً لتعاطٍ سياسي أكثر إيجابية.

أما على صعيد اللاجئين، ففي حين تم التعامل مع الحالات المتزايدة منذ عام ٢٠٠٦ بالدرجة الأولى من خلال نظام اللاجئين القائم، إلا أن الأعداد الغفيرة من الوافدين قد تثير ملكة الابتكار. على سبيل المثال، فإن الحاجة إلى تخصيص المزيد من الأراضي لمخيمات اللاجئين قد أرغمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوزارات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى على التعاطي فيما بينهم بطريقة طالما كان يُوصَى بها باعتبارها ضرورية لإيجاد وسائل للتغلب على مشاكل اللاجئين طويلي الأجل. وإذا ما طُبّق القانون الكيني للاجئين لعام ٢٠٠٦ – الذي يوفر إطاراً مؤسسياً واضحاً للاجئين- تطبيقاً صحيحاً لَمنَح اللاجئين حقوقاً مهمة، بما في ذلك حق التنقل داخل كينيا، مما كان سيتيح لهم استخدام قدراتهم الإبداعية وطاقاتهم علناً لإعالة أنفسهم ونفع البلد المضيف.

وتحدث حالات النزوح المطولة في الأساس نتيجة غياب الإرادة السياسية اللازمة لحل المشاكل في البلد الأصلي ولإيجاد حلول لمشاكل اللاجئين. فلا ينبغي النظر إلى الاضطرابات السياسية وصدمات النزوح الأخيرة في الصومال على أنها فصل من فصول القصة القديمة التي تتطلب نفس الاستجابة. ولكن لا بد من إدراك أنها مختلفة تماماً، ومن المهم استكشاف الاحتمالات التي قد تقدمها الظروف الحالية لتغيير حدود الاستجابة السياسية والإنسانية الدولية وخلق فرص جديدة للنازحين داخل وخارج الصومال.

آنا لندلي (al29@soas.ac.uk) كانت مسؤولة أبحاث في مركز دراسات اللاجئين حتى أغسطس/آب ٢٠٠٩ وهي الآن محاضرة في دراسات التنمية بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية (سواس) في جامعة لندن.

١. انظر آنا لندلي (٢٠٠٩)
http://www.microconflict.eu/publications/RWP15_AL.pdf
٢. انظر فرانس برنار وكاثرين-لون غرايسون (٢٠٠٩) وإريك أبيلد (٢٠٠٩) "خلق مجال للعمل الإنساني في الصومال"، أطروحة ماجستير، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد.
٣. انظر http://tinyurl.com/SomaliaCPA2005
٤. حسن نور (٢٠٠٧) "حالة طوارئ داخل حالة طوارئ": النازحون الصوماليون" العدد ٢٨ من نشرة الهجرة القسرية
http://www.hijra.org.uk/pdf/NHQ28/29-31.pdf

معالجة القضايا الرئيسية

حسن نور

الصومال بلد يفوق فيه عدد المشاكل على عدد الحلول إذ يعاني نصف الشعب على الأقل من أزمة في الغذاء وسبل العيش، مما يشوش رؤية الفرق بين مستوطنات النازحين المحرومة والمدينة المزدهرة التي تقع فيها المستوطنات. وهناك أسباب عديدة للنزوح، فليست الحرب هي السبب الوحيد. إذ يشكل انهيار الدولة وانهيار الاقتصاد والتدهور البيئي بعض الدوافع الرئيسية للنزوح، إلى جانب الفيضانات وموجات الجفاف، وينبغي معالجة كل هذه العوامل المسببة للنزوح.

ومن بين الدروس المستفادة عبر السنوات أنه ليس من المفيد تقديم مساعدات إنسانية مستمرة لمئات الآلاف من النازحين داخلياً دون مساعدتهم ليكونوا منتجين وقادرين على كسب عيشهم. وإحدى الخطوات لتحقيق ذلك هي نقل النازحين داخلياً إلى مكان ثالث في نفس البلد يتيح لهم أن يكونوا منتجين اقتصادياً ولأطفالهم أن يتمتعوا بالأمان – يمكن مثلاً إعادة توطين بعض المزارعين النازحين في مقديشو إلى منطقة أخرى آمنة نسبياً في البلاد. وكان بعض هؤلاء النازحين أفضل مزارعي الصومال قبل اندلاع الحرب الأهلية وأصبح غيابهم عن القطاع الزراعي ملموساً منذ نزوحهم في التسعينات. لذا يمكن لأي بلد مضيف الانتفاع من وجود هذه المجتمعات المنتجة للغذاء.

أما التدخلات التي تتجاهل جذور الأزمة فهي ليست أكثر من "ضمادات مؤقتة". وهذا يستدعي إعادة النظر في أسس التدخل ويبرر الحاجة إلى تطوير دعم أكثر تكاملاً للأشخاص المتضررين من خلال الفهم المنهجي للأزمة. فعلى سبيل المثال، ينبغي لوكالات المعونة التي تقدم الدعم للصوماليين أن تملك استراتيجية مزدوجة: وهي المساعدة في تلبية الاحتياجات الفورية وفي الوقت نفسه التعامل مع احتياجات الإنعاش، مما يعالج المشاكل الجوهرية بشكل فعال بمرور الوقت. فلن يفيد تنفيذ تدخل واحد فقط في الصومال وهو بالتأكيد مضيعة للموارد بشكل أو بآخر. لذا لا ينبغي أن تقع مسؤولية الاستجابة لهذه الأزمة على عاتق العاملين في مجال المساعدات الدولية وحدهم ولكن ينبغي أن يشارك فيها أيضاً صوماليو الشتات ومنظمات المساعدة المجتمعية، مما قد يساعد في تحديد الاحتياجات والتوسط في القضايا التي تدور حول خضوع الاستجابة للمساءلة والتصورات المحلية عنها.

حسن نور (HNoor@oxfam.org.uk) هو منسق الشؤون الإنسانية لدى منظمة أوكسفام البريطانية (http://www.oxfam.org.uk) في الصومال.

العودة إلى أفغانستان: حل دائم أم نقل للمسؤولية؟

سوزان شمايدل

على الرغم من عودة قرابة خمسة ملايين لاجئ أفغاني إلى أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢، فلا يزال حوالي ثلاثة ملايين آخرين يقيمون في الخارج. فما هو احتمال عودتهم إلى أفغانستان؟ أو بتعبير أدق، ما هو احتمال بقاء اللاجئين الذين عادوا في أفغانستان؟

ترى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن إعادة اللاجئين إلى أفغانستان هو حل جزئي دائم لحالات اللجوء المطولة.[١] ولكني أشك في أن الكثير من الأفغان سيوافقون على ذلك. إذ تشير الأدلة إلى عكس ذلك، مع حدوث حالات من "إعادة الدورة"، وما يليها من عمليات نزوح داخلي، وبقاء أعداد كبيرة من اللاجئين الأفغان خارج أفغانستان. وبدلاً من أن تشكل الحالة الأفغانية قصة نجاح، فهي توضح بقسوة المشاكل المتعلقة بإيجاد حل لحالات النزوح المطولة التي تأتي فيها اعتبارات غير حماية اللاجئين على رأس أولويات أنشطة الفاعلين الدوليين ويتعارض فيها الأمن البشري للاجئين مع الأجندات الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية. وحتى المفوضية تقر الآن بأن "التجربة الأفغانية قد أوضحت مدى تعقيد عملية إعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة إدماجهم، حيث ثبت أنها تشكل تحدياً أكثر استدامة وتعقيداً مما كان متوقعاً في البداية."[٢]

وكانت العملية السريعة لإعادة اللاجئين الأفغان إلى ديارهم التي بدأت في عام ٢٠٠٢ أكبر برنامج يدعمه المفوضية منذ قرابة ٣٠ عاماً، حيث شمل نحو خمسة ملايين لاجئ. إلا أن هؤلاء اللاجئين عادوا إلى بيئة غير مستقرة سياسياً ولم تكن الدوافع وراء التعجل في إعادتهم إلى الوطن بالضرورة في المصلحة العليا للاجئين أو لأفغانستان. ففي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، كانت هناك حاجة إلى إعادة اللاجئين الأفغان إلى ديارهم لإضفاء الشرعية على التدخل الذي قادته الولايات المتحدة وعملية السلام اللاحقة والحكومة الناشئة.[٣] ويبدو أن هذه العوامل الثلاثة كانت أهم من محاولات النظر بدقة في جدوى عودة اللاجئين والأثر الذي ستتركه عودة هذه الأعداد الكبيرة على بلد فقير ومنكوب بالحرب كان في الأساس يكافح من أجل استيعاب السكان الذين بقوا في البلاد. كما طغت مصالح البلدان المضيفة (التي أرادت تحرير نفسها من عبء طويل المدى أو استعادة الأراضي من أجل التوسع الحضري كما في حالة باكستان) على مصالح اللاجئين ومصلحة أفغانستان أو ربما حتى على الاستقرار الإقليمي طويل الأمد. وسعياً وراء النجاح السريع، لم تُدرس إمكانية استمرار حل عودة اللاجئين دراسة وافية.

وقد أدت عودة هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين منذ عام ٢٠٠٢ إلى تفاقم المشاكل القائمة (إن لم تكن ساهمت في خلق مشاكل جديدة) لأنها وضعت ضغطاً هائلاً على قدرة أفغانستان الاستيعابية. إذ تشهد أفغانستان اليوم:

- استشراء الفساد وغياب سيادة القانون؛ ونقص الخدمات بما فيها الطبية والتعليمية، خاصة خارج المناطق الحضرية
- تدهور الأمن على مدى العامين الماضيين والانكماش المستمر للحيز الإنساني
- ندرة أماكن الإيواء، حيث يعيش ٨٠ بالمائة مثلاً من سكان كابل (بمن فيهم العديد من اللاجئين والنازحين العائدين) في مستوطنات استولوا عليها دون وجه حق
- نزاعات على ملكية الأراضي أو حيازتها، وهي المصدر الرئيسي للصراعات حيث وجد الكثير من العائدين أن أرضهم قد تم الاستيلاء عليها؛ ولعدم وجود وثائق تثبت ملكيتهم للأراضي، يلجأ هؤلاء العائدون بدورهم إلى الاستيلاء على أراضي غيرهم
- حدوث نزوح ثانوي (وهو أن يتحول العائدون إلى نازحين داخلياً) بسبب انعدام الأمن وقلة مصادر الرزق في الريف ونزاعات على الأراضي أو ملكيتها
- كفاح غالبية العائدين – شأنهم شأن الكثيرين ممن بقوا - من أجل البقاء ومعاناتهم من البطالة أو نقص فرص العمل وعيشهم على خط الفقر أو تحته.

نتيجة لذلك، توقفت عمليات العودة "الطوعية" ويرجَح أن اللاجئين الذين يعيشون في الخارج لن يعودوا إلا إذا أُرغموا على ذلك. وقد عاشت الغالبية العظمى من الأسر الموجودة في باكستان وإيران في المنفى مدة تزيد على ٢٠ عاماً؛ حتى أن ٥٠ بالمائة من الأفغان المسجلين في هاتين الدولتين قد وُلدوا في المنفى. وربما يحاول اللاجئون الباقون "الاختفاء" في المناطق الحضرية للدول المضيفة – ويحمل الكثير من الأفغان المقيمين في باكستان بطاقات هوية باكستانية - أو الانضمام إلى جموع العمال المهاجرين (غير الشرعيين). ويؤدي هذا الأمر إلى زيادة التنافس على الموارد والوظائف في الدول المضيفة ويُتوقع أن يزيد من إثارة المشاعر السلبية لدى الجماهير تجاه اللاجئين داخل إيران وباكستان.

وأصبح اللاجئون الأفغان مرة أخرى كباش فداء مناسبة للمشاكل الاجتماعية وانعدام الأمن في البلدان المضيفة لهم. فقد وجهت باكستان على وجه الخصوص، تحت ضغط دولي متزايد لفشلها في كبح التطرف المتنامي، اتهامات لمخيمات اللاجئين الأفغان بإيواء المتطرفين (رغم أنه لم يُقترَح حتى الآن إغلاق المخيمات التي يشتبه في كونها مواقع تدريب). وفي تغير مفاجئ للعلاقة بين عودة اللاجئين وبناء السلام، أصبح العائدون الذين أصابهم الإحباط وخيبة الأمل هدفاً سهلاً للتجنيد في صفوف حركات التمرد المتنامية في أفغانستان.

وفي ضوء ما سبق، أسفر التركيز الأحادي على محاولة إيجاد حل لأزمة اللاجئين الأفغان المطولة من خلال العودة فقط عن عواقب غير محسوبة مثل تهديد الاستقرار الوطني والإقليمي. لهذا السبب يجب على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توخي المزيد من الحذر عند استخدام أفغانستان كمثال رئيسي في التشجيع على عودة اللاجئين باعتبارها أفضل الحلول الدائمة لأزمات اللجوء المطولة.

التفكير خارج صندوق الحلول الدائمة

لا شك أن إيجاد حلول دائمة لحالات اللجوء المطولة ليس بالأمر اليسير، خاصة عند التعامل مع أعداد كبيرة من اللاجئين قضوا فترة طويلة من حياتهم في الخارج، ومع ظهور جيل كامل ممن وُلدوا في المنفى ولا يعرفون إلا القليل عن وطنهم الأصلي. لذا ينبغي عند البحث عن حلول إدراك مدى تعقيد الموقف الذي نحن بصدده. وقد تكون الخطوة الأولى هي قبول ما هو واضح، أي أن "العودة الكاملة غير مجدية وغير مرغوب فيها"[٤] وأن تجربة العودة لم تحقق النجاح الذي كان متوقعاً لها.

وفي حين أن ضخامة عدد اللاجئين الأفغان قد جعلت إعادة التوطين أو الاندماج المحلي حلين غير عمليين، فيمكن بذل المزيد من الجهود للنظر إلى ما هو أبعد من إعادة التوطين وعدم اعتباره الحل الدائم الوحيد (أو حتى الرئيسي)، لأنه قد أدى فيما يبدو إلى زيادة ضعف العائدين وزيادة المشاكل في أفغانستان والمنطقة. لذا فإن حل اللغز الأفغاني المتمثل في حالات النزوح المطولة قد لا يكمن في إطار الحلول الدائمة التقليدية الذي يفتقر إلى بعض المرونة. وقدمت المفوضية مؤخراً اقتراحات لوضع إطار أوسع للهجرة يوفر مرونة أكبر في الخيارات.[٥]

ومن الضروري فهم وتمييز وتصنيف احتياجات اللاجئين الأفغان بناءً على الأسباب والظروف التي أدت إلى نزوحهم، والفترة الزمنية لنزوحهم، والأسباب التي جعلت معظم اللاجئين في باكستان وإيران (وما وراءهما) لا يُبدون رغبة قوية في العودة إلى وطنهم. فاللاجئون هم أناس متعقلون لا يقررون العودة إلى الوطن إلا بعد احتساب التكاليف والمنافع بدقة، وهذا لا يشمل فقط

الأوضاع في الوطن وإنما يشمل أيضاً تجربة العيش في الخارج (وغالباً ما يتم تجاهل هذا الأخير). فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يتغير مفهوم "الوطن" خلال فترات النزوح الطويلة. فمن المهم لكل من اللاجئين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن يميزوا بين حنين اللاجئين إلى ما كان في يوم من الأيام وطنهم وبين الارتباط المنطقي بأكثر من بلد.

وينبغي إيلاء عناية أكبر لظروف البيئة التي سيعود إليها اللاجئون وللطاقة الاستيعابية لبلد لم ينجح حتى الآن في إعادة بناء الدولة أو بسط سيادة القانون. كما أن العلاقة بين العودة والنزوح الداخلي في أفغانستان تحتاج إلى مزيد من التقييم.

وفي الختام، نستطيع أن نتعلم من – وأن نبني على - استراتيجيات الهجرة التي تبناها الأفغان لمواصلة الحياة خلال العقود المضطربة الماضية، ومن بين هذه الاستراتيجيات هجرة اليد العاملة والاندماج المحلي والهجرة المؤقتة وإعادة التوطين والعودة إلى الوطن. ويمكن للاعتماد الاقتصادي المتبادل وعلاقة الترابط بين أفغانستان وجيرانها أن يستوعبا بعضاً من هذه الاستراتيجيات. فعلى سبيل المثال، ليس بالضرورة أن يعني الاندماج المحلي منح الجنسية للاجئين وإنما يمكن أن يشمل إبرام اتفاقيات عمل مؤقتة تتيح لهم اتباع نمط حياة انتقالي وعبر وطني. كما ينبغي إيلاء بعض الاهتمام لمساعدة البلدان المضيفة (سواء اقتصادياً أو من خلال الحوافز الدبلوماسية) في السعي إلى حل أزمات اللجوء المُطوّلة. وإذا لم يحدث ذلك، ستبدأ الخيارات المتاحة أمام اللاجئين والمهاجرين في الأفول، كما هو حاصل الآن في باكستان وإيران. والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت المساعدات البالغة التي قُدمت للقرى الباكستانية بقيمة ١٤٠ مليون دولار أمريكي في مقابل أن توافق على استقبال اللاجئين لمدة أربع سنوات أخرى[٦] يتم إنفاقها في مكانها الصحيح إذا كانت ستُبقي اللاجئين الأفغان في الوضع المعلق المألوف، بدلاً من استخدامها للبحث عن المزيد من الحلول الدائمة وتسهيل تنفيذها.

وهناك من يجادل بأنه "في ظل غياب نهج إقليمي سيكون من الصعب حل مشاكل الدولة الواحدة. فعلاقات الترابط بين الدول هي اسم اللعبة الكبرى الجديدة."[٧] غير أن إدراك هذه الحقيقة قد يستغرق بعض الوقت ومن المرجح أن تظل الطبيعة الممتدة لأزمة اللاجئين الأفغان بلا حل. أما الحلول الفردية التي لجأ إليها بعض الأفغان (من خلال التهريب مثلاً) فهي نادرة الحدوث ولا تتعدى كونها قصص نجاح فردية.

ولا شك أن من الأفضل لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تفحص بشكل أكثر جدية الفكرة القائلة بأن العودة هي الحل "الناجح" لأزمات اللجوء المطولة وأن تركز بشكل أكبر على تنفيذ استراتيجيات بديلة تحظى فيما يبدو بدعم من مكتبها نفسه باعتبارها حلول مؤقتة أو حتى دائمة يمكن تنفيذها خارج إطار المفوضية التقليدي.

ويجب أن تتحول لغة الخطاب هذه إلى واقع قبل أن يخرج الوضع الأفغاني مرة أخرى عن نطاق السيطرة. وفيما بدأت باكستان وإيران تفقدان جاذبيتهما كخيارات عملية للخروج من الأزمة (على الأقل في أعين اللاجئين)، من المرجح أن تشهد أفغانستان زيادة حادة في معدل

عاد قيوم وعائلته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى موطنهم في شمال أفغانستان إثر مفاوضات لشراء آرض في مقاطعة شولغارا بعض قضاء ٢٣ سنة في المنفى في الباكستان. لكن بعض رفض القبيلة المحلية السماح لقيوم وجيرانه بتنزيل أغراضه من الشاحنة قامة السلطات المحلية بنقلهم إلى موقعهم الحالي في مهاجر قشلاق. وكانت الحكومة قد وعدتهم بمنحهم قطعة أرض لكن لا يمكن لأي منهم البدء ببناء مساكنهم حتى يتم تحديد وتخصيص قطع الأرض لكل منهم. مما أدى إلى قضاء عائلات العائدين والبالغ عددهم ١٥٠ عائلة فصل الشتاء في أفغانستان في الكهوف.

النزوح الداخلي، في وضع لا يتيح إلا إمكانية محدودة جداً لتوفير الحماية لهؤلاء السكان النازحين.[٨]

سوزان شمايدل (susanne@schmeidl.com) هي زميلة زائرة في كلية آسيا والمحيط الهادئ للدبلوماسية بالجامعة الوطنية الأسترالية ومستشارة للأبحاث وبناء السلام لدى مكتب الاتصال في أفغانستان (http://www.tlo-afghanistan.org) الذي شاركت في تأسيسه عام ٢٠٠٣.

يستند هذا المقال إلى إس شمايدل ودبليو ميلي ٢٠٠٨، "حالة اللاجئين الأفغان: إيجاد حلول دائمة في المراحل الانتقالية المختلف عليها"، في كتاب اتش أدلمان "النزوح المطول في آسيا: لا مكان يسمى الوطن". لندن: آشغيت،٢٠٠٨ ، ١٣١ -٧٩

عزيزة ابنة قيوم تحمل استمارات العودة الطوعية التي تم منحها لعائلاتها عند عودتهم من الباكستان في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٨

١. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالات اللجوء المطولة: ورقة نقاش أعدت لحوار المفوض السامي حول تحديات الحماية، ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨.
http://www.unhcr.org/refworld/docid/492fb92d2.html
٢. نفس المرجع السابق، ص ٩.
٣. دي تورتون وبي مارسدن «أخذ اللاجئين في نزهة؟» سياسات عودة اللاجئين في أفغانستان، كابل: وحدة التقييم والبحوث الأفغانية٢٠٠٢
http://tinyurl.com/AREU2002
٤. أيه مونسوتي «سياسات الهجرة الأفغانية والحلول الثلاثة لمشكلة اللاجئين»، المسح الفصلي عن حالة اللاجئين ٢٧: ١،١٩ (٢٠٠٨)
٥. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالات اللجوء المطولة، ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.
http://www.unhcr.org/refworld/docid/492fb92d2.html ص ٢٠
٦. «باكستان ستحصل على ١٤٠ مليون دولار لإيواء اللاجئين»، رويترز الهند، ١٣ مارس/آذار ٢٠٠٩ http://tinyurl.com/reutersPak140mn
٧. دبليو ميلي «أفغانستان ومنطقتها» في كتاب جي أيه ثاير «مستقبل أفغانستان»، واشنطن العاصمة: معهد السلام الأمريكي، ٢٠٠٩، ٩٠
٨. ألكسندر موندت وسوزان شميدل، «الفشل في توفير الحماية: النازحون داخلياً المتضررون من المعارك في جنوب أفغانستان»، مشروع بروكينغز برن للنزوح الداخلي/مكتب الاتصال http://tinyurl.com/BBMundtSchmeidl

مهمة لم تكتمل: المفوضية والنازحون في البوسنة والهرسك

إرين موني ونافيد حسين

بعد ١٤ عاماً من انتهاء الحرب، هناك حاجة إلى تجديد الجهود الوطنية والدولية لإكمال العمل الهادف إلى إيجاد حلول دائمة لأزمة النازحين داخلياً.

في البوسنة والهرسك، فتحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين آفاقاً جديدة في أوائل التسعينات بتوسيع دورها في حياة النازحين داخلياً من مجرد تقديم المساعدة إلى العمل أيضاً على حمايتهم. وبتوقيع "اتفاقية دايتون للسلام" في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، أصبحت المفوضية مسؤولة عن مساعدة الحكومة في تنفيذ "اتفاقية اللاجئين والنازحين" (الملحق السابع لاتفاقية دايتون) التي أكدت على أن "العودة المبكرة للاجئين والنازحين هدف مهم لتسوية النزاع".[١]

وشهد العامين التاليين أكبر عدد من عمليات العودة، والمذهل أنها كانت "عودة إلى مناطق الأغلبية"، أي عودة اللاجئين والنازحين إلى المنطقة التي كانت جماعتهم العرقية تشكل فيها الأغلبية المحلية وتشغل المناصب الرئيسية في السلطة السياسية والمدنية. وخلال السنوات الأربع الأولى بعد الحرب، كانت عمليات "العودة إلى مناطق الأقلية" معدودة، ولكن في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ شهد معدل العودة إلى مناطق الأقلية زيادة ملحوظة. وكان العامل الرئيسي في تحريك الجمود هو الدفاع النشط عن حق اللاجئين في العودة، مضافاً إليه جهود التعاون الدولية والوطنية والمحلية في أربعة مجالات متشابكة:

- تيسير حرية التنقل
- إدخال تحسينات في الوضع الأمني
- إعادة الممتلكات
- إعادة بناء المساكن.

وسجلت الإحصاءات الرسمية أن أكثر من مليون لاجئ ونازح قد مارسوا حقهم في العودة حتى الآن، من بينهم أكثر من ٤٦٧٠٠٠ من العائدين إلى مناطق الأقلية.

مهمة لم تكتمل

بالنسبة لأعداد كبيرة من" العائدين "المسجلين رسمياً، كانت العودة في الواقع عودة قصيرة نسبيا ً؛إذ فضَّل الكثيرون بيع أو تغيير أو تأجير أملاكهم التي استعادوها والعيش في مكان آخر ،غالبا ً في المناطق التي تشكل جماعتهم العرقية الأغلبية فيها .ومن بين العراقيل المستمرة على طريق العودة الدائمة ،خاصة للعائدين إلى مناطق الأقلية ،ما يلي:

- التمييز العرقي
- محدودية فرص كسب العيش
- تدمير البنية التحتية) أنظمة الطرق والكهرباء والمياه (بسبب الحرب
- وجود حواجز قانونية وإدارية أمام الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية
- وجود مخاوف أمنية في مناطق معينة

- إفلات عدد من مجرمي الحرب المشتبه فيهم من العقاب
- غياب جهود جدية للمصالحة بين المجتمعات.

بالإضافة إلى ذلك ،لا يزال هناك نحو١١٧ ألف نازح داخلي مسجل لا يوجد حل واضح لمشكلتهم في الأفق. ومن الأمور المثيرة للقلق بوجه خاص أن حوالي ٧٠٠٠ نازح داخلي - معظمهم من الأشخاص شديدي الضعف بمن فيهم المصابون بأمراض مزمنة ،والمصابون بإعاقة جسدية وعقلية ،وكبار السن الذين ليس لديهم من يعولهم، والأشخاص المصابون بصدمات نفسية شديدة - ما زالوا يعيشون في المراكز الجماعية" المؤقتة "التي أُنشئت خلال الحرب أو بعدها مباشرة .وبالنسبة للغالبية العظمى من هذه الفئة ،فقد زاد ضعفهم بعد أكثر من ١٧ عاماً من النزوح وأصبحت العودة احتمالاً بعيد المنال.

مع ذلك ،وكما هو الحال بالنسبة لتنفيذ اتفاقية دايتون للسلام ،فقد ركزت الجهود والموارد الوطنية الموجهة لمساعدة النازحين داخلياً تركيزاً شبه كامل على مسألة العودة .وبالطبع فإن التأهل للحصول على صفة النازح وما تقدمه من منافع محدودة - ومنها حق الإقامة في أحد المراكز الجماعية - يتوقف على التعبير عن الرغبة في العودة .وقد ركزت المساعدات الوطنية للعائدين على إعادة بناء مساكنهم التي كانوا يعيشون فيها قبل الحرب .وفي حين أن المأوى ضرورة لا جدال فيها ،فما هو إلا حل جزئي .وعلى حد قول أحد النازحين الذين ما زالوا يعيشون في أحد المراكز الجماعية" :سيسعدني أن يعاد بناء منزلي ،لكن أسرتي لا يمكن أن تأكل جدراناً".

...لكنها مهمة غير عادية

وكان التحدي الذي واجه المجتمع الدولي في أعقاب عمليات التطهير العرقي هو كيفية تحقيق التوازن الصحيح بين حماية ودعم الحلول الثلاثة الدائمة التي يحق للنازحين داخلياً اختيارها وهي: العودة أو الاندماج المحلي أو التوطين في مكان آخر. وفي البوسنة والهرسك، كان التأكيد القوي على حق العودة عاملاً مساعداً في عودة هذه الأعداد الكبيرة من النازحين. وفي حين يبقى الدفاع عن الحق في العودة أمراً ضرورياً، فقد تأخر كثيراً تنفيذ استجابة أكثر شمولاً لحماية النازحين، مع إعادة التوجيه الاستراتيجي في اتجاهين رئيسين.

أولاً، فإن دعم حلول أخرى غير العودة - أي الاندماج المحلي – لا بد أن يكون خياراً متاحاً للنازحين داخلياً دون أن يترتب عليه أية عقوبة مثل فقدان صفة النازح داخلياً أو الحرمان من الحصول على مساعدة إعادة الاندماج. والأمر الأكثر إلحاحاً هو مساعدة النازحين الأكثر ضعفاً الذين يحتاجون إلى دعم بالغ الأهمية في مكان نزوحهم.

ثانياً، بالنسبة للنازحين واللاجئين الذين عادوا إلى ديارهم، أو الذين يأملون في ذلك، فهناك حاجة إلى بذل جهود أكبر بكثير لتسهيل إعادة اندماجهم، بما في ذلك ضمان حصولهم دون تمييز على فرص العمل والخدمات العامة والتعليم، وكذلك معالجة المخاوف الأمنية.

وقد ظهرت مؤخراً فرصة تاريخية لحل مشكلة النزوح المطولة في البوسنة والهرسك. ففي عملية أطلقتها الحكومة في أواخر عام ٢٠٠٧ بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تضافرت جهود السلطات على كافة المستويات (الوطنية، والمؤسسية، والمحلية) وجمعيات النازحين والمجتمع الدولي لرسم استراتيجية منقحة لتنفيذ الملحق السابع من اتفاقية دايتون للسلام وبالتالي حل مشكلة النزوح المتبقي في البوسنة والهرسك. وقامت الفرق العاملة بتحليل العقبات الحالية أمام إيجاد الحلول وخرجت بتوصيات لمعالجة القضايا ذات الأولوية: توفير المأوى (إعادة بناء المساكن، وإغلاق المراكز الجماعية، وتوفير السكن الاجتماعي)؛ وإعادة الممتلكات؛ وتوفير الكهرباء؛ وإصلاح البنية التحتية؛ وتقديم الخدمات الصحية؛ وتوفير الحماية الاجتماعية؛ والاهتمام بالتعليم؛ وتوفير فرص العمل والتوظيف؛ ونشر الأمن وإزالة الألغام؛ وتقديم التعويضات.

وحظيت الاستراتيجية المنقحة التي انبثقت عن هذه العملية باعتماد مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك في فبراير/شباط ٢٠٠٩ والبرلمان في مايو/أيار من نفس العام. وعلى الرغم من استمرار التأكيد على حق العودة، فقد أكملت الاستراتيجية المنقحة ذلك من خلال خلق أول التزام سياسي بالبدء في دعم الاندماج المحلي، مع إعطاء الأولوية لمساعدة النازحين الأكثر ضعفاً على إيجاد ظروف معيشية كريمة والحصول على الحماية الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذه الاستراتيجية المنقحة، كانت هناك علامات أخرى مشجعة على حدوث تحول في النهج الوطني؛ حيث شهدت مخصصات الميزانية الوطنية لدعم النازحين زيادة ملحوظة في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ تعدت الزيادات التي شهدتها كل السنوات السابقة مجتمعة. علاوة على ذلك، تم في عام ٢٠٠٨ للمرة الأولى تخصيص الموارد الوطنية ليس لإعادة بناء المساكن فحسب بل وأيضاً لأنواع أخرى من الدعم (مثل البنية التحتية) في مناطق العودة وللمشاريع التجريبية التي تمكّن النازحين الأكثر ضعفاً من الاندماج المحلي.

ولكن في يونيو/حزيران ٢٠٠٩، تعرضت الاستراتيجية المنقحة لنكسة خطيرة حين فشلت في إزالة العقبة الثالثة والأخيرة وهي الحصول على موافقة مجلس الشعوب. إذ بدأت تظهر خلافات سياسية أكبر حول مستقبل البلاد كان من أضرارها الجانبية عدم حصول الاستراتيجية على الموافقة النهائية.

ومع ذلك فمن الصعب تخيل استقرار البوسنة والهرسك في ظل غياب حلول لمشكلة النزوح وما تؤدي إليه من تفاقم الانقسامات السياسية والعرقية العميقة. وقد كرر مكتب الممثل السامي (الذي يشرف على تنفيذ اتفاقية دايتون للسلام) تأكيده - لمجلس أمن الأمم المتحدة كذلك - على أهمية تمتع البوسنة والهرسك باستقرار طويل الأمد حتى يتسنى حل أزمة النازحين المطولة من خلال الاستراتيجية المنقحة.٢ ولا يزال من غير الواضح ما ستؤول إليه هذه المبادرة الجريئة التي أطلقتها الحكومة والمجتمع الدولي لإيجاد حلول لمن تبقى من النازحين في البوسنة والهرسك. لذا يحيط غموض كبير بالمحنة الخطيرة التي يعاني منها النازحون والعائدون الضعفاء في البوسنة والهرسك.

مواصلة المسيرة في البوسنة ... وما بعدها

تعتمد حماية اللاجئين والنازحين داخلياً على إيجاد حل دائم لمحنتهم. ويحتاج هذا الأمر ليس فقط إلى اهتمام والتزام دائم من جانب السلطات الوطنية وكذلك المجتمع الدولي وإنما يتطلب أيضاً، وخاصة في حالات النزوح المطولة، إعادة تقييم وتعديل النُهج لتلائم الواقع الحالي والاحتياجات المتغيرة للنازحين. فبعد الحرب، كان الدفاع النشط عن حق العودة ودعمه من قبل المفوضية والمجتمع الدولي من الأمور الحاسمة في تمكين أكثر من مليون لاجئ ونازح داخلي من ممارسة هذا الحق وشق الطريق إلى ديارهم. واليوم وبعد مرور ١٤ عاماً على انتهاء الحرب، نجد أن دفاع المفوضية النشط عن حق الحماية، مقترناً بتقديمها المساعدة الفنية المباشرة للحكومة، لا تقل أهمية عن ضمان التوصل إلى حلول دائمة لمن تبقى من النازحين والعائدين الضعفاء في البوسنة والهرسك.

ويحتاج هذا الأمر إلى التغلب ليس فقط على المقاومة السياسية للحلول البديلة للعودة في البوسنة والهرسك بل وأيضاً على الفجوات المستمرة في الهيكل المؤسسي الدولي لحماية النازحين داخلياً. فعلى وجه الخصوص، نادراً ما ترد حالات النزوح المطولة في النظام العنقودي، ما لم تكن هذه الحالات حالات طوارئ مستمرة أو متجددة. ولا بد من الاعتراف كذلك بوجود "عمليات النزوح الموروثة" والتي تعود إلى ما قبل إنشاء النظام العنقودي ولا تزال دون حل وتستدعي اهتماماً دولياً.

مع ذلك، فإن مشاركة المفوضية في إنهاء حالات النزوح المطولة ليست بالضرورة مضمونة، حتى في حالة إسناد مسؤوليات محددة إلى المفوضية بموجب اتفاقية سلام. بحلول عام ٢٠٠٧، كانت التخفيضات في الميزانية وتنافس الأولويات في أنحاء أخرى من العالم قد أدت إلى تقويض العمل الذي تقوم به المفوضية لحماية النازحين في البوسنة والهرسك، مما اضطرها إلى إغلاق المتبقي من مكاتبها الميدانية التي لعبت دوراً حيوياً في مراقبة حماية النازحين ومناطق عودة الأقليات.

ولا يعني ذلك أن المفوضية ينبغي – أو تستطيع – أن توجد حلولاً دائمة للنزوح بمفردها. في الواقع، قد يكون دور المفوضية في حالات النزوح المطولة دوراً حفازاً:

مناصرة وتعبئة ودعم الاستجابات الوطنية والدولية الشاملة المطلوبة. ولكن ما يعنيه ذلك أن المفوضية عليها أن تدافع عن النازحين حتى في حالة عدم وجودهم على سلم الأولويات السياسية وأن تقف إلى جانبهم حتى يجدون حلاً لأزمتهم. وتقع على عاتق السلطات الوطنية المسؤولية الأساسية في خلق ظروف تمكن النازحين من إيجاد حلول دائمة. ويمكن أن تكون جهود المناصرة المستمرة التي تبذلها المفوضية مع هذه السلطات، مقترنة بالمساعدة الفنية التي تقدمها لهم مثلاً في تطوير استراتيجيات شاملة لحل مشكلة النزوح، عاملاً مساعداً في تحقيق هذه الغاية.

ومع ذلك، فإن دعم الجهود الوطنية لحل أزمة النزوح المطولة سيتطلب جهداً دولياً أكثر شمولاً. ففي البوسنة والهرسك، تبذل المفوضية جهوداً مكثفة لرفع الوعي بين الهيئات الدولية والجهات المانحة والمجتمع الدبلوماسي بأن مشكلة النزوح لا تزال قائمة وأن إيجاد حلول لها يتطلب دعماً دولياً.

ومن الواضح أن عنصر التنمية القوية هو جزء لا يتجزأ من الحلول، الأمر الذي يحتاج إلى اضطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وكذلك الشركاء الدوليين بدور فعال ومبكر ليساعد كل منهم في مجال اختصاصه على إيجاد حلول للنازحين جنباً إلى جنب مع جهود دعم التنمية الاقتصادية للبلد ككل. وتحتاج الحلول الدائمة الحقة في نهاية الأمر إلى بذل جهود أبعد من الاستراتيجيات الخاصة بمشكلة النزوح. على سبيل المثال، فإن معالجة احتياجات النازحين الأكثر ضعفاً تتطلب وضع سياسات وطنية للحماية الاجتماعية تتضمن الإسكان الاجتماعي والدعم النفسي الاجتماعي ورعاية المسنين. لذلك فإن خلق حلول للنازحين يستلزم أيضاً إيجاد حلول للفئات الأخرى الضعيفة في البلاد التي تتداخل مخاوفها مع مخاوف النازحين.

وعلى المدى الأطول، من المتوقع أن تقوم المفوضية بنقل مسؤولية حماية النازحين إلى جهات أخرى. إلا أن مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أوقف نشاطه في البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٧. ولمواجهة هذه الفجوة، لم تكتف المفوضية بتكثيف جهودها الخاصة لحماية النازحين وإنما عملت كذلك على تعبئة هيئات حقوق الإنسان الإقليمية، وخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، التي كثفت من مراقبتها لحماية شؤون النازحين على المستوى الميداني وأدرجت مخاوف النازحين في عملها الأوسع مع الحكومة فيما يتعلق بالإسكان الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتوفير التعليم دون تمييز.

نازحون من سيبرينيشكا، آب/أغسطس ١٩٩٥

الخاتمة

بمرور السنوات، أُحرِز تقدم مذهل باتجاه تسوية أزمة النزوح الواسعة في البوسنة والهرسك؛ وما تبقى من عمل هو في معظمه الجزء الختامي من هذه المهمة الضخمة. وهناك حاجة إلى نهج ذي شقين. أولاً، لا بد من مواصلة الجهود الداعمة لحق العودة، وبصفة خاصة من خلال بذل الجهود للتغلب على العقبات المتبقية التي تقف حائلاً أمام العودة المستدامة. وثانياً، يجب عدم تجاهل النازحين الذين لا يستطيعون أو لا يريدون العودة وحرمانهم من الدعم الذي هم أيضاً بحاجة إليه. ولا يمثل النازحون المسجلون اليوم في البوسنة والهرسك والبالغ عددهم ١١٧٠٠٠ نازح سوى ١٠ بالمائة من أصل مليون نازح كان قد شردهم الصراع في الماضي؛ أما الأشخاص الأكثر ضعفاً فيهم والبالغ عددهم ٧٠٠٠ فهُم لا يشكلون سوى جزء ضئيل، وعلى الرغم من قلة عددهم نسبياً فإنهم يشكلون الفئة الأكثر تجاهلاً والأكثر احتياجاً للمساعدة من أجل التمتع بحقهم في إيجاد حل لأزمتهم. وكما تؤكد تجربة البوسنة والهرسك، فإنهم من الأشخاص المعرَّضين لخطر السقوط بين الشقوق الكبيرة التي ما زالت موجودة في الاستجابة الوطنية والدولية لحماية النازحين وإيجاد حلول لأزمتهم.

إرين موني (erindmooney@hotmail.com) هي كبيرة مسؤولي الحماية (بروكاب) وعملت لصالح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البوسنة والهرسك وتشاد وجورجيا في عام ٢٠٠٨. ونافيد حسين (hussainn@unhcr.org) هو ممثل المفوضية في البوسنة والهرسك.

١. المادة ١ (١) من الملحق السابع للاتفاق الإطاري العام للسلام، ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥.
٢. مجلس أمن الأمم المتحدة، ١٩ مايو/أيار ٢٠٠٨،
http://www.un.org/Depts/dhl/resguide/scact2008.htm

استمرار تهميش النازحين في أوروبا

نادين واليسكي

لا بد من توسيع تركيز الحكومات على عودة النازحين ليشمل توفير الدعم والمساعدة لتيسير الاندماج المحلي والتوطين في أماكن أخرى من البلاد إذا كنا نرغب فعلا في إنهاء حالة النزوح التي التي يعيشها حوالي ٥,٢ مليون نازح داخلي في أوروبا

في حين عاد النازحون القادرون على العودة إلى مواطنهم الأصلية أو اندمجوا في مكان آخر، فإن النازحين الذين ما زالوا يعانون من حالات النزوح الداخلي المطولة في أوروبـا هم غالباً من أكثر الفئات ضعفاً – حيث يعانون إجمالاً من الفقر والبطالة ويفتقرون إلى الإمكانيات ويعيشون في مساكن إيواء مؤقتة غير ملائمة، وإن حصلوا على الدعم فلا يحصلون إلا على القليل منه.

ويعيش غالبية النازحين داخلياً الموجودين في المنطقة في البلدات والمـدن. وكان بعضهم قد لجأ منذ البداية إلى المناطق الحضرية، بينما انتقل آخـرون بشكل تدريجي إلى هناك بحثاً عن وظائف وظروف معيشية وخدمات أفضل. ويعيش الكثيرون منهم مع الأقارب أو الأصدقاء في ظروف مزدحمة. واستجابةً لتنامي التمدن، فرضت بعض الحكومات في المنطقة قيوداً على الهجرة إلى المـدن. وفي أذربيجان وروسـيـا، لا يتمكن النازحون داخلياً الذين يهاجرون إلى مدن معينة من تسجيل إقامتهم وبالتالي يُحرَمون من الحصول على العمل الرسمي والدعم الحكومي والخدمات الطبية والتعليم والمعاشات التقاعدية. وعلى الرغم من أن هذه السياسة لا تستهدف النازحين تحديداً، فإن لها تأثيراً خاصاً عليهم.

وقد ألقت بعض الحكومات في المنطقة الضوء على محنة النازحين داخلياً؛ ولأسباب سياسية أنكرت حكومات أخـرى وجـودهـم. كما عملت بعض الحكومات (مثل حكومة أذربيجان وجورجيا وصربيا) على إعادة النازحين على حساب الاندماج المحلي، وذلك بهدف دعم مطالبتها بأحقيتها في أراض لا تقع حالياً تحت سيطرتها. وفي حين أن هذا التركيز على العودة يؤثر على الحلول الأخرى الدائمة، إلا أنه قد يدعم أهدافاً سياسية أخرى منها إزالة الآثار التي خلفتها الحرب مثل عمليات التطهير العرقي. وهذا هو السبب في أنه كان من الصعب للغاية دعم أي حلول غير العودة في البوسنة والهرسك.١ وقد أنكرت حكومات أخرى (مثل حكومة أرمينيا وروسيا وتركيا) حجم النزوح لإعطاء صورة بأن الوضع قد تمت تسويته وتوجيه الاهتمام العالمي إلى أماكن أخرى.

ومن الخصائص الأخرى لحالات النزوح الداخلي المطولة في أوروبـا هي العدد غير المتناسب للقرارات التي أصدرتها المحاكم بحق النازحين من عرقيات معينة، بينما يسهم عدم اهتمام المانحين ووسائل الإعلام بقضية النزوح الداخلي في أوروبا - كما في أماكن أخرى - في تجاهل النازحين المتبقين.

الحقوق وضعف النازحين

يواصل النازحون داخلياً في المنطقة كفاحهم من أجل إصـدار الوثائق اللازمة للحصول على حقوقهم. وقد تم إصدار بطاقات للنازحين في عدة بلدان لتحل محل الوثائق المفقودة وتمكنهم من الحصول على الإعانات الحكومية لكن بعض النازحين لا يستطيعون الحصول على الحقوق غير المشمولة بالبطاقة. كما يتقاضى الكثير من النازحين من أصحاب المعاشات معاشاً أقل مما هو مستحق لهم بسبب تدمير الوثائق اللازمة وسجلاتهم أثناء الصراعات أو لعدم استطاعتهم إثبات عدد سنوات عملهم.

وبعد أكثر من ١٥ عاماً من النزوح، لا يزال عدد كبير من النازحين يعيشون في ظروف غير ملائمة وغير مستقرة داخل أنواع مختلفة من المساكن، بما فيها مساكن الإيواء المؤقتة والمساكن التي استولوا عليها بطرق غير مشروعة والمراكز الجماعية والشقق التي يتقاسمونها مع الأقارب. وفي كثير من الحالات، تكون ظروف السكن مزرية ومزدحمة ولا توفر إلا حماية قليلة من الطقس الحار والبارد. ويعيش بعض النازحين في مساكن إيواء لا يملكونها ولا يستأجرونها وهم عرضة للطرد منها في أي وقـت. كما يتعين على الكثير ممن نزحوا إلى المناطق الريفية النائية التعامل مع الأراضي الجرداء والعيش بعيداً عن فرص العمل والخدمات الأساسية. أما الظروف المعيشية للنازحين الذين يقيمون في مساكن خاصة فهي غير معروفة بشكل عام. وغالباً ما تتجنب السلطات تحسين ظروفهم المعيشية لأنها أدركت أن ذلك قد يشجع النازحين على الاندماج محلياً، وهو ما قد يضر بأهدافهم السياسية.

ولا يزال الكثير من النازحين يواجهون صعوبات في استعادة ممتلكاتهم أو الحصول على تعويض عنها في بعض البلدان بسبب غياب الحلول السياسية للصراعات الدائرة هناك. وهناك أسباب لعدم استفادة كل من فقدوا ممتلكاتهم من مشاريع إعادة الممتلكات والتعويض عن الممتلكات. وقد واجه الأشخاص الذين لم يملكوا أبداً أية وثائق تثبت ملكيتهم لتلك الممتلكات صعوبة خاصة عند محاولة استرداد ممتلكاتهم؛ وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على النازحين من طائفة الروما الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية وعلى النساء الذين كانت منازلهم مسجلة بأسماء أزواجهن. ويتأثر النازحون من طائفة الروما تأثراً غير متكافئ بغياب الوثائق حيث لم يسبق لكثير منهم امتلاك وثائق إثبات هوية أو مكان إقامة قانوني وبالتالي لا يمكنهم التقدم بطلب الحصول على بطاقة النازحين، أو تسجيل المواليد الجدد، أو التقدم بطلب الحصول على الجنسية، أو الحصول على الإعانات الاجتماعية، أو الحصول على عمل أو التعليم.

وفي البلقان، يعاني أبناء طائفة الروما من التمييز الـواسـع الانـتـشـار في مختلف قطاعات الحياة العامة. وازداد سوء معاملتهم وتدهور ظروفهم المعيشة عند نزوحهم ولكن حدث بعض التقدم مؤخراً في التمثيل والدفاع بشكل أفضل عن مصالح أبناء الروما وتحسين ظروفهم المعيشية. كما يتعرض نازحون آخرون من الأقليات العرقية للتمييز في منطقة نزوحهم. فعلى سبيل المثال يجد الشيشانيون المقيمون في روسيا والأكراد المقيمون في تركيا صعوبة كبيرة في عيش حياة طبيعية في مناطق نزوحهم. أما الأشخاص الذين فروا من مناطق كانوا يشكلون فيها أقلية عرقية وتوجهوا إلى مناطق أصبحوا فيها جزءاً من الأغلبية العرقية، فقد تعرضوا لقدر أقل من التمييز لأنهم غالباً ما يُنظر إليهم على أنهم أجانب حتى بعد سنوات من وصولهم. وقد أبرزت هذه المعاملة التي يتلقاها النازحون الحاجة الملحة إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة التمييز وتعزيز المصالحة في المنطقة.

وما زالت مسألة تعطل الأطفال النازحين عن التعليم من القضايا المهمة لا سيما في القوقاز وتركيا. وعلى الرغم من أنه يحق قانوناً للأطفال النازحين مواصلة تعليمهم المدرسي، فإن بعض الأطفال يدرسون في مدارس دمرها الصراع ولم يتم إصلاحها حتى الآن، بينما لا يذهب أطفال آخرون إلى المدرسة على الإطلاق لعدم قدرة الكثير من النازحين – الذين هم أفقر من جيرانهم - على تحمل التكاليف المرتبطة بالتعليم مثل تكاليف النقل وشراء الكتب واللوازم المدرسية لأطفالهم.

ويتلقى الأطفال النازحون في بعض البلدان تعليمهم بمعزل عن أقرانهم من غير النازحين. وفي حين أن ذلك يرجع في بعض الحالات لأسباب عملية، ففي حالات أخرى – كما في أذربيجان وجورجيا - كان هذا الفصل سياسة متعمَّدة.

وفي حين أن بعض النازحين أصبحوا ضعفاء منذ بداية نزوحهم، فقد ازداد ضعف البعض الآخر منهم بمرور الوقت بسبب الانفصال الأسري، وغياب الدعم اللازم لتلبية احتياجاتهم الخاصة، والوصم الاجتماعي؛ ويشملون المصابين بصدمات نفسية والمعاقين والمصابين بأمراض مزمنة وربات الأسر والأطفال والمسنين. ويؤدى نقص البرامج النفسية-الاجتماعية الشاملة وغيرها من برامج الدعم الموجهة للنازحين المصابين بصدمة نفسية والمعاقين إلى استمرار تهميشهم. أما الأشخاص الأكثر تـضرراً، فهُم الذين فقدوا أيضاً الدعم المالي والمـادي والمعنوي من عائلتهم الممتدة وأصدقائهم وشبكاتهم الاجتماعية الأخرى. وهُم أكثر عرضة للفقر الشديد والاستغلال والإيذاء، وتقف مشاعر عـدم الأمـان والعزلة بسبب الحرب وعدم اليقين من المستقبل حائلاً أمام الاعتماد على الذات. ويتفاقم هذا الوضع جراء ارتفاع معدلات البطالة في معظم مناطق النزوح في المنطقة حيث لا تزال الاقتصادات المحلية في مرحلة التعافي من آثار الصراع. لذلك تعيش الكثير من الأسر النازحة على الإعانات الحكومية والمساعدات الغذائية.

كما أن ما ينتج عن ذلك من تحديات أمام استمرارية العودة يـؤدي إلى زيـادة الهجرة الداخلية للعائدين.

دعم الاندماج المحلي وإعادة التوطين

في حين أن العديد من الحكومات قد أبدت رغبة سياسية في عودة النازحين وخصصت لها الموارد، فلم ينطبق الشيء نفسه على الاندماج المحلي. إذ يبدو أن الـدول التي تحاول دفع النازحين إلى العودة تحد في الوقت نفسه من فرص اعتمادهم على الـذات، وهو ما يعرقل بدوره عملية الاندماج المحلي ويزيد من تهميش النازحين واتكالهم على المساعدات وشعورهم بالاضطراب. وكانت قبرص هي الاستثناء، حيث عملت حكومة الجمهورية على تسهيل الاندماج المحلي للنازحين منذ البداية، وفي الوقت نفسه تأييد حقهم في العودة إلى ديارهم.٢ كما غيرت حكومات أخرى من أسلوبها بمرور الوقت. فقد أقرت جورجيا مثلاً بحق النازحين في الاندماج المحلي في استراتيجيتها الوطنية للنازحين وفعلت تركيا الشيء نفسه في وثيقة إطارية للاستراتيجية الوطنية في عام ٢٠٠٥. وكانت تلك الخطوة بمثابة وعد حقيقي بالتحول عن النهج الحكومي السابق.

وبالنظر إلى العقبات السياسية التي تقف أمام العودة وظروف الأشخاص الذين ما زالوا نازحين وظهور جيل ثان لم يسبق له أن زار الموطن الأصـلي لآبائه، فقد حـان الوقت للحكومات أن توسع نطاق دعمها الحصري لحل العودة ليشمل غيرها من الحلول الدائمة. وسيؤدي دعم الاندماج المحلي والتوطين في مناطق أخرى من البلاد إلى تعزيز قدرة النازحين على العودة بشكل مستدام بمجرد إزالة العقبات السياسية إن رغبوا في ذلك. وسيكون النازحون أكثر قدرة على اتخاذ قرار اختياري سليم سواء بالعودة أو البقاء إن أتيحت لهم الفرصة لعيش حياة طبيعية الآن.

ولما كانت حالات النزوح الداخلي المطولة تتميز في العادة باستقرار نسبي في أعـداد ومواقع النازحين داخلياً، فإن الحاجة تقتضي بذل الجهود لإجـراء تقييم دوري لأوضاعهم واحتياجاتهم وخططهم فيما يتعلق بالحلول الدائمة الأخرى غير العودة. ويشكل غياب المعلومات الأساسية عن النازحين الذين يبحثون عن حلول دائمة أخرى غير العودة عقبة خطيرة أمام حل أزمات النزوح المطولة في أوروبـا. ومن شأن إشراك النازحين أن يساعد في دفع عملية البحث عن الحلول في الاتجاه الصحيح.

توصيات للحكومات:

- السعي النشط لتنفيذ عمليات الاندماج المحلي وإعادة التوطين في أماكن أخرى في البلدان المعنية.
- إنشاء آليات مؤسسية وإجراءات ميسرة لإصدار أو إعادة إصدار الوثائق اللازمة للنازحين، بما في ذلك من خلال استخدام أشكال بديلة من الأوراق الثبوتية المتوفرة لدى النازحين، وإطلاق حملات للتسجيل المدني للنازحين المتضررين على وجه الخصوص من نقص الوثائق.
- ضمان استفادة النازحين المحتاجين إلى المساعدة من أنظمة الرعاية الاجتماعية مع التركيز بشكل خاص على الإسكان وفرص كسب العيش.
- القيام بعملية توصيف لتحديد درجة تحقيق الحلول الدائمة والعقبات التي تواجه النازحين المتبقين الذين يعيشون في مساكن وفرتها لهم الحكومة ومساكن خاصة في المناطق الحضرية والريفية.
- استشارة النازحين باستمرار وإشراكهم في رسم السياسات والبرامج التي تلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم بالنسبة للحلول الدائمة، فضلاً عن عمليات السلام.

توصيات للمؤسسات الإنسانية:

- تحسين ظروف السكن للنازحين المقيمين في المراكز الجماعية والمساكن المؤقتة في المناطق الريفية والحضرية.
- تقديم المساعدات لضمان عدم مواجهة الأطفال النازحين أي عقبات مالية في مواصلة تعليمهم المدرسي.
- رصد تطبيق الحلول الدائمة على النازحين الذين عادوا إلى ديارهم أو اندمجوا محلياً أو استقروا في أماكن أخرى من البلاد.
- الدعوة إلى إنشاء آليات للمصالحة.
- دعم قدرة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية على تشجيع الحكومات على معالجة محدودية فرص حصول النازحين على حقوقهم.

نادين واليسكي (nadine.walicki@nrc.ch) هي باحثة ومحللة قُطرية لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في مركز رصد النزوح الداخلي التابع للمجلس النرويجي للاجئين (http://www.internal-displacement.org).

يستند هذا المقال إلى معلومات وردت في ورقة صادرة عن مركز رصد النزوح الداخلي بعنوان "النزوح الداخلي المطول في أوروبا: الاتجاهات الحالية وسبل المضي قدماً" على الموقع http://www.internal-displacement.org/europe.

١. أنظر مقال موني في الصفحات ٢٢-٢٤
٢. أنظر مقال لويزوس في الصفحات ٤٠-٤١

دارفور: طريقة حياة مفقودة

ناتالي أونديك وعمر إسماعيل

يخلّف النزوح أثراً بالغاً على الدارفوريين بسبب طابع الإبادة الجماعية الذي يتسم به العنف هناك والذي لا يؤثر على تلك الملايين من النازحين الحاليين التي عانت من العنف نفسها وحسب وإنما سيستمر في صياغة حياة الدارفوريين لأجيال قادمة.

مقارنة بحالات النزوح المطولة ،فإن الفترة الزمنية للهجرة القسرية التي تعرّض لها أهل دارفور ليست بطويلة. ولكن حقيقة أن الدارفوريين قد انتهى بهم المطاف إلى العيش في مخيمات تعني أنهم لا يستطيعون ممارسة الأنشطة المعيشية التي اعتمدوا عليها لأجيال طويلة[١].

وكانت أنماط الحياة في دارفور قد تأقلمت مع أجواء اتسمت بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وقلة سقوط الأمطار. إذ كان حوالي ٨٥ بالمائة من الدارفوريين يعملون في الرعي والزراعة وكانت غالبية الأسر تملك المواشي. وقد أشار أحد النازحين إلى الحياة في المخيمات قائلاً: "كيف أستطيع تعليم طفلي الاعتناء بحيوانات لم نعد نملكها؟ وحتى إذا كنا نملك حيوانات، فكيف نستطيع رعايتها ونحن لا نملك الحرية للتجول بحثاً عن المراعي؟ وكيف أظل مزارعاً وأنا لا أملك أرضاً أزرعها؟"

وقد أدى مقتل مئات الآلاف من الدارفوريين إلى تدمير الهياكل الاجتماعية بشكل لا يمكن إصلاحه. إذ تم استهداف الذكور من سن التاسعة إلى التسعين استهدافاً عشوائياً، واضطرت المرأة إلى أن تضطلع بأدوار جديدة لتصبح ربة الأسرة وعائلها الرئيسي. كما أدى النزوح المطول إلى تجميد هذه الهياكل الجديدة على ما هي عليه.

وتنوع وقع وأثر التي خلفها النزوح والصراع على الأجيال المختلفة. فمن نواح عديدة يشكل المسنون الفئة الأشد تأثراً بالنزوح، إذ يتذكرون كيف كانت طريقة الحياة وكيف كان إقليم دارفور قبل أن يصبح مركزاً للصراع العنيف الذي أجبرهم على العيش في مخيم. فهُم "حملة الألوية" الذين يجسدون الثقافة التي ضاعت ويعَدّون بمثابة مؤرخي دارفور، إذ يحرصون على نقل القصص وطريقة الحياة إلى الأجيال الشابة في ثقافة تقوم على التراث الشفوي. ومع مرور السنوات، لن يكون هؤلاء المسنون أحياء لينقلوا طريقة الحياة التي عرفوها.

كما قُتِل عدد كبير من رجال الجيل التالي، تاركين وراءهم العديد من النساء اللواتي اضطررن إلى تحمّل مسؤولية القيام بدور الأب والأم في آن واحد وكذلك رعاية وإطعام أسرهن. وبالتالي فقد تبدلت الأدوار التقليدية للجنسين التي كانت تحدد سبل العيش قبل انـدلاع الصراع؛ وصارت العودة إلى الهياكل الاجتماعية التقليدية السابقة أمراً مستحيلاً. أما في الجيل الحالي، فقد تعرّض الكثير من قادة المجتمع والمعلمين والأطباء والتجار والمحامين للاضطهاد والقتل[٢] مما نتج عنه تقلصاً حاداً في القدرات القيادية داخل المجتمع المدني في دارفور.

وبالنسبة للأطفال، فإن حياة النزوح هي الحياة التي يعرفونها. فأغلب الأطفال لا يتذكرون حياتهم قبل العيش في المخيمات. غير أن القصص التي يرويها آباؤهم وأجدادهم تمنحهم إحساساً بالماضي، وبحياة وأرزاق وهياكل اجتماعية لم تعد موجودة. إذ ينظر أطفال دارفور إلى المخيمات على أنها ديارهم ولكنهم قد يُحرمون من فرصة الحصول على التعليم أو تحقيق أحلامهم أو التمتع بحياة طبيعية. وقد يُقدم هؤلاء الصغار الذين تحفزهم القصص التي تروى عن حياة مضت على الالتحاق بصفوف المتمردين أو الجيش.[٣] كما يؤدي النزوح إلى تغيّر الفئات الاجتماعية مثل الطفولة والأسرة والشباب ومرحلة الرشد وقد يكون لهذه الفئات معانٍ مختلفة لدى الأجيال المختلفة، ولذلك أثره العميق. فقد بدأ الشباب المقيمون في المخيمات المنتشرة في أنحاء إقليم دارفور في تحدي هياكل السلطة الرسمية في المجتمع الدارفوري وتعقيد جهود السلام بتمردهم السياسي المتشدد.[٤] علاوة على ذلك، فقد تغير طابع دارفور من الطابع الريفي بالدرجة الأولى إلى الطابع الحضري. وفي مرحلة ما بعد الصراع، سيكون من الحيوي إعادة بناء سبل العيش الريفية التي دُمرت والمساعدة في إيجاد سبل عيش حضرية جديدة للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم.

لقد تغيرت الشبكات والهياكل الاجتماعية إلى درجة أن الثقة في المستقبل لم تعد مضمونة وأصبح 'التخزين' - "ويقصد به إبقاء اللاجئين في حالات ممتدة من الحركة المقيدة والبطالة الإجبارية والتبعية، أي تعليق حياتهم إلى أجل غير مسمى"[٥] -أسلوب الحياة الطبيعي لهؤلاء الدارفوريين. ولكن يتعين على صناع السياسة أولاً إنهاء الصراع في دارفور، وعندئذ سيحتاج إنهاء حالة النزوح التي طال أمدها إلى استثمار المجتمع الدولي استثماراً طويل الأجل في إعادة بناء طريقة الحياة التي كانت قد دُمرت.

لاجئون دارفوريون يافعون يجتمعون في باحة المدرسة في مخيم جبل في التشاد للتسجيل للسنة الدراسية المقبلة.

ناتالي أونديك (nondiak@americanprogress.com) هي باحثة مشاركة في مركز التقدم الأمريكي (www.americanprogress.org).

أما عمر إسماعيل (redsliverpool@gmail.com) فهو في الأصل من إقليم دارفور السوداني ويعمل مستشاراً في مشروع Enough (كفى) (org.enoughproject.www). وتتخذ المنظمتان من واشنطن العاصمة مقراً لهما.

١. http://physiciansforhumanrights.org/library/documents/reports/darfur-assault-on-survival.pdf pV
٢. http://www.forcedmigration.org/guides/fmo040/
٣. http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/IRIN/a95a529d2e11b6edad20c0d6c69d8aeb.htm
٤. http://www.nytimes.com/2008/12/21/world/africa/21darfur.html?_r=2&ref=africa
٥. اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين، المسح العالمي للاجئين لعام 2004، واشنطن العاصمة، 2004، ص 38 http://www.refugees.org/data/wrs/04/pdf/38-56.pdf

النهج الحكومي الكندي المتكامل والبحث عن حلول شاملة

أديل ديون

استجابةً منها للطبيعة المعقدة لحالات اللجوء المطولة، تعمل الحكومة الكندية حالياً على تطوير نهج حكومي متكامل" يرتكز على مجالات خبراتها المحددة وأولويات سياستها.

إن القضايا المرتبطة باللاجئين والنزوح القسري هي قضايا معقدة، وتمر عبر عدد من القطاعات، منها التنمية والسياسة الإنسانية وبناء السلام والدبلوماسية والهجرة. لذلك تقع مسؤولية تطوير سياسات وبرامج ملائمة لتلبية احتياجات اللاجئين على عاتق عدد من الإدارات في الحكومة الكندية - وهي وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية (DFAIT)، ووكالة التنمية الدولية الكندية (CIDA)، ووزارة المواطنة والهجرة الكندية (CIC)، ووكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA). وتلعب كل من هذه الإدارات دوراً مهماً في حماية اللاجئين.

ولطالما كان السعي إلى إيجاد حلول دائمة للنازحين جزءً من الحوار الكندي حول قضايا اللاجئين. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٧ تم إنشاء الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بحالات اللجوء المطولة لمساعدة كندا على الاستجابة بشكل فعال لتلك الحالات. ومنذ إنشائه والفريق العامل ينظر إلى الأدوات المتوفرة في متناول كندا. وعلى الرغم من عدم توفر أو جدوى جميع الأدوات في كل حالة من الحالات، فقد ساد شعور بأن توفر مخزون من الأدوات سيساعد كندا على المشاركة في إيجاد حلول شاملة لبعض حالات اللجوء المطولة. واستعرض الفريق العامل كذلك الجهود السابقة لتسوية حالات اللجوء المطولة من أجل الاستفادة من نجاحاتها وإخفاقاتها. كما ساهم الأكاديميون وممثلو المجتمع المدني بخبرات ووجهات نظر قيمة في هذه المناقشات وسيبقون من أصحاب المصلحة المهمين. وبالاستفادة من هذه المعلومات، تقوم الحكومة الكندية حالياً ببناء نهج حكومي متكامل ومتسع القاعدة لتوجيه الاستجابة الكندية لحالات اللجوء المطولة.

فهم الأدوات الكندية

لقد ساعد هذا النهج الحكومة الكندية على النظر في خبراتها في ثلاثة مجالات مهمة - هي الدبلوماسية والتنمية وإعادة توطين اللاجئين، وهي عناصر مترابطة تشكل المساهمة الكندية في إيجاد حلول شاملة لحالات اللجوء المطولة.

الدبلوماسية: تتمثل المهمة الرئيسية لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في ضمان أن السياسة الخارجية الكندية تعكس القيم الكندية وتعزز مصالح كندا الوطنية. ولما كانت حالات اللجوء المطولة تنطوي على مخاطر تتعلق بالحماية وانتهاكات لحقوق الإنسان وقضايا أساسية تتعلق بالكرامة الإنسانية، فإن تشجيع إيجاد الحلول الدائمة للاجئين الذين طال أمد لجوئهم يتفق مع اهتمام كندا الإنساني والدائم بحماية ومساعدة اللاجئين. وتشكل الجهود المبذولة لدعم نهج يقوم على الحقوق وتشجيع الدول الأصلية للاجئين ودول اللجوء إلى احترام التزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين جانباً أساسياً من السياسة الخارجية الكندية. وقد سعى المسؤولون الكنديون بنشاط إلى تسليط الضوء على حالات اللجوء المطولة على المستوى الدولي، وشددوا على ضرورة إيلاء أهمية قصوى لإيجاد حلول دائمة لهذه الأزمات الممتدة، وعلى ضرورة أن تكون الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في قلب الجهود طويلة الأمد للحد من تدفقات اللاجئين الهائلة وأن تكون العناصر الأساسية في الحل النهائي لأزمتهم.

كما تجري كندا حواراً دبلوماسياً حول قضايا اللاجئين مع الدول المضيفة وحول سبل عودتهم وإعادة إدماجهم مع بلدانهم الأصلية، واضطلعت بدور ريادي في الفرق الأساسية المعنية ببعض حالات اللجوء المطولة (مثل الفريق الأساسي المعني باللاجئين البوتانيين في نيبال[1])، وسلطت الضوء على حالات اللجوء المطولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. كما تشارك كندا بنشاط في الفريق العامل المعني بإعادة التوطين التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتدرك كندا أن الحوار الدبلوماسي يمكن أن يكثف التركيز على حالات اللجوء المطولة خلال المناقشات متعددة الأطراف حول بناء السلام، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع، والإنعاش المبكر، والتنمية، وحقوق الإنسان، وتدرك كذلك أهميته في دعم الإصلاح داخل الأمم المتحدة، وتشجيع قيام تعاون أفضل في مجال الاستجابة الإنسانية، وتجسير الفجوة بين الإغاثة والتنمية.

التنمية والمساعدة الإنسانية: وكالة التنمية الدولية الكندية هي الوكالة الكندية الرائدة في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية، وفي هذا السياق تقدم التمويل الأساسي لدعم مهمة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك السعي إلى تنفيذ الحلول الثلاثة الدائمة - وهي العودة الطوعية إلى الوطن والاندماج المحلي وإعادة التوطين. وإدراكاً بأن العديد من العمليات الحالية التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعتمد على تمويل الجهات المانحة لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين، فقد تم إدراج هذه العمليات في ميزانية المساعدات الإنسانية، التي تكون أيضاً المصدر الرئيسي للتمويل عندما تنفذ المفوضية عمليات محددة للعودة وإعادة الاندماج أو عند وضع نهج شامل.

كما يتولى صندوق الأمن والسلام العالميين التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية توفير الموارد المالية والتشغيلية لمنع النزاعات، والاستجابة للأزمات، وعمليات السلام، وحماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار في البلدان الهشة. ويفيد هذا الصندوق بوجه خاص في معالجة بعض الأسباب المباشرة لتدفق اللاجئين وخلق الظروف التي تشجع عودة اللاجئين وإعادة اندماجهم بشكل ناجح. وتتضمن المجالات الرئيسية للبرامج دعم عمليات السلام وجهود الوساطة، والعدالة الانتقالية ومبادرات المصالحة، ودعم إنفاذ السلام وبناء قدرات عمليات السلام، وتعزيز استراتيجيات حماية

المدنيين، والحد من آثار الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وأخيراً، في مجال التنمية الأكثر تقليدية، تركز كندا دعمها على التنمية المستدامة في عدد محدود من البلدان النامية حتى تكون مشاركتها أعمق. وليس بالضرورة أن تحرص الدول المضيفة للاجئين على إدراج اللاجئين في سلم أولوياتها التنموية، نظراً لوجود العديد من القضايا الأخرى التي تنتظر حلاً. لذا تشجع كندا على تضمين المناطق المضيفة للاجئين في استراتيجيات الحد من الفقر بحيث يتم تقديم مساعدات تفيد المجتمعات المضيفة واللاجئين على السواء، وتساعد الدولة المضيفة على الوفاء بمسؤولياتها بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

إعادة التوطين: تعمل وزارة المواطنة والهجرة الكندية على تسهيل وإدارة الهجرة القانونية إلى كندا، وهي مسؤولة كذلك عن نظام اللجوء الداخلي لدولة كندا والمسائل المتعلقة بحماية اللاجئين، بما في ذلك إعادة توطينهم. وكندا لها باع طويل في توفير الحماية للاجئين من خلال نظام اللجوء وإعادة التوطين، كما أنها تتباحث مع دول أخرى في كيفية استخدام إعادة التوطين بشكل أكثر استراتيجية في حالات اللجوء المطولة. وقد عرّف المجتمع الدولي "الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين" بأنه الاستخدام المخطط لإعادة التوطين بطريقة تحقق فوائد مباشرة أو غير مباشرة لأشخاص غير الذين يجري إعادة توطينهم – أي للاجئين الذين لا يعاد توطينهم، أو للدولة التي تستضيف اللاجئين، أو لنظام الحماية الأوسع نطاقاً.

الأدوات غير الحكومية: في بحثها عن حلول شاملة لحالات اللجوء المطولة، تستطيع كندا الاستفادة أيضاً من قوة مجتمعها المدني سواء في الداخل أو في الخارج، وبعض جماعات الشتات النشطة المقيمة في كندا والتي سبق أن عانت من حالات اللجوء المطولة، وكذلك مختلف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص الكندي.

مبادئ المشاركة

لرسم معالم مساهمتها في إيجاد حلول شاملة، بحثت كندا الممارسات الحالية والسابقة في التعامل مع حالات اللجوء المطولة، وحددت بعض المبادئ الأساسية التي ينبغي تضمينها في العمليات التي تنوي كندا دعمها:

المنظمة الدولية للهجرة / كاري كوبير ٢٠٠٩

تشكل إعادة التوطين إحدى جوانب حل العودة الشامل. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة على مساعدة هؤلاء اللاجئين البوتانيين على الاستقرار في كندا وفي دول أخرى.

- مجموعة متنوعة من الشركاء: لكي ينجح أي نهج، يجب أن يكون متعدد الأطراف والقطاعات، وأن يشمل أنواع مختلفة من الشركاء - كالمؤسسات متعددة الأطراف والدول والأكاديميين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية – وأن يشرك مجموعة واسعة من الجهات العاملة في مجالات السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والدبلوماسية، وإعادة التوطين.

- نوع النهج: ينبغي أن يكون النهج المتبع لكل حل من الحلول الشاملة نهجاً تعاونياً وجامعاً وتشاركياً، ليشمل مجموعة من الفاعلين بما فيهم اللاجئون أنفسهم – حيث تحتاج الحلول الدائمة إلى وقت لتنفيذها – مع التزام متعدد السنوات.

- الشروط المسبقة: من الأهمية بمكان تحديد الوقت المناسب لتسوية أزمات اللجوء المطولة. وتشتمل بعض الشروط المسبقة لإيجاد الحلول الشاملة على: قيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لهذه العملية كي تساعد في تحديد وتخطيط الحل الشامل ودفعه إلى الأمام؛ وتوافر حل أو أكثر من الحلول الدائمة التي يمكن للجميع الوصول إليها؛ وتقاسم المانحين للمسؤولية؛ ووجود الإرادة السياسية أو قيادة الدولة ومسؤولية الدولة في البلدان الأصلية أو بلدان اللجوء، ووجود مخاوف تتعلق بالحماية و/أو غياب الحلول الجاهزة مما يتطلب سرعة التسوية؛ وكذلك وجود عوامل خارجية قد تساعد على تسهيل أحد الحلول، مثل اللجان الثلاثية، أو التغيير السياسي أو عمليات السلام.

وفي حين أن كل حالة ستستفيد من اتباع هذه المبادئ، إلا أن كل حالة من حالات اللجوء المطولة تتطلب كذلك حلولاً مصممة خصيصاً لسياقها. فالحل الواحد لا يناسب الجميع.

الخاتمة

مثلما لا تقدر جهة واحدة بمفردها على إيجاد حل لحالة من حالات اللجوء المطولة، فلا تملك إدارة حكومية واحدة في كندا كل الأدوات اللازمة لتحقيق استجابة فعالة. فقد حرّك النهج "الحكومي الشامل" عملية تتيح لكندا النظر إلى الأدوات التي ستشارك بها في تسوية أزمات اللجوء المطولة من خلال الاستفادة من المهمات الرسمية ومواطن القوة التي تتمتع بها الإدارات المختلفة.

إن الزخم الحالي في الجهود المبذولة لإيجاد حلول شاملة ودائمة لحالات اللجوء المطولة هو زخم مثير للاهتمام وينبغي دعمه. يستطيع اللاجئون التغلب على الصعوبات غير العادية. فإن اكتفاءهم الذاتي وشجاعتهم وتصميمهم دليل على صمود الروح الإنسانية. ورغم هذه القوة، يحتاج هؤلاء الذين نزحوا إلى المساعدة لإيجاد حلول دائمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد إدارات الحكومة الكندية المفوضة بحماية ومساعدة اللاجئين على التزامها بالعمل بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الشركاء لإيجاد طرق يمكن لكندا من خلالها أن تساهم في إيجاد وتنفيذ حلول شاملة لحالات اللجوء المطولة.

أديل ديون هي المدير العام لمكتب الديموقراطية وحقوق الإنسان بوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ورئيس الفريق العامل الدولي المعني بحالات اللجوء المطولة. للمزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان الإلكتروني التالي: jessie.thomson@international.gc.ca.

١. يتألف الفريق الأساسي المعني باللاجئين البوتانيين في نيبال من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكندا وأستراليا والدنمارك وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والولايات المتحدة.

الحلم بنهاية التشرد والنزوح في جنوب الصحراء الكبرى

ماريون كامارا

يخلّف النزوح أثراً بالغاً على الدارفوريين بسبب طابع الإبادة الجماعية الذي يتسم به العنف هناك والذي لا يؤثر على تلك الملايين من النازحين الحاليين التي عانت من العنف نفسها وحسب وإنما سيستمر في صياغة حياة الدارفوريين لأجيال قادمة.

يمكننا القول أن ما يقرب من ٩٨ بالمائة من اللاجئين في أفريقيا اليوم يعيشون حالات مطولة من اللجوء مما يؤكد على ضرورة إلى تضافر الجهود لإنهاء أكبر عدد ممكن من هذه الحالات.

تضم القائمة التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحصر اللاجئين الذين يعيشون حالة لجوء مطولة (وهي الحالة التي يعيشها أكثر من ٢٥٠٠٠ لاجئ في المنفى لمدة تزيد عن خمس سنوات) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٢,٣ مليون لاجئ من ثمانية بلدان هي أنغولا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وليبيريا، والصومال، والسودان (دارفور والجنوب). وفي حين أن التركيز على حالات اللجوء المطولة هو أمر تفرضه أعداد هؤلاء اللاجئين وتأثيرهم على المجتمعات المضيفة، فمن المهم كذلك عدم تشتيت التركيز عن جماعات اللاجئين الصغيرة والمنتشرة بكثرة التي ما زالت تعيش حالات مطولة من النزوح في كل من الريف والحضر. ويضم هذا التعريف الأوسع لاجئين من ١٣ دولة أخرى هي: تشاد، وجمهورية الكونغو، وغانا، وساحل العاج، وإثيوبيا، وموريتانيا، وناميبيا، ورواندا، والسنغال، وتوغو، وأوغندا.

وقد مرت ديناميكيات النزوح واتجاهات حركة اللاجئين بتطورات ملحوظة منذ بدأت المفوضية أعمالها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في حقبة الستينات. وفي البداية، كان فرار اللاجئين يرجع في الغالب إلى وجود نضال تحريري. وبعد ذلك، أصبحت الصراعات المدنية سبباً رئيسياً للفرار. ووصلت الأعداد إلى ذروتها في منتصف التسعينات حين كان حوالي ٧ مليون أفريقي يعيشون في المنفى كلاجئين. واليوم لم تعد نصف الجنسيات التي كانت تشكل أكبر المجموعات التي تعيش حالات مطولة من اللجوء آنذاك تندرج في القائمة. وقد تُشطب جنسيات أخرى قريباً بسبب تعزيز السلام وإيجاد حلول لأزمة اللاجئين.

وفي الفترة بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٧، تمكن أكثر من ٢,٩ مليون شخص في أفريقيا من العودة إلى موطنهم الأصلي. كما جاءت الانخفاضات في إجمالي تعداد اللاجئين نتيجة

العودة الطوعية للاجئين من سيراليون من ليبيريا. تموز/يوليو ٢٠٠٤

لإعادة التوطين في بلد ثالث، حيث أعيد توطين أكثر من ١٨٢٥٠٠ شخص في نفس الفترة. أما الفرص المتاحة للاندماج المحلي - الذي كان حلاً لكثير من اللاجئين في المنطقة في الثمانينات – فقد تضاءلت عند نهاية القرن العشرين. غير أن هناك علامات مشجعة على أن استقرار اللاجئين بشكل دائم في بلدان اللجوء أصبح مرة أخرى خياراً متاحاً لعدد كبير من اللاجئين.

اللاجئون المتبقون

يوجد بين أصغر مجموعات اللاجئين المتبقين الذين يعيشون حالات مطولة من اللجوء جماعات وأفراد موزعون في أنحاء متفرقة من عدة بلدان أفريقية، وكانوا قد لجأوا إلى بلدان أخرى غير بلدانهم الأصلية قبل سنوات عديدة. ويحتاج تحديد الحلول الملائمة لهم إلى فهم جيد لأوضاعهم الخاصة. فاللاجئون الغانيون الذين وفدوا إلى توغو في الثمانينات قد اندمجوا بالفعل اجتماعياً واقتصادياً وبدأت جماعات أخرى مثل اللاجئين الكونغوليين المقيمين في الغابون التحرك في هذا الاتجاه. أما بالنسبة للاجئين الإثيوبيين الذين لجأوا إلى كينيا في أوائل التسعينات، فقد كان خيارهم الرئيسي حتى الآن هو إعادة التوطين. وعلى صعيد آخر، قد يكون الاندماج المحلي خياراً متاحاً للإثيوبيين الذين فروا إلى السودان، وتجرى حالياً عملية توصيف لتحديد الحل المناسب لكل فرد. ولا تزال العودة خياراً لآخرين مثل اللاجئين الناميبيين الذين يعيشون في بتسوانا منذ أكثر من ١٠ سنوات واللاجئين الموريتانيين المقيمين في السنغال منذ عام ١٩٨٩.

واللاجئون الإريتريون في شرق السودان هم الأطول وجوداً في المنفى، حيث وصلت فترة لجوء بعضهم إلى أكثر من ٤٠ عاماً. وفي ضوء محدودية فرص العودة الطوعية، فقد انصب التركيز على الاعتماد على الذات باعتباره أحد المتطلبات السابقة للاندماج المحلي، الذي لم يعد من المحظورات. وفي أثيوبيا - حيث يوجد أكثر من ١٣ ألف لاجئ إريتري – يجري حالياً تنفيذ عملية واسعة النطاق لإعادة توطين هؤلاء اللاجئين.

ويبدو أن الحلول لأزمة اللاجئين الروانديين هي الأكثر غموضاً حيث لا يزال الكثيرون ممن بقوا في المنفى يستبعدون إمكانية عودتهم. وقد اندمج الكثيرون منهم اجتماعياً واقتصادياً في بلدان اللجوء بدرجات متفاوتة، ولكنهم كغيرهم من اللاجئين ما زالوا يعتمدون على صفتهم كلاجئين للتمتع بحق الإقامة. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العمل عن كثب مع الحكومة الرواندية وحكومات البلدان المضيفة واللاجئين أنفسهم لاستكشاف جميع الاحتمالات الممكنة لإيجاد حلول والتشجيع على العودة حيثما أمكن أو على التحول من صفة اللاجئ إلى صفة المقيم لتمكينهم من الاندماج المحلي الكامل.

طي "صفحات اللجوء"

هناك رغبة في اتباع نهج شامل للتوصل إلى حلول لأزمة اللاجئين الذين ما زالوا يعيشون حالات مطولة من اللجوء، بما يشمل التركيز بشكل أكبر على زيادة قبول فكرة الاندماج المحلي. وفيما يتعلق بأزمة اللاجئين الأنغوليين والليبيريين والسيراليونيين، تعمل المفوضية مع حكومات بلدانهم الأصلية وبلدان لجوئهم لطي "صفحة اللجوء" في تاريخ هذه البلدان.[١]

وهناك فرص مبشرة لإيجاد حلول لجميع اللاجئين الأنغوليين. ففي حين تم الانتهاء رسمياً من عملية العودة الطوعية في عام ٢٠٠٧، تعمل المفوضية وحكومة أنغولا على تطوير خطة شاملة تنص على العودة الطوعية لبعض اللاجئين الأنغوليين المتبقين في جنوب أفريقيا، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى فتح الطريق أمام الاندماج المحلي لهؤلاء الذين لا يرغبون في العودة. وتشكل إرادة ونية اللاجئين اعتباراً أساسياً في هذا الشأن.

وعلى الرغم من أن عمليات السلام في بوروندي وجنوب السودان لا تزال هشة، فإن المفوضية تشعر بتفاؤل حذر إزاء توافر الظروف الملائمة لإيجاد حلول لجميع لاجئي بوروندي وجنوب السودان. وقد عاد حتى الآن ما يقرب من نصف مليون لاجئ بوروندي إلى وطنهم، حيث ارتفع عدد من اختاروا العودة ارتفاعاً حاداً منذ عام ٢٠٠٦. ووفقاً للتقديرات الحالية، من المتوقع أن تنتهي عملية العودة المنظمة بنهاية عام ٢٠٠٩. كما تبذل المفوضية جهوداً نشطة لإعادة توطين اللاجئين، بمن فيهم مجموعة مكونة من أكثر من ٨٥٠٠ لاجئ بوروندي من لاجئي عام ١٩٧٢ الذين يعيشون في مخيمات في تنزانيا.[٢]

وبالنسبة للاجئي جنوب السودان، فقد عاد أكثر من نصف الذين فروا عبر الحدود. وتتوقع المفوضية أن يعود خلال عام ٢٠٠٩ نصف لاجئي جنوب السودان الذين ما زالوا يعيشون في بلدان اللجوء والبالغ عددهم حوالي ١٢٥ ألف لاجئ. ولم تعرض الحكومات في البلدان التي لجأ إليها السودانيون الاحتمالات المتاحة للاندماج المحلي حتى الآن ولكن هناك مناقشات جارية في هذا الشأن.

كما ساعدت الجهود الناجحة لحل التوترات الحدودية بين نيجيريا والكاميرون على تمكين غالبية النيجيريين الذين لجأوا إلى الكاميرون من العودة إلى وطنهم. وتعمل المفوضية حالياً مع المجموعة المتبقية - التي انخفضت على مر السنوات من ١٧ ألف شخص إلى أقل من ٣٠٠٠ - على تحديد أفضل الحلول وطي صفحة اللجوء هذه.

صراعات لا تنتهي

مع ذلك لا تزال فرص العودة غامضة لبعض اللاجئين الذين تعاني بلدانهم من صراعات شرسة. فبالنسبة للاجئي الكونغو ووسط أفريقيا ودارفور والصومال، يصعب التنبؤ بنتائج مفاوضات السلام الحالية. ولزيادة احتمالية أن يكون أي اتفاق يتم التوصل إليه اتفاقاً شاملاً، تواصل المفوضية الدعوة إلى إدراج كل من اللاجئين والنازحين في عمليات السلام. إذ سهلت المفوضية مشاركة الكونغوليين في مؤتمر غوما للسلام ومشاركة الدارفوريين في حوار ومشاورات دارفور–دارفور وتستكشف حالياً الاحتمالات الممكنة لتطبيق الشيء نفسه على اللاجئين والنازحين من جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال.

واللاجئون الكونغوليون هم خليط من أشخاص فروا في السبعينيات جراء الصراع في إقليم كاتانغا وآخرين شردتهم الحرب الأهلية منذ عام ١٩٩٦. وفرت المجموعة الأولى (نحو ١١٩٠٠ شخص) إلى أنغولا، حيث حققوا قدراً كبيراً من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي ومن المتوقع أن يتمكنوا من الحصول على الجنسية الأنغولية أو الحصول على إقامة دائمة كخطوة نحو التجنس النهائي. والحل المتاح لمعظم اللاجئين الكونغوليين الذين فروا في التسعينات هو العودة إلى الوطن وقد عاد بعضهم بالفعل رغم الوضع المتفجر. وهناك سعي أيضاً نحو إعادة توطين البعض وقد يكون الاندماج المحلي خياراً للبعض الآخر. وبالنسبة للاجئي وسط أفريقيا المقيمين في تشاد، تركز المفوضية وشركاؤها الجهود على بناء قدرتهم على الاعتماد على الذات. ومن جهة أخرى، كانت إعادة التوطين حلاً مهماً بالنسبة للصوماليين، حيث أعيد توطين أكثر من ٧٥ ألف لاجئ صومالي منذ عام ١٩٩٦، رغم أن هذا العدد ضئيل مقارنة بإجمالي عدد اللاجئين الصوماليين في أفريقيا.

وفي منتصف الثمانينات، فر اللاجئون الأوغنديون إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى كينيا كذلك ولكن بأعداد أقل بكثير. وقد حقق اللاجئون الذين فروا إلى الكونغو قدراً مقبولاً من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. وستعمل المفوضية مع الحكومة على استكشاف فرص الاندماج المحلي وفي الوقت نفسه استكشاف الاحتمالات الممكنة لعودة اللاجئين الموجودين في الكونغو وكينيا.

كما نجح اللاجئون التشاديون الذين كانوا قد فروا على عدة دفعات مختلفة في الفترة ما بين أوائل الثمانينات وعام ٢٠٠٨ في الاندماج اجتماعياً واقتصادياً في المناطق التي يعيشون فيها في بنين، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والغابون، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسودان. ولكنهم، كغيرهم من مجموعات اللاجئين، سيكونون أفضل حالاً لو أتيحت لهم فرصة الحصول على وضع قانوني مناسب يسهل اندماجهم محلياً بشكل دائم.

الخاتمة

لا يمكن للمفوضية بمفردها أو اللاجئين وحدهم أيجاد حلول دائمة. إذ يجب أن تتضافر جهودهم مع جهود الدول (البلدان المضيفة والبلدان الأصلية) والمنظمات الأفريقية متعددة الأطراف والمجتمع الدولي بشكل عام.

وفي عام ٢٠٠٦، حدد الوزراء في الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي الذي عُقد في واغادوغو هدفاً عالي المستوى، حيث دعوا إلى عقد قمة خاصة "لمعالجة الأسباب الجذرية لمشكلة النزوح القسري من أجل القضاء على هذه الظاهرة" في القارة الأفريقية. وتقدم القمة الخاصة للاتحاد الأفريقي حول اللاجئين والعائدين والنازحين التي من المقرر عقدها في أواخر عام ٢٠٠٩ فرصة هامة لتعبئة الدول الأفريقية كي تستفيد من المبادرات الإيجابية الأخيرة التي اتُخذت في عدة دول والتوصل إلى حلول دائمة للاجئين.

والعامل المشترك بين جميع اللاجئين هو محدودية أو انعدام قدرتهم على السيطرة على حياتهم، وتبقى حياة الكثيرين منهم معلقة وهم ينتظرون - أحياناً لعقود طويلة - ويتوقون إلى استرجاع حقوقهم الإنسانية الأساسية وبعض القدرة على تحديد مصائرهم. وربما يكون البعد الأكثر إيلاماً للمشكلة هو أن نرى أبناء اللاجئين يولدون ويترعرعون في منفاهم القسري. ويتمثل جزء حيوي من مهمة الاتحاد الأفريقي في حشد الإرادة السياسية اللازمة لمنح الأشخاص الذين تعرضوا للنزوح القسري فرصة لإيصال صوتهم.

شغلت ماريون كامارا سابقا منصب مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (http://www.unhcr.org) في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ إلى مايو/أيار ٢٠٠٩. وتشغل الآن منصب سفيرة ليبيريا في الأمم المتحدة. للمزيد من المعلومات يرجى الكتابة إلى: sharpe@unhcr.org.

١. أنظر كذلك مقال أليستر بولتون حول غرب أفريقيا
٢. أنظر كذلك مقال جيسي توموسون حول البوروندين الموجودين في تنزانيا في ص ٣٥-٣٦

الاندماج المحلي في غرب أفريقيا

أليستر بولتون

يخلّف النزوح أثراً بالغاً على الدارفوريين بسبب طابع الإبادة الجماعية الذي يتسم به العنف هناك والذي لا يؤثر على تلك الملايين من النازحين الحاليين التي عانت من العنف نفسها وحسب وإنما سيستمر في صياغة حياة الدارفوريين لأجيال قادمة.

توفر بروتوكولات حرية التنقل التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أساساً لتمكين اللاجئين من سيراليون وليبيريا الذين طالت مدة لجوئهم من المضي قدماً بحياتهم.

في الأحوال الطبيعية، لا تعتبر "الهجرة" حلاً بالمعنى الذي استخدمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث تشكل أغلب الأحيان إجراءً مؤقتاً يلجأ إليه اللاجئون للتغلب على عدم توفر الحماية أو المساعدة الكافية المتاحة لهم. لكن من الممكن أن توفر أحكام البروتوكول المتعلق بحُرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار[1] ، خصوصا البروتوكولات الأربعة الإضافية المعروفة باسم "بروتوكولات حرية التنقل"، التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حلاً للاجئين الذين انتقلوا من إحدى الدول الأعضاء وأقاموا في دولة أخرى من الدول الأعضاء في هذه الجماعة. ويُمنح للاجئين الحق في الإقامة والعمل، وهو يشكل نواة "حل" الاندماج المحلي، مثلما يُمنح لأي مواطن آخر في دولة من دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - على الأقل من الناحية النظرية.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحرية التنقل

وقعت ١٦ من دول غرب أفريقيا في عام ١٩٧٥على اتفاقية هدفها تعزيز التكامل الاقتصادي دون الإقليمي، من خلال الزيادة التدريجية في حرية تنقل البضائع ورأس المال والأشخاص، فضلاً عن دفع جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. وفي عام ١٩٧٩ تم اعتماد البروتوكول المتعلق بحرية التنقل. وقد منح هذا البروتوكول مواطني دول "الجماعة" حق الدخول إلى أراضي أي من الدول الأعضاء والإقامة فيها شريطة أن تكون بحوزتهم وثيقة سفر سارية وشهادة صحية دولية. إلا أنه منح الدول الأعضاء أيضاً الحق في رفض دخول أي من مواطني دول "الجماعة" الممنوع دخولهم بموجب القانون المحلي للدولة العضو. وتوقع البروتوكول أن تنقسم فترة التنفيذ إلى ثلاث مراحل، هي السفر بدون تأشيرة وحق الإقامة وحق الاستقرار، وأن تستمر كل مرحلة خمس سنوات.

وقد فرضت البروتوكولات الأربعة الإضافية التي تم اعتمادها في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ التزامات على الدول الأعضاء ومنها:

- إصدار وثائق سفر سارية لمواطنيها،٢
- منح مواطني دول الجماعة حق الإقامة لغرض إيجاد فرصة عمل مدرة للدخل والقيام بذلك العمل،٣
- ضمان المعاملة اللائقة للأشخاص الذين يتم طردهم،
- عدم طرد مواطني دول الجماعة طرداً جماعياً،
- قصر أسباب الطرد الفردي على الأسباب التي تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام أو الأخلاقيات أو الصحة العامة أو عدم استيفاء أحد الشروط الأساسية للإقامة.

والعيب الرئيسي لهذه الأحكام المشجعة التي جاءت في بروتوكولات حرية التنقل هو أنها غير معروفة أو لا يتم تنفيذها. من الناحية النظرية، فإن جميع المراحل الثلاث هي مراحل مكتملة، كما أن الحقوق المنصوص عليها في بروتوكولات حرية التنقل هي القانون الذي يحكم المنطقة. أما في الواقع، فلم ينفَذ بالكامل سوى المرحلة الأولى من المراحل الثلاث.

وفي حين أن الملاحظات تركز بوجه عام على ما لم يتم تحقيقه، فمن المهم الاعتراف بمدى أهمية السفر بدون تأشيرة في المنطقة. وتشكل رسوم التأشيرات مصدراً محدوداً للدخل تنازلت عنه الحكومات الأعضاء عن رضى منها. وعلى الرغم من افتقار وزارات الهجرة وإدارات مراقبة الحدود إلى الموارد، وغياب أنظمة جيدة لتسجيل الدخول والخروج، وانتشار ظاهرة حصول مسؤولي الحدود على الرشاوى، فإن المرحلة الأولى من البروتوكولات يتم تنفيذها بالكامل عبر المنطقة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى الوعي العام بحق السفر بدون تأشيرة. أما حق الجميع في الإقامة والعمل في دول الجماعة الأخرى، فهو غير معروف بوجه عام، ولكن بعد تنفيذ المرحلة الأولى على نطاق واسع، هناك أسباب عديدة تدعونا إلى افتراض تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة تنفيذاً كاملاً في حال توفر الموارد والإرادة.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللاجئون

إن الاتفاقية والبروتوكولات المتعلقة بحرية التنقل التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليست صكوكاً للاجئين – وهي في الوقت نفسه لا تتعارض مع صكوك اللاجئين. وقد أصدرت الجماعة بياناً ينص على ضمان حصول اللاجئين على معاملة متساوية مع مواطني الجماعة الآخرين بموجب بروتوكولات حرية التنقل.

وتعتبر أحكام بروتوكولات حرية التنقل جذابة بالنسبة للكثير من اللاجئين في غرب أفريقيا لما تكفله من حق في الإقامة والعمل بشكل آمن مع الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية. وهذا أمر مهم في ضوء منع ازدواج الجنسية المفروض في العديد من دول المنطقة. وعلى الرغم من عروض التجنس التي قدمتها بعض دول غرب أفريقيا للاجئين من سيراليون وليبيريا، فإن أغلب اللاجئين من هاتين الدولتين فضّلوا الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ومن بين الحلول الثلاثة الدائمة، كان حل العودة الطوعية إلى الوطن قد تم تطبيقه بالفعل على اللاجئين السيراليونيين والليبيريين الموجودين في غرب أفريقيا، مثله في ذلك مثل حل إعـادة التوطين في دولة ثالثة. علاوة على ذلك، كان اللاجئون على دراية بأن صفتهم كلاجئين أوشكت على الانتهاء من خلال العملية المعروفة باسم "الوقف" التي يسقط بموجبها حقهم في الحصول على الحماية والمساعدة الدولية. لذا أصبح بدء تطبيق الاندماج المحلي قبل عملية "الوقف" حلاً منطقياً.

وفي الوقت نفسه، أدى مزيج من العوامل، هي عودة السلام والاستقرار وتحسن الأداء الاقتصادي في العديد من دول الجماعة والرغبة في المزيد من التكامل الإقليمي والطبيعة التبادلية للحقوق الممنوحة بموجب بروتوكولات حرية التنقل، إلى خلق قبول جديد لهذا الحل من قبل الحكومات في غرب أفريقيا.

وقد ركـزت مبادرة الاندماج المحلي التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لصالح اللاجئين السيراليونيين والليبيريين على الدول السبع التي كانت تضم أكبر عدد من هؤلاء اللاجئين وهي: ساحل العاج وغامبيا وغانا وغينيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون.

وهناك ثلاثة مبادئ هامة توجِّه هذه المبادرة. أولاً، كان يُنظر إلى هذه الجهود على أساس إقليمي، مما أكد على الطبيعة الإقليمية الخاصة لبروتوكولات حرية التنقل التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحقق أيضاً الاستفادة من التأييد القوي لهذه المنظمة الإقليمية النشطة للغاية. ومن خلال تعزيز الحقوق المنصوص عليها في البروتوكولات، استطاعت الاتفاقية على الفور توفير قدر من التبادل بين دولتين من الدول المعنية. إذ يستطيع اللاجئون السيراليونيون الاستفادة من تطبيق المبادرة في ليبيريا بينما يستطيع اللاجئون الليبيريون الاستفادة من تطبيقها في سيراليون، وهو ما أعطى حافزاً للبلدين ليكونوا أسخياء.

كما قدمت المبادرة مثالاً على المنافع التي يحملها المستقبل لمواطني دول الجماعة – أو على الأقل دليلاً ملموساً على بشائرها – مما أعطى حافزاً للدول الأخرى لتكون سخية كذلك.

ثانياً، فهي مبادرة مجتمعية وليست فردية حتى لا تمنع المنافع عن الشعوب المضيفة التي قد تكون احتياجاتها بنفس قدر احتياجات اللاجئين وتقديراً منها لسخائهم غير العادي خلال فترات زمنية قد تصل في بعض الحالات إلى عشرين عاماً.

ثالثاً، قد تم إلى حد ما، ولكن ليس إلى الحد الذي كان متوقعاً في الأصل، إدراج المبادرة في خطط التنمية والأولويات الوطنية بدلاً من السعي إلى تضمين تلك الخطط والأولويات في المبادرة.

وعلى الرغم من وجود عدد من النُهج مماثل لعدد الدول المشاركة في المبادرة، إلا أن بروتوكولات حرية التنقل تظهر في كل منها، كما تظهر فيها العناصر التالية:

- منح وضع قانوني آمن (بمعنى منح وضع غير وضع اللاجئ بما يشمله من حق في الإقامة والعمل)

العودة الطوعية للاجئين من سيراليون من ليبيريا. تموز/يوليو ٢٠٠٤

- توفير دعم متعدد السنوات للأنشطة المجتمعية الهادفة إلى تنمية الاعتماد على الذات وبناء القدرات
- إعادة التأهيل البيئي للمناطق المتأثرة باللاجئين
- التأكيد على مشاركة الوكالات الأخرى

وفي سيراليون، ركزت المبادرة على مجموعة واسعة من مهارات اللاجئين ثم جمعتها مع مجموعة واسعة من احتياجات المجتمعات المضيفة من خلال توزيع اللاجئين بطريقة مخطّطة. وسيتمتع اللاجئون الليبيريون الذين اندمجوا في المجتمع بكامل الحقوق التي تكفلها لهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي نيجريا، حُددت شروط انتقال اللاجئين إلى وضع قانوني بديل في اتفاقية تفصيلية متعددة الأجزاء وقعتها كل من نيجيريا وسيراليون وليبيريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وفي هذه الاتفاقية، وافقت الحكومة النيجيرية على منح إقامة قابلة للتجديد وتصاريح عمل للاجئين، ووافقت حكومتا ليبيريا وسيراليون على إصدار جوازات سفر لمواطنيهما من اللاجئين الموجودين في نيجيريا الذين يرغبون في الاندماج في المجتمع النيجيري. ولم يتردد اللاجئون الذين صدرت لهم جوازات سفر في الإقرار صراحةً بأن هذا الإجراء يضعهم مرة أخرى تحت حماية بلدهم الأصلي وبذلك لم يعودوا بحاجة إلى حماية دولية. ووافقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على دعم تكاليف التصاريح وجوازات السفر.

التحديات التي ووجهت

إن إحدى الصعوبات التي ووجهت حتى الآن في تنفيذ مبادرة الاندماج المحلي هي قلة الاهتمام من جانب اللاجئين. إذ يرى الكثيرون أن الاندماج المحلي، حتى مع توفير الحق في الإقامة والعمل، هو الجائزة الثانية، بينما يرون أن إعادة التوطين في بلد ثالث، مهما كانت غير محتملة، هي الجائزة الأولى.

أما بالنسبة للاجئين الراغبين في الاندماج محلياً، فإن المشكلة هي أن الحقوق الواردة في بروتوكولات حرية التنقل التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بخلاف الحق في السفر بدون تأشيرة لمدة ٩٠ يوماً، هي حقوق غير معروفة أو مفهومة على نطاق واسع، حتى بين المسؤولين الحكوميين المكلَفين بتنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقطة ضعف في البروتوكولات وهي أنه يحق للدول حسب تقديرها أن تحدد ما إذا كان مسموحاً لغير المواطنين بدخول أراضيها أم لا. وما لم - وإلى أن - توافق الدول على أن تكون الأسباب المحدِدة لـ(عدم) السماح بالدخول مقتصرة على الأسباب التي تتعلق بالنظام العام والصحة العامة والأمن العام والتي أوصت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيؤدي لجوء الدول إلى وضع أسس عريضة للغاية أو تعسفية لعدم السماح بالدخول إلى أراضيها إلى تقويض الحقوق التي تكفلها البروتوكولات.

وحتى إذا ما تم تنفيذ البروتوكولات واحترامها، فإن الحقوق التي تكفلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لا تقدم حلولاً للاجئين من دول غير أعضاء في الجماعة، ولا توجد أي خطط حالية لتوسيع نطاق البروتوكولات لتشمل اللاجئين من مناطق أخرى. وفي الحقيقة، هناك خطورة أن يؤدي التركيز الشديد على اتباع نهج وحل إقليمي إلى تعريض الأشخاص من خارج المنطقة، بمن فيهم اللاجئون، إلى التمييز والإقصاء.

ملاحظات للمضي قدماً

هناك اهتمام متزايد من قبل منظمات إقليمية أخرى بدراسة إمكانية تطبيق مبادرات اندماج مشابهة لهذه المبادرة على خطتهم الخاصة بحركة اليد العاملة.٥ إلا أنه من المقرر أن يتم قريباً تقييم ما إذا كانت مبادرة الاندماج المحلي في غرب أفريقيا ناجحة أم لا، حتى فيما يتعلق بالجانب القانوني منها. وفي حين أن توفير وضع قانوني آمن هو أحد العناصر الهامة للاندماج المحلي، إلا أنه ليس العنصر الهام الوحيد. ففي منطقة تأتي كل بلدانها، باستثناء بلدين فقط، في الـ٢٠ بالمائة الأخيرة من مؤشر التنمية البشرية، يصبح توفير الدعم الاجتماعي الاقتصادي – ولا سيما لإيجاد سبل العيش – أمراً حاسم الأهمية. لذا ينبغي أن تكون احتياجات الاندماج المحلي جزءً من خطط التنمية المحلية والوطنية وينبغي أن تلتزم كل الجهات الحكومية وغير الحكومية بالقيام بدورها.

ولكي تحقق بروتوكولات حرية التنقل التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لـدول غرب أفريقيا أهدافها بشكل كامل، سواء للاجئين أو غيرهم من مواطني دول الجماعة، ينبغي أن تكون هذه البروتوكولات معروفة بشكل أفضل وأن يتم تنفيذها وتحقيق التناغم بينها بشكل كامل. ومن الضروري بصفة خاصة، وكما هو منصوص عليه في توصيات مؤتمر الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة الذي عقد في داكار في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨،٦ أن تقوم الجماعة الاقتصادية لـدول غـرب إفريقيا ودولها الأعضاء وشركاؤها المعنيون بما يلي:

- تنفيذ حملات إعلامية مكثفة في المنطقة لتعزيز الوعي ببروتوكولات حرية التنقل التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- إجراء دراسة شاملة للتشريعات الوطنية المتعلقة بحق الدخول إلى أراضي الدولة والإقامة والعمل فيها بغية تحديد مظاهر التناقض بينها وبين النظام الإقليمي لحرية التنقل واقتراح الإجراءات العلاجية المناسبة لضمان توافقها مع أحكام البروتوكولات

ومن جانبها، تستطيع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تشجع على تحقيق التناغم في النهج المتبَع لإصدار وثائق إثبات الوضع القانوني للاجئين الذين اختاروا الاندماج. وما من شك في أن الاتفاقية النموذجية متعددة الأجزاء التي وُضعت في نيجيريا، بما تتضمنه من تركيز على جوازات السفر الوطنية والتفصيل الواضح للإجراءات والمسؤوليات التي تقع على عاتق الأطراف الموقعة، هي النموذج الذي يستحق التفضيل.

وعلى غرار ذلك، تستطيع المفوضية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الفردية المعنية، توسيع نموذج الاندماج المحلي ليشمل اللاجئين من أي دولة من دول الجماعة الذين يقيمون في أي دولة أخرى من دول الجماعة. وفي مثل هذا التوسع ينبغي أن تدرك جميع الأطراف أن النموذج لن يكون مناسباً إلا في الحالات التي لم تعد بحاجة إلى حماية دولية. كما أن المبادرة لا تستطيع، ولا ينبغي، أن تحل محل حماية اللاجئين أو أن تقوضها ولكنها تستطيع أن تقدم طريقة لتقليل الصعوبات العديدة التي تواجه الأشخاص الذين يعيشون في حالات اللجوء المطولة.

أليستر بولتون (BOULTON@unhcr.org) هو مساعد خاص للمفوض السامي في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (http://www.unhcr.org)، وكان قد شغل سابقاً منصب كبير المستشارين القانونيين في وحدة الاستشارات القانونية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب أفريقيا.

١. بروتوكول عام ١٩٧٩ (٧٩/٥/A/P.١) المتعلق بحُرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار. http://tiny.cc/1979Protocol
٢. البروتوكول الإضافي لعام ١٩٨٥ (٨٥/٧/A/SP.١)، المادة ٢ (١)
٣. البروتوكول الإضافي لعام ١٩٨٦ (٨٦/٧/A/SP.١)، المادة ٢
٤. بروتوكول ١٩٧٩ المتعلق بحرية الحركة للأشخاص والإقامة والاستقرار، المادة ١١، وبروتوكول ١٩٨٥ التكميلي، المادة ٣.
٥. بروتوكول ١٩٨٦ التكميلي، المادة ١٣(١)
٦. ومن بين هذه المنظمات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA) والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) وتجمع الساحل والصحراء (CEN-SAD) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) وجماعة شرق أفريقيا (EAC).
٧. انظر بيان مساعد المفوض السامي لشؤون اللاجئين – الحماية http://tinyurl.com/ECOWASNov2008 والتقرير التلخيصي http://tinyurl.com/ECOWASNov2008rep.

نحو حل مستدام للاجئين البوروندیين في تنزانيا

جيسي طومسون

بوسع الحل الشامل الذي يجري تنفيذه حالياً من أجل 'لاجئي عام ١٩٧٢ البوروندیين' في تنزانيا أن يعطينا دروساً مهمة يمكن الاستفادة منها في حالات اللجوء المطول في أنحاء أخرى من العالم.

كانت أولى كبرى موجات النزوح الجماعي في التاريخ الحديث لبوروندي قد أعقبت عمليات 'الإبادة الجماعية الانتقائية' عام ١٩٧٢ ضد سكان الهوتو. وقد تمخض هذا الصراع عن أطول محنة لجوء في أفريقيا، وفي هذه المحنة عاش ما يزيد على ٢٠٠ ألف لاجئ بوروندي في ثلاث مستوطنات مخصصة في غرب تنزانيا، والتي تُعرف بـ 'المستوطنات القديمة'، وذلك لمدة امتدت زهاء ٣٦ عاماً. ويأتي هؤلاء اللاجئين بشكل متمايز عن موجات اللاجئين التي قدمت لاحقاً وتمت استضافتهم في مخيمات اللاجئين في جنوب غرب تنزانيا.

وقد تم بالنسبة للاجئي عام ١٩٧٢ تخصيص خمسة هكتارات لكل أسرة، وبحلول عام ١٩٨٥ أصبح هؤلاء اللاجئين متمتعين بالاكتفاء الذاتي. وفي عام ٢٠٠٧، أعلنت حكومتي تنزانيا وبوروندي عن رغبتهما في إيجاد حل دائم لهؤلاء اللاجئين. وقد تم منح اللاجئين في المستوطنات القديمة بتنزانيا حق اختيار مستقبلهم. وقد اختار بعضهم العودة إلى بوروندي، فيما عبرت الغالبية العظمى منهم عن رغبتها في البقاء بتنزانيا. وقد اختار بضعة منهم، الذين فروا أولاً إلى البلدان القريبة ثم قدموا إلى تنزانيا، الاستقرار في بلدان أخرى.

والواقع فإن 'الحلول الشاملة' المزعومة – والتي ترتكز على كافة الحلول الثلاث المستدامة (وهي العودة والدمج المحلي وإعادة التوطين) – تتسم بالندرة. ويمكن لفهمنا للكيفية التي نشأ بها هذا الحل الشامل وطبيعة الأطراف المشاركة ومعرفة العقبات التي تعترض الاستدامة أن يسهم في الجهود المستقبلية المبذولة لحل أوضاع اللجوء المطول والمشابهة حول العالم.

نشوء الحل الشامل

في أعقاب أنشطة تعزيز السلام في بوروندي وبهدف تطوير استراتيجية للحلول الشاملة، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشكيل فريق عمل للمستوطنات القديمة (OSTF) بالشراكة مع حكومتي تنزانيا وبوروندي. وقد أعقب هذا إجراء إحصاء سكاني وعملية تسجيل كاملة للسكان في المستوطنات القديمة وقد تمخض ذلك عن إصدار توصية في ديسمبر ٢٠٠٧ بأن يتم دعم الراغبين في العودة من أجل القيام بذلك وأن يُمنح الراغبون في البقاء (وعددهم ١٧٢ ألف نسمة) الجنسية التنزانية سريعاً، على أن يتم مساعدتهم في الاندماج الكامل في مجتمعات جديدة في تنزانيا.

ورداً على سؤال حول السبب الذي دعا الحكومة التنزانية، وبعد ٣٦ عاماً، إلى أن تقرر منح جنسيتها لمثل هذا العدد غير المسبوق من اللاجئين، صرح وزير الشؤون الداخلية قائلاً: «لقد شعرنا أنه كان من واجبنا كدولة أن نقر بالواقع الذي يقول بأن هؤلاء الناس ليس لهم مأوى آخر سوى تنزانيا»[١]. وأردف الوزير قائلاً بأن المبادرة قد نشأت كنتيجة لالتزام الحكومة بالسلام والأمن في المنطقة واعترافاً بالتداعيات المحتملة لمطالبة ٢٠٠ ألف نسمة بالعودة إلى بوروندي بعد مضي هذه الحقبة الزمنية الطويلة للغاية.

وكانت حكومة تنزانيا، وتحت دعم من مفوضية شؤون اللاجئين، قد استكملت معظم فعاليات المرحلة الأولى من عملية منح الجنسية، بيد أنه لن يتم منح المواطنة لأيما شخص إلا بعد أن يغادر المستوطنات القديمة، نظراً «لأنه على من اختاروا البقاء الاندماج تماماً في المجتمع التنزاني من أجل تحقيق الاستقرار طويل الأمد»[٢].

وفيما يتعلق بالعودة الطوعية، تعهدت مفوضية شؤون اللاجئين بضمان نقل كافة الـ ٤٦ ألف نسمة الذين عبّروا عن رغبتهم في العودة بأمان وبكرامة بحلول نهاية سبتمبر ٢٠٠٩.

أما من تم تحديدهم لإعادة التوطين فقد غادروا مخيم اللاجئين في جنوب غرب تنزانيا إلى دول أخرى. وفي حين أن الاستراتيجية الشاملة على النحو المقترح لم تشمل الإحالة إلى إعادة التوطين، إلا أن ما يزيد على ٨٠٠٠ لاجئا من لاجئي ١٩٧٢ قد تم تحديدهم لإعادة التوطين – وهم الأشخاص الذين لا يتمتعون بالاكتفاء الذاتي في تنزانيا وسوف يواجهون على الأغلب عدداً من المشاكل إذا ما عادوا إلى بوروندي[٣].

ورغم أن هذا يعد مثالاً طيباً على حل شامل حقيقي يتضمن كافة الحلول المستدامة الثلاث ويقوم على مشاركة مجموعة متنوعة من الأطراف من عدة قطاعات، إلا أن الأمر سوف يتطلب تعاوناً دائباً بين الوكالات ودعماً مستداماً من مجتمع الجهات المانحة لضمان الاستدامة الحقيقية لكل حل من الحلول.

الدمج المحلي

في حين اتسم اللاجئون البوروندیون لعام ١٩٧٢ بالاعتماد على الذات لعقود طويلة، وكانوا بحكم الواقع مندمجين محلياً في المستوطنات القديمة، إلا أن الحكومة صرحت أنه من المتوقع على كل من تم منحهم الجنسية إعادة الانتقال داخل تنزانيا من أجل منع تخطي المستوطنات القديمة لمناطق المحميات وكذا للحيلولة دون نشوء فئة سكانية منعزلة أو متمايزة داخل تنزانيا. بيد أنه يبقى من غير الواضح كيف ستضمن الحكومة التنزانية انتقال هؤلاء من المناطق التي كانت محل معيشتهم وعائلاتهم ومجتمعهم لما يزيد عن ٣٠ عاماً.

ولا يزال العمل جارياً على وضع الخطط لتحديد المواقع التي سيتم إليها نقل المواطنين المتجنسين حديثاً بالجنسية التنزانية، والجدول الزمني لذلك – بالأخذ في الاعتبار أن المزارعين يشكلون الغالبية العُظمى من هؤلاء السكان – وما إذا كان سيجري تخصيص قطع أراض لهم أم لا.

وسوف يتطلب الدمج الناجح في المجتمعات التنزانية دعماً للخدمات الاجتماعية، خاصة خدمات الصحة والتعليم، المقدمة للمجتمعات عند استقبالها. كما سيتطلب كذلك ألا تقوم مفوضية شؤون اللاجئين بتسليم الموارد الكافية فقط ولكن أيضاً أن يكون لدى شركاء التنمية الرغبة في العمل لدعم هذه المجتمعات. وقد أشادت كل من الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين بمبادرة الأمم المتحدة في 'توحيد الأداء' كطريقة مثلى لوضع البرامج المُشتركة.

عودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن

بالرغم من أن ٢٠٪ فقط من لاجئي ١٩٧٢ البوروندیين في تنزانيا قد اختاروا العودة للوطن، إلا أن عودتهم بعد مثل هذه الفترة الطويلة ستكون لها أثرها العميق.

وفي يوليو ٢٠٠٨، تسلم كل شخص منهم منحة نقدية٤ يستعين بها في عودته وإعادة اندماجه،

ولكن نظراً لنجاحهم في الاعتماد على أنفسهم في تنزانيا، فقد تم الاتفاق على ألا تُمنح لهم أي مساعدات غذائية. وفي نفس الوقت، فقد تم السماح لهؤلاء السكان بحمل كمية أكبر من الأمتعة معهم عند العودة، وهو ما مكنهم من حمل قدر أكبر من المواد الغذائية وغير الغذائية معهم من المستوطنات القديمة.

وتعد استدامة عودة هؤلاء واحدة من أكثر القضايا الملحة التي تواجه عمليات العودة. فقد عاد الكثيرون منهم ليجدوا أن أراضيهم قد تملكها آخرون بعد فترة غيابهم الطويلة وأن من شغلوا أراضيهم قد امتلكوا عليها بعض الحقوق القانونية. أو أنهم قد عادوا إلى بوروندي ولكنهم لا يعلمون تحديداً موقع أصولهم العائلية بعد كل هذه العقود الطويلة التي قضوها خارج الوطن. ويكتنف الرغبة في استرداد الأراضي والممتلكات الكثير من التعقيد في ظل أن الكثيرين منهم لا يملكون مستندات قانونية كافية تثبت أحقيتهم في أراضيهم.

كان اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي قد أقر بالبعد السياسي لقضية الأراضي ودعا لاحترام المبادئ التي تشجع على عودة اللاجئين واستعادتهم لأراضيهم أو تعويضهم عنها[٥]. وبينما أقرت لجنة بناء السلام بأهمية حل النزاعات العالقة على الأراضي بغية تحقيق السلام المستدام، كانت اللجنة الوطنية للأراضي والممتلكات الأخرى، وفي سعيها لحل النزاعات العالقة على الأراضي، لا تملك صلاحيات كافية لحل القضايا المعقدة والشائكة الخاصة بالأراضي والممتلكات التي تواجه البوروندين بعد انتهاء الصراع.

وبالنسبة للعائدين من غير مُلاك الأراضي، بدأت حكومة بوروندي، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، في تنفيذ سياستها 'التجميع في قُرى'، والتي تهدف لإقامة 'قُرى سلام'. وقد اعترفت الحكومة بأنها كانت مشغولة بالبحث عن أماكن لتوطين العائدين حتى أنها في غمرة هذا الانشغال لم تهتم الاهتمام الكافي بالتقييم الكامل لقضية توافر الخدمات الأساسية داخل وحول هذه القرى. ولهذا السبب تأتي أهمية إقامة شراكات مع المجتمع الدولي والاستعانة بوسائل التخطيط الفعالة من أجل ضمان الاستفادة من الأراضي ومن الخدمات الأساسية.

إعادة التوطين

كانت إعادة التوطين قد لعبت دوراً مهماً في الجهود المبذولة لحل مشكلة أوضاع اللجوء المطول في تنزانيا، فقد تم الاستعانة بها – ولا يزال – كوسيلة حماية للأفراد الذين يعانون من مشاكل حماية قانونية وجسدية. ثانياً، جرى الاستعانة بها بشكل استراتيجي لتحقيق التكامل في جهود العودة الطوعية والدمج المحلي في سياق قضايا لاجئي عام ١٩٧٢. ولهذه الغاية، تمت عمليات معالجة جماعية لإعادة توطين هؤلاء الأفراد من لاجئي ١٩٧٢ والمقيمين حالياً بمخيمات اللاجئين بتنزانيا. وثمة أربعة عناصر مهمة تسم هذه المجموعة وهي:

بوروندي: بعد سبع سنوات من عودة اللاجئين

أندرياس كيرشهوف

قبل أن تبدأ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجها لتيسير العودة في ربيع عام ٢٠٠٢، احتلت بوروندي المركز الثاني (بعد أفغانستان) في إحصائيات "الموطن الأصلي" العالمية التي أجرتها المفوضية، وذلك رغم صغر حجمها. ومع عودة نصف مليون لاجئ وغالبية الذين نزحوا إلى أنحاء متفرقة من البلاد والبالغ عددهم ٣٧٥ ألف نازح داخلي[١] منذ ذلك الحين، كان علي البلد الذي مزقته الحرب والبالغ تعداد سكانه ثمانية ملايين نسمة إعادة إدماج نحو ١٠ بالمائة من سكانه. وتركزت عودة اللاجئين إلي المناطق الريفية الواقعة في الأقاليم الحدودية، في ظل ظروف يسودها الفقر ونقص مرافق البنية التحتية الأساسية وندرة الأراضي.

وللحصول على معلومات أفضل عن أوضاع اللاجئين العائدين، وضعت المفوضية خطة لرصد أوضاعهم على نطاق البلاد. وتوصلت هذه الخطة، وعدد من التقييمات التي أجرتها المفوضية مع شركاء لها، إلى النتائج التالية.

أولاً، فإن الغالبية العظمى من العائدين لا يواجهون مشاكل في الحماية المرتبطة بوضعهم كعائدين، ونادراً ما يتعرضون للتمييز. وهم يعودون في الغالب إلى تلالهم، حيث يدعمهم أفراد أسرتهم أو عشيرتهم أو غيرهم من أفراد المجتمع. وفيما يتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي، فإن أوضاع العائدين الذين يستفيدون من الأراضي الزراعية والذين عادوا قبل عدة سنوات لا تختلف عن أوضاع السكان المقيمين.

ثانياً، فقد شكك بعض المراقبين في إمكانية استدامة العودة بسبب الفرص الاجتماعية-الاقتصادية المزرية في مناطق العودة الرئيسية. ففي مناطق العودة الرئيسية ازداد عدد السكان بنسبة ٥٠ بالمائة منذ عام ٢٠٠٢. وعلى المدى الأطول، ينبغي توجيه الدعم في هذه المناطق إلى المجتمعات المحلية بشكل عام وليس اللاجئين على وجه الخصوص.

ثالثاً، فقد تصاعد عدد النزاعات على حيازة الأراضي وكان العائدون أطرافاً في هذه النزاعات، وخاصة منذ بدأت المفوضية في عام ٢٠٠٨ في تسهيل عودة اللاجئين السابقين من عام ١٩٧٢ من "المستوطنات القديمة" في تنزانيا. وبحلول يوليو/تموز ٢٠٠٩ كان حوالي ٤١ ألف لاجئ من لاجئي عام ١٩٧٢ قد عادوا إلى بوروندي. وعلى الرغم من أن هذا العدد يشكل أقل من ١٠ بالمائة من إجمالي عدد العائدين، فقد جذب وصولهم اهتماماً كبيراً من الجهات الإنسانية. وقد استجابت حكومة بوروندي والمفوضية وغيرها من الوكالات لتصاعد النزاعات على الأراضي عن طريق زيادة الدعم لجهود الوساطة في نزاعات الأراضي، مما نتج عنه إيجاد حلول مثل تقاسم الأراضي. وفي حين نجحت هذه الجهود المشتركة بالفعل في تسوية آلاف النزاعات، فلا تزال قضية النزاع على الأراضي أحد العوامل المهددة لإعادة الاندماج الناجح والتعايش السلمي خاصة في جنوب بوروندي. ويُتوقع أن تزداد الحاجة إلى تسوية هذه القضية إلحاحاً قبل الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠.

أندرياس كيرشهوف (andreas.kirchhof@web.de) كان مسؤول العلاقات الخارجية لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بوروندي في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩.

١ انظر: http://tinyurl.com/OCHAGLFeb2002.

مفوضية الأمم المتحدة للاجئين/أي كيرشوف

أنهم فروا من بوروندي في عام ١٩٧٢؛ وأنهم نزحوا لأكثر من مرة؛ وأن معظمهم قضى حياته كلها تقريباً في المنفى، والكثير منهم ولدوا في المنفى؛ وأنهم لا يملكون خيار الدمج المحلي وهم إما عاجزين أو غير راغبين في العودة للوطن. ومع ذلك، فقد أدت عمليات المعالجة الجماعية إلى خلق عامل دفع للأفراد من لاجئي عام ١٩٩٣ في مخيمات اللاجئين في تنزانيا والذين لم يتفهموا السبب وراء عدم أحقيتهم في إعادة توطينهم هم أيضاً. وفي حين يبدو الاختلاف في التصنيف والأفعال واضحاً من الخارج، إلا أن كلتا المجموعتين مندمجتان في نفس مخيمات اللاجئين في شمال غرب تنزانيا ويواجه الكثير منهم نفس التحديات في هذا الوضع المتأزم.

خاتمة

إن الجهود الجارية حالياً لحل مشكلة طول النزوح في هذه المنطقة تبعث على التفاؤل وتظهر لنا بعض الجوانب المبتكرة. وكان إشراك اللاجئين أنفسهم في الموضوع من خلال الإحصاءات السكانية والتسجيل بمثابة ضمان بأن تكون العودة طوعية بالفعل. وهي تعد مثالاً ملهماً على التوازن الدقيق بين تشارك المسؤولية ومسؤولية الدولة في دعم الإعادة الطوعية للوطن والدمج المحلي وإعادة التوطين. وعلاوة على ذلك، فإن أدوات مثل صندوق بناء السلام ومبادرة الأمم المتحدة لـ 'توحيد الأداء' قد أتاحت فرصاً جديدة للتعاون بين الوكالات وبين القطاعات.

جيسي طومسون (jessiecthomson@yahoo.ca) هي زميلة في شبكة الشباب العالمية بمؤسسة ولتر ودانكان غوردون (www.gordonfn.org).

١. السيد لورنس ميشا، وزير الشؤون الداخلية، جمهورية تنزانيا المتحدة، في مقابلة شخصية أجريت بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٠٨.
٢. المرجع السابق
٣. انظر الصندوق.
٤. ٥٠ ألف فرانك بوروندي (ويساوي ٤٥ دولارا أمريكيا)
٥. http://www.issafrica.org/AF/profiles/Burundi/arusha.pdf

اللاجئون في تنزانيا: ثروة أم عبء؟

باتريشيا أونغبن

إن دراسة تأثير اللاجئين على اقتصاد البلد المضيف تكون هامة عند تقييم وتطوير الاستراتيجيات الحكومية بشأن اللاجئين، ولا سيما في أوضاع اللاجئين المطولة.

استضافت تنزانيا بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ ما يقرب من ١,٥ مليون لاجئا. ويتم منذ أواخر التسعينيات بذل المزيد من الجهود لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم ولكن حتى اليوم ما زال هناك نحو ٣٢٠ ألف من اللاجئين وملتمسي اللجوء في تنزانيا. وحتى مع وجود وكالات دولية لدعم جهود المساعدة، فإن هذا الحجم الكبير من اللاجئين لا بد أن له تأثيرًا على الوضع الاقتصادي المحلي في تنزانيا. كانت الحكومة قد أعلنت على الملأ الاستياء من استنفاذ الموارد الناجم عن وجود اللاجئين وكذلك من التهديدات التي يُعتقد أنهم يشكلونها على الاستقرار الداخلي.[١] غير أن البعض يعارض هذه المزاعم من خلال توضيح الفوائد التي لم تكن لتحدث لولا وجود اللاجئين. ومن المهم فهم كلا الزعمين واستخدام هذه المعرفة لضمان دعم سياسات اللاجئين للنمو الاقتصادي الوطني.

الآثار الاقتصادية

تبرهن الحكومة التنزانية على أن أعداد اللاجئين الذين تستضيفهم قد أصبحت عبئًا على التنمية الوطنية بأن أدت إلى، إن لم تكن أحدثت، ندرة في الموارد. وتؤكد على أن جودة برامج وطنية مثل الرفاهية وإستراتيجية الحد من الفقر قد تأثرت بسبب إعادة توزيع الموارد المالية من المصادر الحكومية على برامج اللاجئين. وهناك أيضًا جدال بأن التشارك في السلع الأساسية والبنية الأساسية قد أجهد ليس فقط الموارد ولكن أيضًا العلاقات بين اللاجئين والمواطنين الذين وجدوا أنفسهم يتنافسون من أجل الحصول على تلك السلع. وهذا تراه كثيرًا في استعمال المراعي ومصادر المياه وطرق المواصلات.

وعلى النقيض من موقف الحكومة، يزعم بعض الباحثين أن النشاط الناتج عن اللاجئين قد حفّز الاقتصاد الوطني. ويُقال أن المنظمات الدولية قد زادت من القدرات المالية الوطنية بتوفير موارد لمشاريع اللاجئين بالإضافة إلى ضخ إيرادات تشتد الحاجة إليها عن طريق عائدات الضرائب والجمارك على المساعدات والإمدادات التي جُلبت إلى داخل البلاد. وعلاوة على ذلك فإنها استثمرت مبالغ كبيرة في تطوير البنية الأساسية للمساعدة في عمليات فعالة على أرض الواقع، مما يزيد من تعزيز الخدمات والبنية الأساسية المتاحة للسكان المحليين فضلاً عن اللاجئين.[٣]

ويتزايد النقاش الدائر حول هذا الموضوع بظهور اللاجئين في سوق العمل وسوق الأسعار. لقد جلب اللاجئون عمالة رخيصة يمكنها مزاحمة نظرائهم من التنزانيين في سوق العمل.[٣] ومع ذلك فقد كان هذا له أثر إيجابي على فرص بناء القدرات في المجتمعات المحلية، مع إمداد أكبر بالعمال في الصناعات القائمة على كثافة اليد العاملة مثل التعدين والزراعة.[٤] هذا التأثير المزدوج يبدو واضحًا أيضًا في أسعار السلع والخدمات. فلقد تسبب وصول اللاجئين وما تلاه من موظفي وكالة الإغاثة الدولية في زيادة أسعار السلع الغذائية الرئيسية والعقارات مما أدى إلى انخفاض القوى الشرائية لكل من اللاجئين والسكان المحليين. وبالرغم من ارتفاع الأسعار فإن جودة الرعاية الاجتماعية ارتفعت أيضًا، مما يتيح تحسن نسبي في مستوى المعيشة.[٥]

الميزانية العمومية

على الرغم من قلة الأدلة المتاحة التي يمكن تقييمها وصعوبة تحديد تكاليف ومزايا وجود اللاجئين بدقة، إلا أنه يمكن فهم تأثيرها النسبي من خلال الاستعانة بالميزانية العمومية. فعن طريق بإيجاز الدلائل الخاصة بالمزايا والتكاليف ثم الموازنة بين طرفي الجدال، يمكن افتراض درجات إيجابية أو سلبية للتأثير الاقتصادي. وعند استخدام هذه الطريقة، أظهرت الميزانية العمومية أن اللاجئين في تنزانيا يحدثون تأثيرًا سلبيًا على الأمن الداخلي فضلاً عن إمكانية الحصول على الغذاء والمأوى، وتأثيرًا إيجابيًا على الموارد المالية الحكومية والمشروعات التجارية، وتأثيرًا محايدًا على العمل والموارد العامة والبنية الأساسية.[٦]

على الرغم من أن إجمالي درجات الميزانية العمومية يشير إلى أن اللاجئين لا يؤثرون على الاقتصاد التنزاني إلا أن أهمية هذا التقييم ليست هي القياس المحدد وإنما إدراك أن اللاجئين يؤثرون على جوانب محددة من الاقتصاد بطرق مختلفة. وفي ظل التحركات النشطة من أجل إعادة اللاجئين وإغلاق مخيمات اللاجئين فإن التقييم السابق

يكون له آثارا خطيرة على الاستراتيجيات والبرامج الحالية للاجئين.

إذا كان وجود اللاجئين يرتبط ارتباطًا سلبيًا بالاقتصاد، فإن الاستراتيجيات القائمة قد تتناول بالفعل أحد أسباب الصعوبات الحالية التي تواجه التنمية في تنزانيا. ولكن إذا كانت الافتراضات والتقييمات الضمنية للاستراتيجيات الوطنية خاطئة وكان اللاجئون في الواقع قادرين على إحداث آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني، فإن الطرق والسرعة التي يُجرى بها ترحيل اللاجئين تحتاج إلى معالجة. علاوة على ذلك، فإن العلاقة السببية بين اللاجئين والاقتصاد قد تؤثر أيضًا على البرامج الاجتماعية التي ستكون ضرورية للتخفيف من الصدمات الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمعات المحلية الأكثر تأثرًا باللاجئين ووكالات الإغاثة المعنية بهم.

التوصيات السياسية

يجب على الحكومة التنزانية أثناء تقييم برنامجها لإعادة اللاجئين وتطوير المزيد من السياسات بشأن اللاجئين أن تنظر في التوصيات الأربع التالية:

- يجب بذل المزيد من جهود الرصد لتوثيق وفهم تأثير اللاجئين على الاقتصاد التنزاني. وعلى الرغم من أن الوقت ربما أصبح متأخرًا لتقييم تأثير التدفق، إلا أن التغيرات الاقتصادية التي تحدث أثناء نقل اللاجئين وإغلاق المخيمات يمكنها أن تشير إلى مدى اندماج اللاجئين في المجتمعات المحلية والدور الاقتصادي الذي لعبوه في ذلك.
- يجب وضع سياسات للاجئين أقوى وأكثر شمولاً بالمشاركة مع بلدان المنشأ لضمان أن تعمل عملية إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وأي هجرة أخرى لهم على التحسين من أوضاع اللاجئين والحكومات والمجتمعات المحلية التي يعيشون بينها. كما يجب أن تعكس المزايا الممنوحة للاجئين العائدين إلى أوطانهم احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية عند العودة إلى بلد المنشأ.
- يجب دعم المناطق في تنزانيا التي تستضيف مخيمات اللاجئين والأعداد الضخمة من اللاجئين. فبغض النظر عن التأثير الإيجابي أو السلبي على المنطقة المحلية، فإن ذلك سيتسبب في تغيرات في ديناميكيات المنطقة وخاصة في البنية الأساسية والأسواق.
- يمكن للعودة إلى سياسة انفتاح نيريري أن تعمل على التخفيف من أي تأثير سلبي مستقبلي للاجئين على تنزانيا. إن شهادات ودراسات اللاجئين الذين اندمجوا في المجتمع التنزاني لم تثر من تلقاء نفسها نفس القلق الاقتصادي مثل أولئك الذين وُضعوا في مخيمات اللاجئين. لذلك فإن السياسة التي من شأنها أن تسمح ببعض الاندماج للاجئين، كما كان الحال قبل فترة التسعينيات، يمكنها التخفيف من الديناميكية بين السكان المحليين واللاجئين بالإضافة إلى تعزيز المساهمات الإيجابية من اللاجئين في المجتمع.

بينما تواصل تنزانيا جهودها لإغلاق مخيمات اللاجئين والحد من عدد اللاجئين داخل حدودها، يجب على حكومتها أن تنظر في نتائج أعمالها وسياساتها مع الأخذ في الاعتبار أن دور اللاجئين في الاقتصاد ليس مفهومًا تمامًا. وإذا كانت هذه الإجراءات تستند إلى مقدمات منطقية خاطئة ومعلومات مضللة فإن الاستراتيجيات الحالية يمكن أن تضر بالاقتصاد بدلاً من ضمان استقراره. إن النظر بصورة شاملة في التأثيرات السلبية والإيجابية هو الذي يتيح اتخاذ القرار الفعال لسياسات البلد ومستقبل اقتصادها.

باتريشيا أونغبن (ongpinp@gmail.com)
حاصلة على درجة الماجستير في العلاقات الدولية وتعمل كمستشار لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١. روتينوا، بي (٢٠٠٣) تأثير وجود اللاجئين في شمال غرب تنزانيا. مركز دراسة الهجرة القسرية، جامعة دار السلام
http://www.grandslacs.net/doc/3765.pdf
٢. ويتاكر، بي إي (٢٠٠٢) «اللاجئون في غرب تنزانيا: توزيع الأعباء والمزايا بين المضيفين المحليين» جريدة دراسات اللاجئين، ١٥ (٤).
٣. روتينوا، بي (٢٠٠٣) المرجع السابق.
٤. ياكوبسين، كي (٢٠٠٢) «هل من الممكن أن يفيد اللاجئون الدولة؟ موارد اللاجئين وبناء الدولة الأفريقية» جريدة الدراسات الأفريقية الحديثة، ٤٠ (٤)، ٥٧٧-٥٩٦.
٥. أليكس-غارسيا، جي (٢٠٠٧) آثار تدفقات اللاجئين على سكان البلد المضيف: دلائل من سلسلة ورقات عمل تنزانيا: قسم الاقتصاد بجامعة مونتانا:
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=836147
٦. للحصول على مناقشة أوفى أنظر بي أونجبين «اللاجئون في تنزانيا ـ مصدر قوة أم عبء»، جريدة التنمية والتحول الاجتماعي
http://tinyurl.com/OngpinTanzania

موارد اللاجئين: التاميل السريلانكيون في الهند

إنديرا ب. رافيندران

يوفر أحد مجتمعات اللاجئين السريلانكيين مساعدات فورية ومستدامة للمجتمع الهندي المضيف له في ساعة الشدة.

كانت كارثة إعصار تسونامي التي ضربت المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤ قد سببت دماراً في ولاية تاميل نادو الهندية الجنوبية، وقتلت أكثر من ٦٠٠٠ نسمة وأدت إلى نفوق الآلاف من الماشية، كما اكتسحت مئات الفدادين من الأراضي الصالحة للزراعة. وتأثراً بمحنة المجتمع المُضيف لهم، واعترافاً بالجميل الذي قدموه لهم خلال سنوات طويلة من اللجوء، قامت إحدى مجموعات اللاجئين التاميلية السريلانكية والمعروفة باسم منظمة إعادة تأهيل لاجئي إيلام (OfEER) بتعبئة وحشد فرقها ومتطوعيها لمساعدة المجتمعات الساحلية التي ضربتها الكارثة من خلال جهود الإغاثة والتعافي.

ويُعد التاميل السريلانكيين، والذين حطوا في ولاية تاميل نادو على عدة مراحل، من بين أقدم تجمعات اللاجئين في العالم. فالكثير منهم بدءوا هجرتهم بعد مذابح عام ١٩٨٣ التي قتلت أكثر من ٣٠٠٠ تامليا في كولومبو وغيرها من المناطق؛ وقد فرت تجمعات لاحقة من اللاجئين من الهجمات العنيفة للحكومة أو جماعة نمور تاميل إيلام للتحرير (LTTE). وتعد تاميل نادو موطناً كذلك للتاميل عديمي الجنسي من ذوي الأصول الهندية الذين حرموا من حق المواطنة بموجب قانون المواطنة في سيلون لعام ١٩٤٨.

وقد تم إنشاء منظمة إعادة تأهيل لاجئي إيلام١ - والتي جاء إنشاءها لتكون مصدراً للموارد يديره اللاجئون ولصالح اللاجئين – في عام ١٩٨٤ من قبل أحد المحامين البارزين السريلانكيين في مجال حقوق الإنسان. واليوم حققت المنظمة لنفسها وجوداً في كل مخيم من مخيمات اللاجئين البالغ عددها ١١٧ مخيماً في أنحاء تاميل نادو، وهي تقدم خدمات استشارية وبرامج لتنمية المهارات القيادية وتمكين النساء وإدارة الكوارث والتدريب على الإسعافات الأولية والتوعية بالحقوق الإنسانية والقانونية، إلى جانب خدمات أخرى كثيرة.

ورغم عجزها عن المساعدة بتقديم جهود الإغاثة في وطنها الأصلي بعد ضربة إعصار تسونامي، أرادت المنظمة تقديم المساعدة للمجتمعات الهندية المتضررة.

إنديرا رافيندران

موظفو أوفر مع متطوعين هنود خارج مركز مجتمعي في مقاطعة ناغاباتينام

وقد كانت حكومة ولاية تاميل نادو مترددة في البداية في قبول خدمات اللاجئين، والذين كانوا هم أنفسهم يعانون من نقص الموارد. وقد أوضح قادة المنظمة بأن اللاجئين يستحقون الفرصة في التعبير عن امتنانهم في هذه اللحظة الحرجة لسكان تاميل نادو والذين وفروا اللجوء لهم وقاموا بضيافتهم على مدى عقدين من الزمان. وقد كانوا مدفوعين في ذلك بالمفهوم الذي يطلق عليه (سينشوتوكادان) – وهو مفهوم له احتفاء خاص في الأدب والتقاليد التاميلية – والذي يمكن ترجمته بعبارة 'دين العرفان بالجميل'. وقد مس هذا الأمر وتراً حساساً لدى الحكومة المُضيفة، وسرعان ما مُنحت المنظمة الحق في توفير جهود الإغاثة.

وبهذه الطريقة، أصبح الرجال والنساء النازحين أشخاصاً يمثلون موارد لا تقدر بثمن، حيث استطاعوا تقوية مجتمعاتهم المضيفة وأنفسهم أيضاً أثناء تقديم الإغاثة. وهكذا مد طلاب اللجوء السابقون الآن يد مساعدتهم للسكان الذين نزحوا بسبب الفيضانات، وقد اكتسب الناجون من كارثة تسونامي بدورهم دروساً في القيادة من اللاجئين وقاموا بتمريرها إلى الآخرين في كفاحهم نحو التعافي من الكارثة. وبعد ذلك بخمس سنوات، ظلت مجموعة قليلة من المنظمات لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة تعمل مع المتضررين من الكارثة، وفي بعض القرى، كانت المنظمة التاميلية هي المنظمة غير الحكومية الوحيدة العاملة ذات التواجد المستمر. وقد لاقى متطوعو المنظمة مودة واحتراماً في المناطق التي تعافت من الكارثة، وقد مكن هذا التفاعل والتعاون السكان في المجتمع المضيف من تجاوز أي مخاوف من 'اللاجئين' أو 'الأجانب'.

وفي البداية، أرسلت المنظمة وحدات طبية ووحدات للصحة العامة إلى ملاجئ تسونامي. وبالتزامن مع هذا، تم البدء في تقديم الخدمات الاستشارية للأفراد والمجموعات الصغيرة. وبعد تقييم الاحتياجات طويلة الأمد والوقوف على أي ثغرات في عمليات الإغاثة، اتخذت المنظمة قراراً واعياً بتنفيذ نماذج من برامج مخيمات اللاجئين في القرى المتضررة بتسونامي. وعلى مدار السنوات اللاحقة، عكفت المنظمة على توفير المزيد من الخدمات الملموسة، ومنها بناء مراكز مجتمعية مؤلفة من حجرة واحدة.

وسوف يكون للخدمات غير العينية للمنظمة – مثل التوعية بالحقوق والتدريب الجنساني وتقديم الاستشارات – أثر عميق على المدى الطويل. وقد كان توفير الاستشارات أحد التخصصات التي اكتسبها اللاجئون من أجل التعايش مع نمط الحياة في المخيمات. وخلال الأسابيع القليلة الأولى بعد كارثة تسونامي، قام المستشارون من المنظمة بزيارة كل أسرة على حده في الملاجئ، وواصلوا العمل معهم أيضاً بعد انتقالهم لمساكن دائمة.

وقد اختارت المنظمة عن وعي العمل داخل المناطق المهمشة والمشاركة مع المجتمعات المهمشة تاريخياً مثل الداليتيين وأفراد القبائل المحلية مثل قبائل الإيرولا. وكان الأسلوب الذي تنتهجه يركز على بناء علاقات أفضل بين الحكومة وبين العامة. وقد وضعت على رأس أولوياتها تثقيف القرى التي تخدمها بشأن الخدمات الحكومية المتوافرة لأفرادها. ومن ثم فقد اضطلع اللاجئون بدور غير معتاد في المساعدة كقناة إعلامية لتحقيق التواصل بين الحكومة المضيفة والسكان المحليين.

وللرحلة التأسيسية لمنظمة إعادة تأهيل لاجئي إيلام دلالتها المهمة، نظراً لأنها تسلط الضوء على الإمكانيات والطاقات الهائلة التي يتمتع بها اللاجئون كأفراد وكمجتمع. وبلا شك فإن الاقتران الفريد بين الظروف السياسية المواتية والقدرة على دخول المجتمع والقائم حالياً في تاميل نادو قد لا يكون أمراً متوافراً للاجئين في أصقاع أخرى من العالم. وبالحكم على أساس التأثير الذي أحدثه اللاجئون في عمليات إعادة الإعمار التي أعقبت كارثة تسونامي في الهند – خاصة نقلهم للبرامج 'من المخيم إلى القرى' – فإنهم ولابد قادرون على لعب دور شديد الأهمية في سريلانكا بعد انتهاء الصراع بها. ويواصل اللاجئون نظرتهم لإقامتهم في الهند باعتبارها إقامة مؤقتة حيث يطمحون إلى عودة دائمة ومحترمة إلى سريلانكا، وإلى امتلاك القدرة مستقبلاً على المشاركة كمواطنين كاملين في جهود إعادة بناء بلادهم التي مزقتها الحروب.

إنديرا ب. رافيندران (indirarr@hotmail.com)
مدرسة في كلية الدراسات الدولية والإقليمية المتقدمة في جامعة نورمال بشرق الصين، شنغهاي، جمهورية الصين الشعبية.

١. www.oferr.org

صدمة النزوح والتعافي منها في قبرص

بيتر لوزيوس

تشير دراسة طويلة المدى للنازحين القبارصة إلى أن أغلبهم قد تجاوز صدمة النزوح.

في عام ١٩٧٤، أي بعد قرابة ٢٠ عاماً من العنف المتقطع بين ميليشيات القبارصة اليونانيين والأتـراك القوميين ومحاولة المتطرفين من القبارصة اليونانيين تدبير انقلاب، اجتاحت تركيا قبرص واحتلت ٣٧ بالمائة من شمال الجزيرة. ورحل ١٧٠ ألف من القبارصة اليونانيين عن ديارهم في الشمال بينما رحل ٥٠ ألف من القبارصة الأتراك عن ديارهم في الجنوب وتوجهوا إلى الشمال. وكان أعضاء هاتين الجاليتين قد فروا خوفاً من استمرار العنف.

وكانت أحـداث عام ١٩٧٤ بمثابة صدمة اجتماعية ونفسية كبرى للـ١٤٠٠ قبرصي يوناني الذين كانوا يعيشون في قرية أرجاكي الواقعة في المنطقة القبرصية التي تسيطر عليها تركيا الآن. وبعدما نزحوا إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة اليونانية، شعر القبارصة اليونانيين بالاضطراب والحرمان لفترة من الزمن – ولكن ساعدهم الاستقرار السياسي والتخطيط الحكومي الفعال للطوارئ والنمو الاقتصادي السريع وكذلك جهودهم المرنة والابتكارية للتعافي على تجاوز هذه الصدمة. وبعد مرور ٣٠ عاماً، ما زال أثر الصدمة موجوداً في نفوسهم لكن أغلبهم يعتقدون أنهم تجاوزوا بفعالية "تجربة النزوح القاسية".

وبدأت دراستي المطولة لأهل قرية أرجاكي في عام ١٩٦٨ عندما كانت القرية مجتمعاً غنياً بالمزارعين. والفترات التالية التي تناولتها الدراسة هي فترة النزوح في عام ١٩٧٤، وفترة الـ١٥ شهراً الأولى من النزوح الذي حدث في عام ١٩٧٥، ثم الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٤٠٠.[1]

وقد أشارت مقارنة منظمة بين أهل قرية أرجاكي وسكان أقرب قرية غير نازحة – ركزت على الفئة العمرية من الرجال والنساء الذين وُلدوا بين عامي ١٩٣٠ و١٩٤٠ - إلى عدم وجود ارتفاع في معدل الوفيات بين النازحين بينما لوحظ ارتفاع في معدلات الإصابة المسجلة بمرض الاكتئاب ووصلت معدلات الإصابة المسجلة بأمراض القلب والأوعية الدموية إلى الضعف. وتم انتقاء هذه الفئة العمرية بالذات لأن أعمارهم كانت تتراوح بين ٣٤ و٤٤ سنة في عام ١٩٧٤، وبالتالي من المؤكد أنهم كانوا يعولون أطفالاً وفي الوقت نفسه يواجهون الأعباء المحتملة والمرتبطة برعاية آبائهم وأجدادهم المسنين. وتشير آثار المقارنة الأوسع للنتائج الصحية إلى أنه في الحالات التي تكون فيها الصدمات متعددة ومستمرة – وليست مجرد تجربة حياتية واحدة قاسية - و/أو في حالة فشل الدولة أو عدم قدرتها على تلبية احتياجات النازحين، فمن المتوقع أن تكون العواقب الصحية أشد سوءاً بكثير.

وتشير النتائج التي توصلت إليها إلى أن درجة تأثر الرجال كانت مماثلة لدرجة تأثر النساء، ولكن بأشكال مختلفة، وأن القضية المحورية لم تكن النوع/الجنس وإنما عوامل "مسار الحياة" - أي العمر وقت النزوح وعدد المعالين. إذ تبين أن الأطفال هم الأقل تضرراً من النزوح.

أما كبار السن فقد شعروا بالاضطراب لكنهم كانوا أقل قلقاً من أبنائهم لأنهم وفقاً للثقافة القبرصية كانوا قد سلموا أبناءهم زمام المسؤولية الاقتصادية فلم يكن من المتوقع منهم القيام بأي جهود اقتصادية جديدة. وكانت الدولة القبرصية تقدم المعاشات التقاعدية للمسنين من قبل عام ١٩٧٤، فكان ذلك أحد عوامل الحماية المهمة.

وفي الـ ١٥ شهراً الأولى من النزوح، قامت الكثير من أسر قرية أرجاكي بتغيير مكان إقامتها أربع أو خمس أو ست مرات، حيث عاشوا في البداية في أماكن مكدسة للغاية ثم وجدوا بعد ذلك مساكن مؤقتة كانت أقل تكدساً. واستقرت هذه الأسر في أكثر من ٢٥ موقعاً في البلدات والقرى الرئيسية في منطقة جنوب قبرص التي تسيطر عليها الحكومة، حيث كان واحد من كل أربعة قبارصة يونانيين شخصاً نازحاً. وبعدما رحل القبارصة الأتراك عن المنطقة الواقعة تحت سيطرة اليونان بسبب مخاوفهم الأمنية المبرَرة، كان اليونانيون الوافدون يجدون في بعض الأحيان مساكن وأراضي خالية كانت ملكاً للقبارصة الأتـراك - إلا أن الكثيرين غيرهم عاشوا في كراجات وأكواخ لمدة وصلت إلى أربعة أعوام.

ونفذت الحكومة القبرصية اليونانية (المعترف بها دولياً كحكومة قبرص) سلسلة من خطط الطوارئ لمواجهة التحديات التي أوجدها النزوح وفقدان الأراضي الزراعية والمساكن والقدرات الصناعية. إذ مُنح المزارعون النازحون إعفاء من الديون التي كانت مستحقة عليهم قبل الحرب وكذلك قروض بلا ضمانات ليستمروا في ممارسة الزراعة. كما تم تشغيل موظفي الحكومة النازحين ولكن بأجور

"الأجيال" والفئات العمرية

على الرغم من أن الكثير من الكتابات حول اللاجئين والنازحين داخلياً تشير إلى "الجيل" الأول أو الثاني أو الثالث، فإن ذلك غالباً ما يتم بشكل عرضي، على افتراض أن القارئ يعرف المقصود بذلك. وتشير دراستي إلى الحاجة إلى مزيد من الوضوح التحليلي والدقة.[2] فإذا كان "الجيل" يعني الآباء وأبنائهم، فإن أية جماعة طبيعية من النازحين ستضم، على سبيل المثال، آباءً في الـ٧٥ من العمر لديهم أبناء في الـ٥٠، وآباء في الـ٥٠ لديهم أبناء في الـ٢٥، وآباء في الـ٢٥ لديهم أبناء تحت سن الخامسة. وبشيء من التأمل نجد أن التأثير الذي يخلفه النزوح على الشخص البالغ من العمر ٧٥ عاماً و٥٠ عاماً و٢٥ عاماً في الغالب سيختلف من الناحيتين الاجتماعية والنفسية. إذ يكون الشخص البالغ من العمر ٧٥ عاماً قد مضت سنوات عمره وبطبيعة الحال يتحمل أبناؤه مسؤولية إعالته، بينما يكون الشخص البالغ من العمر ٢٥ عاماً أمامه مهمة رئيسية هي إعالة أسرته.

وفي حالة أن يكون المعنى المقصود لكلمة "الجيل" هو الفترة الزمنية البالغة ٣٠ عاماً، فهذا المعني لا يبين ما وجه التشابه بين طفل نازح في الخامسة من عمره وبين أم لأربعة أطفال تبلغ من العمر ٣٥ عاماً، باستثناء تعرّض كليهما للنزوح. وحتى في حالة استخدام كلمة "الجيل" بشكل فضفاض لتقسيم جماعة معينة إلى فئات عمرية لكل ٣٠ سنة فإن هذه الفترات الزمنية الطويلة تضم أشخاصاً عليهم التزامات اجتماعية شاسعة الاختلاف.

لهذه الأسباب فضّلْت استخدام المفهوم الديموغرافي للفئة العمرية - وهنا يقصد بها مجموعة الأشخاص الذين يولدون خلال فترة محددة من السنوات - لفحص القضايا الصحية للنازحين. كما يفضل علماء الأوبئة أيضاً التحليل على أساس الفئة العمرية باعتباره أكثر دقة من فكرة "الجيل" غير الواضحة.

مخفضة. وكان على رجال الأعمال تسديد الديون التي كانت مستحقة عليهم قبل الحرب بينما حصلت ورش الحرفيين والشركات الصغيرة على قروض إعادة البدء. ورأت الدولة في النازحين مورداً للتنمية مدعوماً برأس مال بشري، وليس عبئاً اقتصادياً، فأعادت تشغيلهم في عدد من مشاريع البنية التحتية - كالطرق والمطارات وبشكل خاص في إعادة إسكان اللاجئين. واستجاب القبارصة اليونانيون النازحون بكل نشاط وفي غضون ثلاث سنوات شهد معدل البطالة انخفاضاً كبيراً.

لاجئو قرية أرجاكي والعمل

استطاع بعض مزارعي قرية أرجاكي أن يأخذوا بعض الآلات - كالجرارات والمقطورات والشاحنات - معهم عندما فروا من القرية، مما سمح لهم بزراعة الأراضي في الجنوب. إذ وجد بعضهم أراض تركية مهجورة؛ واستأجر البعض الآخر أراض مملوكة لليونانيين؛ وحصل البعض الآخر على تصريح بزراعة أراض مملوكة للدولة. وكان من السهل إعادة توظيف سائقي المقطورات والجرافات الذين أخذوا معهم الآلات من منطقة الحرب، وحتى الذين لم يأخذوا آلاتهم معهم كانت مهاراتهم مطلوبة كذلك. وكانت المرونة إحدى استراتيجيات التكيف الرئيسية. إذ تحول المزارعون من زراعة المحاصيل الشجرية طويلة الأمد إلى زراعة الخضراوات قصيرة الأمد، حيث استخدموا الأغطية البلاستيكية بشكل مبتكر في صنع "الصوبات الزجاجية" لجذب الأسواق الموسمية، كما تحول بعضهم إلى تربية المواشي بكثافة لأنها لا تتطلب سوى مساحة صغيرة من الأرض ورأس مال متواضع.

وسعى بعض المهنيين المتخصصين في مجالات مثل الطب والمحاماة إلى إيجاد عمل واستمر البعض الآخر في عملهم. وكان النجاح الباهر حليف بعضهم، بينما تقاضى البعض الآخر أجوراً متواضعة من العمل الحكومي. كما أسس بعض المدرسين منشآت للتعليم الخاص، حيث يعملون بعد انتهاء دوام عملهم الحكومي.

أما الذين كانوا بحاجة إلى أجور وفي الوقت نفسه يفتقرون إلى المهارات التخصصية أو رأس المال، فقد بحثوا في عدة اتجاهات. إذ تعمل مجموعة من نساء قرية أرجاكي - اللاتي لم يسبق لبعضهن امتهان أعمال مدفوعة الأجر – منذ سنوات عديدة في أنشطة تقام من المنزل (مثل صناعة اللاسيه وإنتاج الطعام المطهو) أو في الصناعات الخفيفة مثل تغليف الفواكه والخضروات، فيما عملت أخريات في قطاع السياحة كعاملات نظافة. كما عمل الرجال كطهاة وسائقين وفي الحانات، بينما اتجه الرجال المتعلمون الأصغر سناً إلى العمل كبائعين.

وأنشأ الكثير من أهل أرجاكي مشاريع مختلفة – حانات ومطاعم ومقاهي وشركات لتأجير السيارات ومخابز. كما جمع بعضهم بين وظيفة إدارية متواضعة وعمل آخر يقومون به في المنزل، كالعمل في الخياطة لفترة دوام جزئي. واشترت إحدى الأسر العاملة في الزراعة قطعة أرض سكنية في نيقوسيا ثم باعتها بعد ذلك بسعر مُربح، فأعادت استثمار الربح في زراعة الزهور. كما قام معلم شاب باستثمار أمواله في إنشاء كلية تولى إدارتها ابن عم زوجته بجدارة وقد شهد استثماره انتعاشاً.

بيتر لويزوس

زوجان من أرغاكا مع طفلهما، ١٩٧٥

العوامل التي خففت من حدة التشتت

في قرية أرجاكي كانت أربعة من بين كل خمس زيجات بين أشخاص وُلدوا في قرية أرجاكي. وكان الناس يعتبرون قريتهم مكاناً تتداخل فيه العلاقات ويزخر بالحياة الاجتماعية، ولكن هذا بالطبع لا يعني أنه لم تكن هناك صراعات ومنافسات اجتماعية. وعندما فر الناس من القرية، كان فرارهم غير مخطط أو منسق، وكانت الأسرة المكونة من ثلاثة أجيال هي الوحدة الرئيسية للفرار وإعادة التوطين، لذا انتهى الأمر ببعض الأشقاء المتزوجين إلى الإقامة في مجتمعات مختلفة، غير أنهم سعوا أحياناً إلى التجمع مرة أخرى في مناطق قريبة من بعضهم البعض. وعلى الرغم من أن هذا التشتت كان ملموساً بقوة، فقد ساعدت التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي حدثت بمرور السنوات في التخفيف من حدة هذه الخسائر الاجتماعية. ففي فترة ما قبل الحرب، على سبيل المثال، لم تكن غالبية الأسر تملك هاتفاً ولكنه مع الوقت أصبح موجوداً في معظم المنازل. وينطبق الشيء نفسه على السيارة، حيث كان امتلاكها رفاهية ثم أصبحت عنصراً أساسياً في معظم الأسر. وقد أدى هذان التطوران إلى تسهيل التواصل الاجتماعي بين الأهل والأصدقاء المشتتين. ثالثاً، فبعدما أصبحت حياة أهل أرجاكي أكثر استقراراً وأقل فقراً، صار بإمكانهم الالتقاء ببعضهم البعض في أعراس ومآتم القرية. وأخيراً، فقد كانت هناك عدة مناطق يتركز فيها أهل أرجاكي السابقون، مما خلق نماذج مصغرة من القرية.

وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي للقادة السياسيين والمعلمين يسعى إلى جعل طلاب المدارس في قبرص منذ عام ١٩٧٤ يتخذون موقفاً عدوانياً لاستعادة "الأراضي المفقودة،" فإن البحث الدقيق يشير إلى أن الأشخاص الذين كانوا في سن المدرسة الابتدائية في عام ١٩٧٤ يستطيعون التمييز بوضوح بين ما عاناه آباؤهم بسبب النزوح وبين تجاربهم الشخصية. إذ أنهم كوّنوا صداقات ووجدوا عملاً وأسسوا بيوتاً في جنوب قبرص، ويختلف موقفهم من مسألة "العودة" عن موقف آبائهم. فقد أظهر الأشخاص الذين نزحوا بعد سن البلوغ ارتباطاً عاطفياً أكبر بالماضي، أما الذين نزحوا في الطفولة المبكرة أو وُلدوا بعد عام ١٩٧٤ لآباء نازحين، فهُم أكثر توجهاً نحو المستقبل. وفي حين أنهم يشاركون آباءهم الإحساس بالظلم ويتحدثون بلغة "حقوق الإنسان" التي تحافظ على استمرارية مطالبات التعويض، فإنه لم تظهر عليهم علامات الصدمة النفسية.

بيتر لويزوس (P.Loizos@lse.ac.uk) هو أستاذ فخري في الأنثروبولوجي بكلية لندن للاقتصاد (www.lse.ac.uk)

١. انظر بيتر لويزوس (٢٠٠٨) صلابة الإرادة: النزوح وسبل العيش والصحة في قبرص. دار برغان للكتب.
http://www.berghahnbooks.com/title.php?rowtag=LoizosIron
٢. انظر «صلابة الإرادة» للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

الاندماج المحلي للاجئين في صربيا

ميلوش ترجان وديان كلادارين

من خلال إيلاء عناية خاصة لتعزيز سبل العيش والاعتماد على الذات، تأمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتمكن من الإنهاء التدريجي لبرنامج المساعدات الذي طال أمده.

لقد كانت حالة اللاجئين البوسنيين والكروات في صربيا من بين الحالات الخمس التي تَحدَد أنها بحاجة إلى الدعم عندما أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادرة خاصة بشأن حالات اللجوء المطولة في عام ٢٠٠٨. و في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ عُقد اجتماع رفيع المستوى في جنيف بين المفوض السامي ووفد صربي اتفق خلاله الطرفان على بذل جهد أخير لضمان توصل اللاجئين المتبقين في صربيا إلى حل دائم، إما من خلال العودة أو الاندماج المحلي، بحيث يكون قد تم التوصل إلى حل نهائي لهذا الوضع بعينه خلال مدة لا تتجاوز عامين.

وعلى الرغم من مرور ١٣ عاماً على انتهاء القتال في غرب البلقان، إلا أنه لا يزال هناك نحو ٣٦١ ألف نازح وحوالي ١٠٠ ألف لاجئ في كل من صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، منهم ٩٦ ألف في صربيا وحدها. وقد رحل نحو ١٤٠ ألف لاجئ عن صربيا وعادوا إلى بلدانهم الأصلية خلال العقد الماضي، بينما أُعيد توطين ٥٠ ألف شخص في بلدان ثالثة. أما غالبية اللاجئين في صربيا فقد قرروا الاندماج محلياً.

وقد استمرت عملية الاندماج المحلي للاجئين في صربيا لأكثر من عقد من الزمن. إذ سمحت صربيا بتجنيس اللاجئين في عام ١٩٩٧. وتم تعديل قانون المواطنة عدة مرات بعد ذلك ويعتبر الإطار القانوني الحالي إطاراً ليبرالياً إلى حد بعيد. ولكن التجنيس ما هو إلا عنصر واحد. فالاندماج المحلي هو أيضاً عملية اقتصادية ينبغي أن يقل فيها اعتماد اللاجئين تدريجياً على مساعدة الدولة وأن يحققوا الاعتماد على الذات. وأخيراً، فهي عملية اجتماعية وثقافية تتيح للاجئين المساهمة في الحياة الاجتماعية لبلد اللجوء.

وتقدم كل من "استراتيجية صربيا الوطنية لحل مشاكل اللاجئين والنازحين داخلياً" (٢٠٠٢) و"ورقة استراتيجية الحد من الفقر" (٢٠٠٣) مبادئ توجيهية واضحة وتوفر أساساً متيناً لتحقيق التقدم في عملية اندماج اللاجئين في صربيا. وتركز الاستراتيجية الوطنية على تعزيز عودة اللاجئين إلى كرواتيا والبوسنة والهرسك، وكذلك عودة النازحين داخلياً إلى كوسوفو، وتعزيز الاندماج المحلي عبر معالجة المشاكل المتعلقة بالإسكان (بما في ذلك إغلاق المراكز الجماعية)، وتسهيل الحصول على فرص عمل والتعامل مع الجوانب القانونية والمتعلقة بالممتلكات لعمليتي الاندماج المحلي والعودة إلى الوطن.

"حياتنا ليست حياة عادية! كل جوانب حياتنا صعبة، فلقد فقدنا منازلنا وممتلكاتنا بينما يهجرك أطفالك حالما يكبرون، إنه وضع لا يحتمل" فينكا كولونجيا، صربية من كرواتيا أصبحت لاجئة في الصرب منذ ١٣ عاماً (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)

الإسكان

لقد وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في صربيا عدداً من البرامج لإدماج اللاجئين محلياً، لا سيما في قطاعي الإسكان والعمل. فقد تم استثمار أكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي في مشاريع الاندماج، منها ٣٠ مليون دولار أمريكي لمشاريع الإسكان فقط. وخلال التسعينات، تعرّض نظام الإسكان الحكومي الذي أُنشئ في عهد الاشتراكية للتدمير المتعمد على يد النظام الحاكم. لذلك وجهت المفوضية، بصفتها المنظمة الدولية الوحيدة العاملة في صربيا في ذلك الوقت، أولى مشاريعها الإسكانية نحو تلبية احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً بين الفئة التي حازت على اهتمامها (سكان المراكز الجماعية) وكذلك المقيمين في مساكن خاصة، الذين سيكون بإمكانهم تدبير سكن خاص بهم لو أنهم تلقوا بعض الدعم.

ويمتلك القطاع الخاص في صربيا أكثر من ٩٠ بالمائة من المساكن الموجودة في سوق الإسكان. ومن المؤسف أن امتلاك سكن خاص لا يزال أمراً صعب المنال لمعظم اللاجئين. إذ أشارت دراسة أجرتها مفوضية اللاجئين في صربيا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ إلى أن ٢٩,٥ بالمائة فقط من اللاجئين في جمهورية صربيا يملكون سكناً خاصاً بهم. أما النسبة الأكبر من اللاجئين (٤١,٧٥ بالمائة) فيعيشون في شقق أو منازل مؤجرة حيث ينفقون جزءاً كبيراً من دخلهم الشهري على الإيجار، بينما يعيش ١٩,٧٥ بالمائة منهم مع أفراد العائلة أو الأصدقاء. ويعيش في المراكز الجماعية ١,٥ بالمائة، ويقيم ٦ بالمائة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية وغيرها من أشكال الإسكان الاجتماعي، بينما يعيش ١,٥ بالمائة في أشكال أخرى من السكن.

وفي الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٤، تم تنفيذ مشروع واسع النطاق لبناء منازل فردية وأبنية سكنية للاجئين. وظهرت عدة مفاهيم جديدة للإسكان تتوافق مع الوثائق الاستراتيجية التي نشرتها الحكومة والتي زادت من اهتمام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة. واستناداً إلى تجارب ونماذج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تولت المفوضية الأوروبية تنفيذ سلسلة من المشاريع من خلال "برنامج الجماعة الأوروبية لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وإحلال الاستقرار" (CARDS)١ في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. وخلال نفس الفترة، نفذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية برنامجاً اسكانياً مبتكراً مولته الحكومة الإيطالية لدعم قدرات مجموعة من هيئات الإسكان البلدية على المستوى المحلي. وفي الوقت نفسه، وفي ظل غياب سياسة وطنية للإسكان، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها لاستكشاف إمكانية تطوير نماذج إسكانية جديدة. وأسفرت هذه الجهود المتواصلة عن تطوير نموذج "الإسكان الاجتماعي في بيئة داعمة" الذي يعتمد بشدة على الموارد المحلية ويشمل شراء بيوت قروية للحالات الموجودة في الريف وتقديم قروض صغيرة لشراء مساكن. وقد أظهرت هذه التجربة ما يمكن تحقيقه من خلال التعاون والتنسيق بين كل أصحاب المصلحة الدوليين (سواء في المجال الإنساني أو التنموي) والحكومة المحلية والمركزية والمجتمع المدني – والأهم من ذلك، من خلال مشاركة اللاجئين أنفسهم في عملية الإعداد وصنع القرار.

وقد أدت هذه البرامج والمبادرات إلى تحسن بطيء لكن مطرد في هذا القطاع. فهناك زيادة في معدل ملكية المساكن وانخفاض في عدد اللاجئين الذين يقيمون مع العائلة أو الأصدقاء، مقارنةً بالفترة التي تم فيها تسجيل اللاجئين في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ومن المثير للدهشة أن عدد اللاجئين الضعفاء في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والإسكان الاجتماعي قد زاد، والسبب الرئيسي في ذلك هو مشاريع الإسكان الكبيرة التي نفذتها الوكالة الأوروبية للتعمير وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهم، وخفضت هذه المشاريع أيضاً نسبة اللاجئين المقيمين في المراكز الجماعية.

العمل

لكن الاندماج المحلي للاجئين والحفاظ على تماسكهم الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع هما عملية طويلة ومعقدة للغاية. فليس كافياً أن تمنح اللاجئين الجنسية الصربية ونقدم لهم حلولاً للسكن. من أهم الشروط لعيش حياة كريمة الحصول على عمل ومصدر ثابت للدخل. وأحد القيود الرئيسية التي تواجهها الحكومة الصربية في بحثها عن حلول لأزمة اللاجئين تقوم على الاندماج المحلي هو ضعف الاقتصاد الذي لا يزال في مرحلة انتقالية وازداد سوءاً بعد الأزمة المالية العالمية الحالية.

والمؤشر الرئيسي لضعف اللاجئين هو ارتفاع معدل البطالة. فمقارنةً بمعدل البطالة بين سكان البلد المضيف، والذي يبلغ حوالي ٢٠ بالمائة، نجد أن معدل البطالة بين اللاجئين يصل إلى قرابة ٣٣ بالمائة. كما يعاني ما يقرب من ٦٦ بالمائة من اللاجئين المقيمين في المراكز الجماعية من البطالة.

وبسبب ارتفاع معدل البطالة في صربيا يواجه الكثير من اللاجئين صعوبات في العثور على وظائف أو إنشاء مشاريع مدرة للدخل خاصة بهم لأنهم لا يملكون المهارات المناسبة. لذا نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجاً للتدريب المهني يستهدف بشكل مباشر اللاجئين الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً من الناحية الاجتماعية.

أما للاجئين الذين يملكون روح المغامرة في المشاريع التجارية، فقد أنشأت المفوضية الصندوق الدوار للقروض الصغيرة الذي تديره مؤسستان محليتان مستقلتان للتمويل الصغير نجحتا في تنفيذ أنشطة ائتمانية صغيرة للاجئين والنازحين داخلياً من كوسوفو من خلال محفظة قيمتها ٥ ملايين دولار.

حقوق الإنسان

لا بد أن يجري البحث عن حلول دائمة للاجئين في إطار حقوق الإنسان. لذا تتبع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نهجاً قائماً على الحقوق، إيماناً منها بأنه يمكن للاجئين الاعتماد على أنفسهم بشكل أسهل لو توفرت لهم إمكانية الحصول على كامل حقوقهم الإنسانية. لذلك، فإن استعادة الحقوق في البلدان الأصلية هي ضرورة أساسية ليس لعودة اللاجئين إلى ديارهم وحسب وإنما لاندماجهم محلياً كذلك. وقد حققت هذه العملية نجاحاً في البوسنة والهرسك حيث سمح الإطار القانوني بالاستعادة الكاملة لحقوق الملكية. ويتجلى هذا الأمر في عدد اللاجئين الباقين في صربيا، حيث لم يبق سوى ١٠ بالمائة من لاجئي البوسنة والهرسك الذين سُجلوا في عام ١٩٩٦. وفي الوقت نفسه، لا يزال الوضع في كرواتيا غير مبشر للاجئين، وهو أحد الأسباب الرئيسية لبقاء ٧٠ ألف لاجئ كرواتي مسجلين في صربيا.

مفوضية الأمم المتحدة للاجئين/ إم باكوفيتش

"لم أعد أفكر في المستقبل! من المستحيل التخطيط لأي شيء في حياتي. أشعر كما لو أني قد وقعت في فخ لا مجال للنجاة منه في مثل هذه الأوضاع." ميليو ميليتش، لاجي بوسني يعيش في ريباني في دولة الصرب.

الخاتمة

إن نجاح برامج الإسكان والعمل، فضلاً عن إمكانية حصول اللاجئين على حقوقهم في بلدانهم الأصلية، هو أمر حيوي لنجاح الاندماج الذي يشكل بدوره الأمل الأكبر لتحديد مصير اللاجئين الذين طال لجوءهم في صربيا. والآن وقد أصبحت حالات اللجوء المطولة تحتل مكاناً بارزاً في الأجندة الإنسانية الدولية نحن نأمل ألا تضيع هذه الفرصة وأن تنتهي قصة اللاجئين في صربيا بنهاية سعيدة، لتكون مثالاً جيداً يحتذى به في حالات اللجوء المطولة الشبيهة في أماكن أخرى من العالم.

ميلوش ترجان (TERZAN@unhcr.org) هو مساعد مسؤول البرامج وديان كلادارين (KLADARIN@unhcr.org) هو مساعد مسؤول الحماية لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في صربيا (http://www.unhcr.org.yu).

١. http://tiny.cc/EC_CARDS

النزوح واللامركزية والتعويض بعد النزاعات في البيرو

غافِن ديفيد وايت

من خلال إيلاء عناية خاصة لتعزيز سبل العيش والاعتماد على الذات، تأمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتمكن من الإنهاء التدريجي لبرنامج المساعدات الذي طال أمده.

تحتاج بيرو إلى تحسين التخطيط والاستثمار ليكونا أكثر فعالية حتى تستطيع تلبية احتياجات النازحين داخلياً الذين طال أمد نزوحهم وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

منذ انتهاء صراعها الداخلي في عام ٢٠٠٠، عكفت بيرو على دمج التشريعات الإنسانية في القانون الوطني وحاولت من خلال اللامركزية الإقليمية مواجهة تفشي مستويات الفقر الذي أشعل حركة التمرد الماوية في عام ١٩٨٠. وعلى الرغم من هذا التقدم الذي تحقق، فإنه لم يُبذَل حتى يومنا هذا سوى القليل من الجهد المنسّق لمساعدة هؤلاء الذين تعرضوا لأكبر قدر من المعاناة أثناء الصراع والذين لا يزالون الأكثر تهميشاً –وهُم النازحون داخلياً الذين طال أمد نزوحهم. لذا فإن التخطيط الفعال من خلال عملية التعويضات لا يؤدي إلى استعادة العدالة فحسب بل ويحقق كذلك فوائد ملموسة تسهم في تنمية البلاد.

فقد نزح أكثر من ٦٠٠ ألف شخص داخل بيرو خلال الثمانينات والتسعينات نتيجة للصراع المسلح بين الحكومة وجماعات الدفاع الذاتي وقـوات المتمردين التابعة لحركة" الدرب الساطع "وحركة" توباك أمارو الثورية "،بينما تعرّض ٦٩٠٠٠ شخص للقتل أو الاختفاء. وكان الـصراع قد اشتعل إثـر حملة طالبت بزيادة الإصـلاح الزراعي وتوسيع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ،رداً على وجود نظام لتوزيع الأراضي كان من الأنظمة الأكثر ظلماً في أمريكا اللاتينية وكذلك انتشار الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي. ثم تطورت هذه القضية الأولية حتى ظهرت حركة ماوية قمعية ارتكبت انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. وكانت الحكومة بطيئة في إدراك الحجم الفعلي للصراع خلال الثمانينات ،ولكن إثر استشعار القوة الحقيقية للصراع في العاصمة في أوائل التسعينات ،نجح التحرك الحاسم من جانب حكومة فوجيمورس في مواجهة مواجهة التهديد الذي شكله المتمردون. غير أن هذا النجاح قد تحقق من خلال نظام لتعبئة الفلاحين وعبر فرض الأحكام العرفية ،مما نجم عنه انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان لا تقل عن الفظائع التي ارتكبتها قوات المتمردين.

وفي السنوات التي تلت ذلـك ،سعت الحكومة إلى التعامل بشكل ايجابي مع المـاضي .ففي عام ٢٠٠٤قدمت الحكومة قانوناً جديداً بشأن النزوح الداخلي دَمَج المعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان الدولية في الهياكل القانونية الوطنية وذلك من خلال إطار" المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي ".ويوضح هذا القانون حقوق الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم بسبب الصراع المسلح أو لأسباب أخرى ،مما يضفي الصفة الرسمية على قبول الدولة تحمّل مسؤولية منع النزوح وحماية ومساعدة النازحين - وهو تقدم واضح نحو منع حدوث أشكال جديدة من الظلم في المستقبل.

وقد أوصي التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة (TRC)لعام ٢٠٠٣ بتقديم برامج تعويض للأفراد والمجتمعات في مجالات الصحة العقلية والبدنية، وفي مجالات التعليم والدعم الاقتصادي وإصدار وثائق الهوية ،وذلك بغض النظر عن الآثار المالية الناتجة. ولكن على الرغم من القبول الواسع بأن النازحين داخلياً لا يزالون فئة ذات احتياجات خاصة، فإن استمرار نزوحهم هو دليل على الفشل في تنفيذ العمليات اللازمة للتوصل إلى حلول دائمة.

التحديات في وجه التقدم

لقد تجمدت عملية التعويضات! فعلى الرغم من نجاح جمعيات النازحين داخلياً في تسجيل النازحين داخلياً، يعاني المجلس الوطني للتعويضات من نقص في التنسيق، وفي تدريب العدادين، وفي مشاركة النازحين داخلياً. وعلى الرغم من التزام الحكومة بذلك دولياً، فإنها لم تستكمل جمع شهادات الأفراد التي ستمهد الطريق لتقديم تعويضات مالية للأفراد على أساس انتهاكات محددة للحقوق. وكانت إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق ذلك هي الإصرار على أن يقدم الأفراد وثائق تثبت المكان الأصلي الذي نزحوا منه. ودائماً ما يعجز النازحون داخلياً عن تقديم مثل هذه الوثائق، وذلك لأنهم فروا من ديارهم تحت التهديد والإكـراه، ولم يكن لديهم وقت كافٍ سوى لجمع ممتلكاتهم الأساسية. كما أدى إصرار الحكومة على أن يستكمل كل فرد مشترك في جمعية وطنية للنازحين داخلياً التسجيل الفردي للحصول على تعويض قبل بدء التعويض الجماعي إلى الحيلولة دون حصول غالبية الجمعيات على المساعدة الجماعية.

وعملية التسجيل الـفـردي هي عملية صعبة بطبيعتها، خاصة لأن نظام بطاقات الهوية لم يطبَق في جميع أنحاء بيرو إلا في الفترة الأخيرة. لذا فإن النهج الأكثر جدوى وفائدة هو التركيز على تقديم تعويضات جماعية لمنظمات النازحين داخلياً في صورة برامج لتوفير سبل العيش المستدامة تكون لها فوائد تنموية ملموسة وتعمل من خلال وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية (MIMDES)، وهي الإدارة الحكومية المسؤولة عن إيجاد حلول دائمـة. وينبغي أن يكون هناك تمييز واضح بين البرامج التي تقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية - وهي من أولويات التنمية الوطنية - وبرامج التعويضات التي تستهدف الاحتياجات المحددة للنازحين داخلياً وتدعم فكرة تحقيق العدالة للضحايا وتعويضهم. ويُعتبَر العرض الذي قدمته السلطات لجمعيات النازحين داخلياً بإنشاء مدارس جديدة ومراكز جديدة للرعاية الصحية دليلاً على عدم فهمها للقضايا الرئيسية التي تهم النازحين ولمسؤوليات الحكومة الطبيعية.

وعلى أطراف العاصمة ليما، يسكن الأحياء الحضرية الفقيرة في فيلا السلفادور وسان خوان دي لوريغانتشو نحو ٢٠٠ ألف نازح. وعلى الرغم من أن أغلبهم أتوا إلى ليما قبل أكثر من ١٥ عاماً، فلا تزال هناك مشكلة الاندماج التي طال أمدها، والتي جاءت نتيجة الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي. ويعيش هؤلاء النازحون في نفس الأكـواخ المؤقتة التي تم إنشاؤها عندما وفدوا إلى تلك الأحياء، ولا يستطيع أغلبهم الحصول سوى على المياه التي تنقلها الشاحنات والتي تصل تكلفتها إلى سبعة أضعاف تكلفة مياه الصنابير. وعندما وفد أغلب النازحين كانت كل معرفتهم تقتصر على القطاع الزراعي وهي معرفة لا تصلح في هذه المنطقة الساحلية الجافة؛ ونتيجة لذلك يعملون في المتوسط لمدة ١٤ ساعة يومياً في التجارة غير الرسمية في الشوارع وفي أعمال مؤقتة لتغطية حاجاتهم الأساسية. كما أن قدرة هؤلاء النازحين على تطوير استراتيجيات أفضل لكسب العيش تتقلص بشدة نظراً لأن ٢٥ بالمائة من سكان ليما الحاليين لا يتحدثون سوى لغة الكويتشوا بدلاً من اللغة الوطنية، وهي الإسبانية، و٤٢ بالمائة منهم أمّيون و٣٥ بالمائة منهم لم يتلقوا سوى التعليم الابتدائي.

وتظهر الفجوة بوضوح عند النظر في هياكل الحماية الـواردة في المبادئ التوجيهية والمتعلقة بإعادة التوطين وإعادة الإدماج والتنفيذ الفعلي. إذ يجب أن تتضمن المساعدة توفير فرص الحصول على الموارد المالية والقروض والمشاريع المدرة للدخل، وخاصة للنساء. كما أن غياب التدخلات في مرحلة ما بعد الصراع في بيرو هو انعكاس لشح الاهتمام العالمي بإيجاد حلول دائمة لحالات النزوح المطولة - ويوضح عواقب نقص التمويل على الربط الفعال بين الإغاثة الإنسانية والتدخلات التنموية. وفي حين أن الكثير من النازحين حول العالم يقيمون في بلدان تخضع لرقابة مستمرة من الهيئات الإنسانية، فإن كثيرين غيرهم يعيشون في بلدان لا تلقى نفس القدر من الاهتمام، بلدان انتهى فيها الصراع الذي تسبب في النزوح ولكن لا يزال النازحون فيها بحاجة ماسة إلى الحماية ولا يستطيعون اختيار حلول دائمة.

الحلول الدائمة

كيف نستطيع سد الفجوة بين ما ينص عليه القانون وبين ما يمكن تحقيقه واقعياً من خلال برامج المساعدة؟ تتمثل الخطوة الأولى المهمة في تقييم كيفية ربط الحلول الدائمة والمبادرات الرامية إلى تحقيق العدالة بأولويات التنمية الوطنية. وقد كان توسيع نطاق عمل الدولة وفعاليتها من خلال اللامركزية هو بؤرة التركيز التنموي في بيرو. إذ كان نمو حركة التمرد الماوية في حقبة الثمانينات دليلاً واضحاً على الضعف النسبي للحكومة خارج قاعدة سلطتها في ليما. ونتيجة لذلك سعت الحكومة إلى زيادة تواجد المؤسسات والهيئات الحكومية في المناطق الداخلية، ولا سيما في منطقة الغابات الشمالية المعزولة ومنطقة الأنديز. ونتج عن ذلك أن أحرزت الدولة بعض التقدم في رفع نسبة الالتحاق بالمدارس إلى ٩٧ بالمائة من السكان بينما ارتفعت نسبة الوصول إلى مصادر المياه المحسنة إلى ٨٣ بالمائة بعد أن كانت ٧٤ بالمائة في عام ١٩٩٠ في ذروة الصراع.

إلا أن هذه العملية لم تخلو من المشاكل. إذ يحتاج بناء وتحسين فعالية المؤسسات المحلية إلى برامج لبناء القدرات - من خلال الجمعيات القروية على سبيل المثال - وذلك لتحسين المساءلة، وإشراك المجتمعات المحلية في العملية الديمقراطية، وتعزيز مفاهيم الهوية الوطنية. ولكن كان لهذه السياسة نتائج عكسية إذ لم يتم إيلاء عناية كافية لتحسين الفرص الاقتصادية والمساءلة وجـودة الخدمات الاجتماعية. وكان رد الفعل على ذلك أن حصلت الحركة الثورية البوليفارية على مزيد من التأييد باعتبارها خياراً أكثر جاذبية لإحداث التغيير. وهذا هو الحال في مناطق الأنديز المتاخمة لبوليفيا على وجه الخصوص، مما أدى إلى توقف الجهات المانحة الدولية في بيرو عن المشاركة في هذه العملية، منتظرة إعـادة تقييم ومراجعة سياسة التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، فبعد انتقال بيرو الأخير إلى وضعية الدول متوسطة الدخل، ستتزايد مسؤولية السلطات الوطنية عن دفع هذه العملية قدماً دون مساعدة من الغير.

ولا يزال من الواضح أن توفير فرص كسب العيش علي المستوي الإقليمي هو أمر حيوي لإنجاح عملية اللامركزية والتنمية الوطنية. فقد أدى غياب الفرص في المناطق الداخلية إلى تدفق المهاجرين الاقتصاديين إلى المراكز الحضرية بشكل مطرد خلال العقود الأخيرة، وكذلك النازحين الذين أعيد توطينهم قسراً. وفي حين أن ٦١ بالمائة من السكان كانوا يعيشون في المناطق الحضرية في عام ١٩٧٥، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٢ بالمائة في عام ٢٠٠٤، مما وضع عبئاً هائلاً على هياكل الدعم العامة والاجتماعية التي كانت في الأصل ضعيفة. ومع ذلك، فلن تكون هناك هجرة عكسية دون أن يتم تحسين الفرص الاقتصادية وإدخال مزيد من التحسينات في نظام التعليم في المناطق الريفية.

وهنا تتاح للحكومة البيروفية فرصة فريدة للوفاء بالتزاماتها تجاه النازحين داخلياً، وفي الوقت نفسه تحقيق أولوياتها للتنمية الوطنية. ويتمثل أحد الجوانب الأساسية للتنمية الاقتصادية الإقليمية في توفير الوصول إلى سوق ليما الوطنية، والذي أدى غيابه إلى عرقلة الحصول على إيرادات مرتفعة وفرص إعادة الاستثمار. وعلى الرغم من ذلك، هناك بالفعل شبكات قائمة بين السكان النازحين أنفسهم. فلا تزال الشبكات الأسرية والمجتمعية قوية منذ بدأ النزوح قبل سنوات. وتتيح جمعيات النازحين العديدة مراكز تنسيق فورية لتطوير الجمعيات التعاونية أو الشركات الصغيرة التي يمكن أن تتبادل المهارات وتستفيد من المزايا النسبية للمواقع المختلفة.

وعلى الرغم من وجود اعتقاد بأن النازحين داخلياً في بيرو لا ينتظرون سوى الحصول على التعويضات، فإن الواقع الموجود في أحياء ليما الفقيرة يشير إلى عكس ذلك. نعم فقد عانوا معاناة شديدة، ولكن لديهم الكثير من الإبداع والأفكار لإنشاء المشاريع الصغيرة التي يمكن تحقيقها على أرض الواقع والتي تقدم حلولاً دائمة لمشكلة النزوح وفوائد للنمو الاقتصادي الواسع. وقد تضمنت نماذج المشاريع إنتاج واستيراد الموالح لصناعة عصائر الفاكهة غير المتوفرة حالياً في العاصمة، وتصنيع منتجات التنظيف المنزلية باستخدام المشتقات الطبيعية الموجودة في المناطق الداخلية، وتدريب الشباب على المهارات المهنية لتزويدهم بمهارات عملية يمكن تسويقها في العاصمة. وتعد هذه المبادرات بمثابة نقاط انطلاق قيّمة يمكن للسلطات الوطنية دعمها وتوسيعها. والأهم من ذلك أن هذه الهياكل يمكن أن تفيد مجتمعات النازحين الريفية والحضرية على السواء، مما يسهم في النهوض بالأحياء الفقيرة والتنمية الاقتصادية الريفية، وهو ما يسهم بدوره في زيادة النشاط الاقتصادي بين الفقراء بشكل يعزز المزيد من التنمية الاقتصادية ويشجع على الهجرة الاقتصادية العكسية.

وهناك حاجة إلى رأس مال للوفاء بتكاليف الإنشاء الأولية. ومن الممكن تعويض نقص الأصول القابلة للتداول اللازمة للحصول على قروض المشروعات الصغيرة من خلال الاقتراض الجماعي، حيث يتحمل كل فرد المسؤولية الجماعية. ويمكن للدولة أن تطلق هذه العملية، وفاءً بالتزاماتها تجاه النازحين في صورة تعويضات جماعية تساعد على دفع تنمية المشروعات الصغيرة. وينبغي أن تبادر الجهات التنموية الفاعلة والجهات المانحة بتقديم الدعم للحكومة في تنفيذ هذه الأجندة السياسية. ومن خلال الوفاء بمثل هذه الالتزامات يمكن للدولة بناء جسور مهمة بينها وبين الطبقة الاجتماعية التي ستحدد في النهاية مستقبل الأمة. وفي حين أن بعض الجسور هي مجرد جسور رمزية فيما يخص الهوية الوطنية والرؤية الجماعية المشتركة، فإن البعض الآخر منها ستكون جسور ملموسة وتتضمن الالتزام بسيادة القانون ودمج النظام الضريبي.

وينبغي اعتبار ضرورة إيجاد حلول دائمة لمشكلة النزوح أنها فرصة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، بدلاً من وضعها على هامش الأولويات السياسية كمجرد عملية لتحقيق العدالة الإصلاحية. وبالنظر إلى المحنة الطويلة التي يعاني منها النازحون داخلياً في بيرو منذ فراراهم قبل ١٥ أو ٢٠ عاماً، يتضح أنهم أناس يستحقون هذه الفرصة.

غافِن ديفيد وايت
(gavin.david.white@undp.org) عمل مستشاراً مستقلاً في مجال تنمية المجتمع المدني لدى جمعيات النازحين داخلياً في بيرو. وهو يعمل حالياً متخصصاً في الاتصالات في مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في ألبانيا.

تمت كتابة هذا المقال بناء على تجارب شخصية وهو لا يمثل وجهة النظر الرسمية للأمم المتحدة. ويتوجه الكاتب بالشكر إلى جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان (APRODEH) والوكالة السويدية للتنمية والتعاون (COSUDE) ومنظمة النازحين بسبب العنف السياسي في مدينة السلفادور على المساعدة التي قدموها له.

فرص بناء السلام وحالات النزوح

تامي شارب وسيلفيو كوردوفا

على الرغم من تمتع اللاجئين بالمعرفة والخبرة واهتمامهم المتأصل بتسوية الصراعات الدائرة في بلدانهم، فلم يتم حتى الآن إشراكهم بالكامل كدعاة للسلام.

وتشمل فرص الاستفادة من المساهمة الممكنة للاجئين في عمليات السلام، باعتبارهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، على:

- ·تطوير آليات للمشاركة لضمان إدراج المجتمع المدني في محادثات السلام
- ·صقل مهارات الوساطة لإدخال معارف واهتمامات اللاجئين في محادثات السلام
- تعزيز القدرات لتمكين اللاجئين من المساهمة بشكل أكثر فعالية في الإنعاش الاجتماعي والاقتصادية لبلادهم.

وفي الأعـوام الأخيرة تعالت الأصـوات المطالبة بإشراك اللاجئين في عمليات السلام. ويحث الهدف الخامس من "جدول أعمال الحماية" لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – والذي يعمل على مضاعفة جهود البحث عن حلول دائمة[1]- الدول على "تسهيل مشاركة اللاجئين، بمن فيهم النساء، في عمليات السلام والمصالحة لضمان أن هذه الاتفاقيات تعترف بحق العودة وتنظر في التدابير اللازمة لتشجيع إعادة التوطين وإعادة الإدماج والمصالحة."

محادثات السلام

إن إشراك اللاجئين في محادثات السلام من الممكن أن يعزز عملية بناء السلام بطريقتين رئيسيتين، أولهما أنه يمكن للاجئين أن يساهموا في وضع اتفاقيات سلام تتناول أسباب ونتائج الـصراع بشكل أشمل. ثانياً، يستطيع اللاجئون المساعدة في تنفيذ الاتفاقيات. ومع ذلك، فإن إدراج اللاجئين في محادثات السلام لا يزال بعيداً كل البعد عن أن يكون عرفاً راسخاً من أعراف صنع السلام.

غير أن المشاركة الموسعة، ما لم يتم تخطيطها بعناية، يمكن أن تجعل المفاوضات مهمة غاية في الصعوبة أو حتى غير ممكنة. فقد تكون جماعات المجتمع المدني مسيَّسة ومنقسمة وقد يصبح من الصعب استيعاب مختلف القضايا التي يطرحونها على طاولة المفاوضات.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن معالجة كل هذه الهموم، وفي أثناء ذلك، يمكن توسيع آفاق السلام.

فعلى سبيل المثال، شارك اللاجئون البوروندیون في مفاوضات "عملية أروشا للسلام،" بدعم من المفوضية لتحديد من يمثلهم في هذه المشاورات وتسهيل إجراءات السفر، وذلك من خلال آليتين أدخلتا مصالح اللاجئين في المحادثات الرسمية وهما:

- تقديم عرض أمام لجنة رسمية مختصة بالنظر في قضايا اللاجئين، وإعداده كجزء من المفاوضات
- المشاركة في أحد المؤتمرات التي يرعاها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، مما زود عضوات الوفود الحاضرة في المحادثات الرسمية بقائمة من التوصيات.

واشتملت القضايا التي طرحها اللاجئون - والتي انعكست في النهاية في اتفاقية السلام - استعادة الأراضي والممتلكات ووضع تدابير لتأمين العودة الطوعية والآمنة للاجئين وإعادة إدماجهم في المجتمع البوروندي.

كما شارك المجتمع المدني في ليبيريا، بعد سنوات من ممارسة التأثير المكثف، مشاركةً رسميةً في مفاوضات السلام لعام ٢٠٠٣ بدعم من المنظمات الشعبية التي كانت تضم لاجئين. وساعدت هذه المشاركة على إدراج أعضاء من المجتمع المدني في الحكومة الانتقالية، ما حقق التوازن في تمثيل الفصائل المتناحرة، كما ساهمت في وضع الأحكام المتعلقة بالعدالة الانتقالية مثل تأسيس "لجنة الحقيقة والمصالحة".

ويمكن لمثل هـذه المشاركة أن تعطي زخماً لاستمرارية مشاركة المجتمع المدني في دعم بناء السلام. وقد تم بالفعل اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه في كلا البلدين. ففي بوروندي ينشط المجتمع المـدني في تنفيذ أنشطة "لجنة بناء السلام"، وفي ليبيريا وضعت مجموعة من ممثلي المجتمع المدني مسودة التشريع الخاص بلجنة الحقيقة والمصالحة، وفي الواقع قـادت هذه المجموعة العملية بأسرها.

وعـلى العكس مـن ذلـك، فـإن التغاضي عن مصالح اللاجئين يمكن أن يضر كثيراً بعمليات السلام. فمنذ فشل "اتفاقية دارفـور للسلام" (DPA)[2] حيث لم يحظ النازحون بتمثيل رسمي على

حصلت حلقة من حقلات مسلل تلفيزيوني تم إصدارها بدعم من مفوضية الأمم المتحدة للاجئين تهدف إلى التشجيع على التفاهم والتسامح في ساحل العاج على جائزة الحضور في مهرجان أبيجان السابع للسينما ضمن فئة الأفلام القصيرة. ومخرج هذه الحلقة كان جوزيف موغانغا وهو لاجئ رواندي

طاولة المفاوضات ولم يتم استشارتهم، اعترفت المفاوضات الحالية بضرورة إجراء محادثات تضم جميع الأطراف. وقد تمت بالفعل استشارة اللاجئين في تشاد والاستماع إلى مخاوفهم بشأن قضايا تتعلق بالأمن وتقييم الأسباب الجذرية ومطالبات التعويض والإدارة الأهلية.

وهـنـاك كـذلـك خطورة حقيقية أن تكون حالات اللجوء المهمَلة والمطولة، والـتـي لا تتيح للاجئين مجالاً للإسهام في الجهود المبذولة لإنهاء معاناتهم، أرضاً خصبة لمن يحاولون إقـنـاع الـلاجـئـين بحمل السلاح. إذ تشكل ظاهرة تجنيد الكبار والأطفال من قبل الجماعات المسلحة تحدياً عاماً في مستوطنات اللاجئين.

بناء السلام في المنفى

يقضي نحو ٩٨ بالمائة من اللاجئين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – وهي المنطقة التي تضم ربع لاجئي العالم - أكـثر من خمس سنوات في المنفى. ويمـكـن اسـتـغـلال هذا الوقت في تعزيز المعارف والتوجهات والمهارات الـلازمـة لبناء السلام في المستقبل. ومن الممكن أن تؤدي قلة الفرص المتاحة لمواصلة التعليم وتنمية المهارات أثناء فترات النزوح الطويلة إلى الشعور بالعجز. إذ يشكل التعليم الرسمي وبرامج التدريب المهني أهمية حيوية لضمان وجود جيل مستقبلي متعلم في الوطن الأم، وخاصة عندما يقضي اللاجئون عقوداً في المنفى. كما يساعد إشراك اللاجئين في إعداد وتقديم برامج المساعدة الإنسانية على صقل المهارات التنظيمية للمجتمع المحلي.

وعند عودة اللاجئين إلى ديارهم، يمكن أن تساعدهم هذه المهارات أيضاً في تدعيم عمليات المصالحة. ففي لومبالا نغويمبو – وهي منطقة في أنغولا مزقتها الحرب لعقود طويلة – ساعدت جمعية نسائية على إعادة بناء العلاقات بين أفراد المجتمع عن طريق تمكين العائدين من المنفى الخارجي ومن النزوح الداخلي من تقاسم مهارات الخياطة والقراءة والكتابة والحرف اليدوية التي اكتسبوها خلال فترة نزوحهم. علاوة على ذلك، استطاعت لاجئات سابقات الاستفادة من المهارات الإدارية التي اكتسبنها من الجماعات النسائية لمساعدتهن في إدارة الجمعية.

وقد تزداد نقاط الضعف داخل النسيج الاجتماعي لمجتمع النازحين خلال فترات النزوح الطويلة. وتعود معالجة هذه النقاط بمنافع كبيرة سواء في بلدان اللجوء أو بعد العودة. ويمكن التعامل مع هذه المواقف بطرق شتى، من بينها "برنامج التعليم من أجل السلام" (PEP)،[٢] الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، وهو برنامج لتعزيز المهارات اللازمة للوساطة في الصراعات يقوم على فكرة أن الجميع مسؤول عن السلام. ويتألف برنامج التعليم من أجل السلام من وحـدات تدريبية يمكن إدراجها في برامج التعليم الرسمي وكذلك في المشاريع المجتمعية التي تستهدف الكبار والشباب المتسربين من المدارس. وتولى خريجو هذا البرنامج قيادة عدد من الأنشطة السلمية التي ساهمت في تعزيز السلام، والحد من الصراعات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، وتمكين النساء. ويقوم أحد الخريجين الليبيريين الذين عادوا إلى ديارهم بتسهيل أعمال برنامج التعليم من أجل السلام كجزء من مشروع يهدف إلى تمكين المجتمع المحلي في المناطق الرئيسية في ليبيريا التي يتدفق إليها اللاجئون العائدون بعد غياب دام سنوات طويلة.

صحيفة الصباح في أبيجان/أ.ف.ب/لوسي

لجأ جوزيف موغانغا عند فراره من رواندا عام ١٩٩٤ إلى ساحل العاج. وصرح، إثر فوزه في بجائزة الحضور في مهرجان أبيجان السابع للسينما: "أنا لاجئ، وفوزي هنا هو فوز لكل اللاجئين، وفوز اللاجئين بمثل هذه الجائزة هو دليل على حب وترحيب الشعب هنا بنا. واسمحوا لي، بالنيابة عن ع بالتالي التعبير عن شكري للشعب المضيف."

ويشكل مسلسل تلفزيوني عن اللاجئين مثالاً على مهارات اللاجئين وقدرتهم على استخدام وسائل الإعلام لنشر التسامح. ففي عام ٢٠٠٣ شنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع بعض اللاجئين حملة للاستجابة إلى تصاعد التوترات والصراعات في ساحل العاج. وركـزت ١٢ حلقة من مسلسل 'Akwaba Résidence' (الحياة في أكوابا) - الذي أخرجه لاجـئ روانـدي – على تصوير واقع الحياة اليومية بأفراحها وصعوباتها الـتـي ظـهـرت في التعاملات بين اللاجئين والسكان المحليين.

توصيات

إن الاستغلال المفيد للوقت الطويل الـذي قضاه اللاجئون في المنفى يعني أن اللاجئين العائدين قد أصبحوا أقدر على إعادة بناء اقتصادهم، والتصالح مع أفـراد المجتمع السابقين، والوساطة في الصراعات أثناء عمليات الإنعاش وإعادة الإدماج التي يُتوقَع أن تكون هشة.

وفيما يناقش المجتمع الدولي كيفية بناء سلام دائـم، ينبغي الاعـتراف الكامل بأن اللاجئين هم أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يستطيعون أن يلعبوا دوراً حاسماً في صنع السلام. لذا يتعين على مجلس الأمن اعتماد قرار يدعو إلى توسيع مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك مشاركة اللاجئين.

ومن المهم أيضاً في هذه المناقشات تعريف بناء السلام بشكل شامل يؤكد على ضرورة بدء عملية بناء السلام بمجرد اندلاع الصراع.

تامي شارب (SHARPE@unhcr.org) هي كبيرة مستشاري السياسات وسيلفيو كوردوفا (CORDOVA@unhcr.org) هو مساعد المسؤول الميداني لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (http://www.unhcr.org). إن الآراء الواردة في هذا المقال خاصة بكاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

١. http://tinyurl.com/UNHCRAgProt
٢. http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010926.pdf
٣. http://www.ineeserver.org/page.asp?pid=1062

النزوح الداخلي المطول والاستفادة من الخدمات المالية

سو أزايز

من الضروري توفير لدعم آليات التكيف قصيرة وطويلة الأمد بغية تعزيز الاكتفاء الذاتي عندما لا تلوح في الأفق بشرى نهاية محنة النزوح.

ربما يكون في تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية استراتيجية تكيف فعالة في أوضاع النزوح المطولة التي تواصلت فيها المشاكل التي يعانيها النازحون داخلياً نتيجة لما يتعرضون له من تهميش أو بسبب غياب أي حلول دائمة وشيكة – خاصة عندما يقترن ذلك بخدمات أساسية أخرى لدعم الاعتماد على الذات.

وقد يقطن بعض النازحين داخلياً الذين طال بهم النزوح إما في مخيمات أو مستوطنات، فيما يعيش آخرون بشكل مبعثر في المناطق الحضرية. وقد يتسنى للبعض العمل بشكل قانوني للتكفل بإعالة أسرهم مما يسمح لهم بتحقيق ما يمكن اعتباره درجة من الاندماج المحلي، بينما يعجز آخرون عن العمل لعدة أسباب مختلفة. وقد قدّر مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)[1] بأن ما يقرب من ١١,٣ مليون نازح داخلياً كانوا يعيشون بدون أي مساعدات إنسانية ذات قيمة من حكوماتهم في عام ٢٠٠٧. وفي حين أنه من الضروري بحث كل وضع وكل حالة بصفة فردية كل على حده، فإن هناك الكثير من السمات والخصائص التي تجمع بين النازحين داخلياً، والتي تؤدي مع الوقت إلى تفاقم الإحساس بانعدام الاستقرار واستمرار المعاناة:

- غياب فرص العمل والمعيشة: وينجم غالبا عن التمييز ضد النازحين وعن عدم حيازة المستندات القانونية والعزلة الجغرافية وغيرها من الأسباب المشابهة.
- خسارة الممتلكات: لا يملك معظم النازحين إلا القليل للغاية من الممتلكات، هذا إذا امتلكوا أي شيء أصلا، وما يمتلكوه يُبلى ويستهلك ضمن فترة قصيرة.
- الاستبعاد من الأنظمة المالية الرسمية: حيث يضطر النازحون، شأنهم في ذلك شأن كثير من الفقراء في دول العالم النامية، للاتكال على الآليات غير الرسمية مثل مقرضي الأموال وخطط الادخار الجماعي وتخزين الأصول في ظروف غير آمنة، أو حملة الأموال من أجل تلبية احتياجاتهم المالية. وقد تكون هذه الآليات غير الرسمية مكلفة أو محفوفة بالمخاطر أو كليهما.

الخدمات المالية

من المهم إدراك أن التمويل الأصغر لم يعد مقتصراً على الخدمات الائتمانية، كما لا تشكل القروض وسيلة المساعدة الملائمة الوحيدة للأشخاص الذين يعيشون في ظروف من الفقر المدقع حيث يمكن أن يؤدي منح المال للمعدمين إلى تفاقم المشكلة. وقد تحول التمويل الأصغر إلى وسيلة لإضفاء الشكل المصرفي على ما لا يكون في جوهره ذي طبيعة مصرفية، وجذب المستبعدين من القطاع المالي الرسمي إلى ساحته بمنحهم خدمات ومنتجات معينة تخدم احتياجاتهم. وتظهر القرائن أن الفقراء يستفيدون بالفعل ليس فقط من قروض المشروعات الصغيرة وإنما أيضاً من مجموعة أكبر من الخدمات المالية مثل القروض الصغرى والمدخرات الصغرى والتحويلات النقدية وغيرها من خدمات نقل الأموال، وغيرها من المنتجات المتخصصة الأخرى من التأمين الأصغر أو تيسير قروض التمويل الأصغر[2].

وتشكل أعداد وتركيبة النازحين داخلياً السكانية الشكل الأمثل للاستراتيجيات التي تسعى لرفع مستوى اكتفاءهم الاقتصادي الذاتي كوسيلة للتقليل من هشاشة أوضاعهم نظراً لأن النازحين داخلياً في حالات النزوح المطول غالباً ما يعيشون بشكل مستقر ضمن المجتمعات المُضيفة، ولأنه لا يلوح لهم أي أمل قريب في العودة أو التوطن في مكان آخر. وإضافة إلى ذلك، قد تضع الحكومات عراقيل أمام توفير المساعدات المالية للنازحين داخلياً، بسبب اعتقادها الخاطئ بأن توفير مساعدات من هذا النوع يعني أن النازحين داخلياً لن يعودوا أبداً. وفي الواقع فإن توفير الاكتفاء الذاتي إنما يعمل على تيسير العودة عندما يحين أوانها، وذلك لأن النازحين حينها يكونون اقتصاديا أكثر استعداداً للانتقال. ومن ثم ينبغي أن يتم التركيز على حماية حقوق النازحين خلال فترة انتظارهم لأي أي حل يدعم قدرتهم على العودة، مع إقرارنا رغم ذلك بأن العودة في بعض الحالات قد لا تكون حلاً ملائماً.

إن الخدمات المالية وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار في أي حالة إلا عندما تأتي مقترنة بوسائل أخرى لتوليد الدخل أو برامج أخرى للعمل والتقوت، أو عندما يملك النازحون شكلاً من أشكال الدخل المستقر، وحينها يكون تعزيز المدخرات وتيسير التحويلات النقدية وتوفير الاستفادة من المنتجات الائتمانية والتأمينية وسائل مساهمة مهمة لتقليل المخاطر والأوضاع الهشة إنسانياً للنازحين داخلياً.

التحويلات النقدية وخدمات نقل الأموال: يعتمد الكثير من الفقراء في بلدان العالم النامي على التحويلات النقدية من أفراد الأسرة الذين يرسلون أموالاً عن طريق عدد من القنوات المتوفرة. والنازحون، شأنهم شأن المهاجرين، يرسلون ويتسلمون تحويلات نقدية، وغالباً ما يعتمدون عليها لتوفير متطلباتهم اليومية والإنفاق على جوانب حياتهم المختلفة من رعاية صحية وإسكان وتعليم. وغالباً ما يعني تسهيل خدمات نقل الأموال من خلال القنوات الرسمية تقليل المصاريف وقدراً أكبر من الأمان في تسليم الأموال. أما من لا يستطيع الاستفادة من الخدمات المصرفية فيضطر للجوء إلى خدمات تحويل بديلة أو غير رسمية تقتطع جانباً من الأموال التي يتم تسليمها، كذلك فإن آليات نقل الأموال غير الرسمية تعني تعرضاً أكبر لخطر خسارة المال المنقول. وقد تُستخدم خدمات النقل الرسمية كوسيلة لتوفير التحويلات النقدية الآمنة من الحكومات أو غيرها من برامج الإغاثة إلى المستفيدين منها مباشرة.

خدمات الادخار والإيداع: يجازف الكثير من الناس الذين لا يستخدمون الخدمات المصرفية الرسمية بتحويل أصول وأملاك العائلة إلى سلع مادية أو بإيداعها بشكل محفوف بالمخاطر، مثل تحويلها إلى ماشية يشترونها أو الاحتفاظ بها كنقد سائل في المنزل. فبالإضافة إلى تقليل المخاطر الكامنة في هذه الطرق غير الآمنة، يمكن لتوفير خدمات الادخار والإيداع للفقراء أن يساعدهم على بناء أصول، ويزيد من استقرارهم الاقتصادي، ومن ثم يعينهم على بناء ثروة مع مرور الوقت: «يستطيع الفقراء أن يدخروا أموالهم ولديهم الرغبة بالفعل في ادخار أموالهم، وعندما لا يستطيعون ادخارها فإن ذلك يكون بسبب غياب الفرصة وليس غياب قدرتهم على ذلك. وهناك ظروف تنشأ في حياتهم يحتاجون فيها لمبالغ تزيد عما في أيديهم، والطريقة الموثوقة التي يمكنهم من خلالها الحصول على هذه المبالغ هي بإيجاد وسيلة لبنائها من مدخراتهم.»[3] ومن ثم ينبغي على الخدمات المالية الملائمة للفقراء، ومنهم النازحين داخلياً لفترة طويلة، أن تعزز من الإدخار كوسيلة لبناء الثروة وجعل هذه المبالغ متوافرة عند الحاجة إليها وذلك بوسيلة آمنة وملائمة وتتسم بالمرونة وغير مكلفة كثيراً.

التمويل الأصغر: يتعرض النازحون الفقراء – والفقراء بصفة عامة – لمخاطر أكبر مما يتعرض لها غيرهم من الفئات، وتؤثر فيهم الصدمات الاقتصادية بشكل أكثر عمقاً من تأثيرها على غيرهم. فهم يحتاجون لمنتجات تأمينية تكون منخفضة التكلفة وتلبي احتياجاتهم، وقد تشمل هذه المنتجات التأمين على الحياة أو الضمانات على القروض الصغرى لحمايتهم في حالة عدم قدرتهم على سداد ديونهم، والتأمين على الممتلكات لحماية الممتلكات القليلة التي لديهم، أو غيرها من المنتجات التأمينية المتخصصة التي تقلل من هشاشة واقعهم الاقتصادي. ويمكن للآليات منخفضة التكاليف مثل التأمين الأصغر أن تعينهم على تحمل الهزات الاقتصادية وغيرها من نوائب الدهر الأخرى وتزيد من استقرار أوضاعهم على المدى الطويل.

لاجئات بوتانيات في مخيم تيماي في شرق نيبال يشاركن في برنامج التمويل المتناهي الصغر والذي يوفر لهن قروض تسمح لهن بتأسيس أعمال تجارية صغيرة مستقلة.

قروض الائتمان الأصغر: رغم أن هذا النوع من القروض كثيراً ما يُوصف بأنه يمثل الحل للفقر، إلا أن قروض الائتمان الأصغر ينبغي أن تُمنح بحذر لمن يملك القدرة الحقيقية على سداد هذه القروض. ورغم أنه من المقبول به بصفة عامة أن قروض الائتمان الأصغر قد لا تكون وسيلة فعالة للسكان النازحين، إلا أن هذه العبارة تكون أقل صدقاً في حالات النزوح المطول عنه في حالات النزوح الحديث. ويرجع ذلك إلى أن برامج الائتمان الأصغر تعتمد على السكان الذين ليسوا في حالة انتقال والقادرين على سداد ديونهم. ورغم ذلك، فقد نجد في حالات النزوح المطول من استطاعوا مع مرور الوقت كسب دخول ثابتة ومن لا يخططون للانتقال في المستقبل المنظور. وبالنسبة للأشخاص في حالات النزوح المطول، قد يكون الائتمان الأصغر ملائماً لمن لهم تاريخ طويل وثابت من القدرة على توليد الدخل بالفعل، وذلك على نحو ما يتجلى لنا في تجربة وكالة الأونروا مع الائتمان الأصغر واللاجئين الفلسطينيين٤. كذلك فإن الائتمان الأصغر يمكن أن يكون أسلوباً في غاية الكفاءة مع السكان الذين تحولوا من منح المساعدات إلى القروض المدعومة بالمساعدات الفنية التكاملية.

توصيات

إن للاستفادة من الخدمات المالية، عندما تأتي مقترنة بغيرها من المساعدات وبرامج الحماية، أثر مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاعتماد على النفس، وهما عنصران مطلوبان بشدة بين السكان النازحين داخلياً في محن النزوح المطول. ورغم ذلك، فمن الضروري التطلع إلى ما وراء الائتمان الأصغر وتحديد مجموعة الخدمات المالية المناسبة للتطبيق مع النازحين في حالات النزوح المطول. فهذه الجهود من شأنها أن تجعل في قدرة الجهات المانحة وصناع السياسات والحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الخروج بتقييم أفضل لاحتياجات هؤلاء السكان وتكييف البرامج مع احتياجاتهم. ومن المهم تقييم تدفقات كل أسرة في التحويلات النقدية والإدارة النقدية وإدارة الممتلكات والدخل والمخاطر واحتياجاتها من النفقات واحتياجاتها الاقتراضية وقدرتها على السداد والخدمات المالية الرسمية أو غير الرسمية المتاحة أمامهم في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بالائتمان الأصغر، فإن هناك عدد من المبادئ والقواعد المهمة المستفادة من صناعة التمويل الأصغر والتي يجب أخذها في الاعتبار لضمان سلامة تطبيق هذا الأسلوب مع تجمعات النازحين، وهي تشتمل على الحاجة إلى ما يلي:

- ضمان توفير الحماية للمقترضين (خاصة مع السكان ذوي الأوضاع الهشة إنسانياً مثل النازحين داخلياً)
- الحفاظ على نزاهة المؤسسة كمنظمة مقرضة وليس كجمعية خيرية، وفصل عملية توفير مساعدات الإغاثة عن توفير التمويل الأصغر، حيث دائماً ما سيظهر تضارب طبيعي بين هذين الهدفين.[٥]
- الاحتفاظ بمحفظة عالية الجودة، وتطبيق أسعار الفائدة السوقية وضمان ربحية مؤسسات التمويل الأصغر.
- إدراج التجمعات المُضيفة الفقيرة في أي برامج موجهة للنازحين داخلياً. وبالإضافة إلى فائدة ذلك في تقليل التوتر بين النازحين وجيرانهم، فإنه سيسهم من ناحية أخرى في توفير الحد الأدنى من الظروف المطلوبة لجعل عمليات التمويل الأصغر عمليات مربحة.

سو أزايز (sue.azaiez@adra.org) هي مديرة تطوير الأعمال لدى منظمة (أدرا) الدولية (www.adra.org)، وقد استكملت مؤخراً أطروحتها لنيل درجة ماجستير الشؤون العامة بكلية ودرو ويلسون بجامعة بيرنستون. وقد عملت في السابق في مشروع بروكينجز- بيرن على النزوح الداخلي ومؤسسة الإسكان التعاوني (CHF).

١. http://www.internal-displacement.org
٢. مبادئ التمويل الأصغر الرئيسية الخاصة بمنظمة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)
http://www.cgap.org/p/site/c/template.rc/1.9.2747
٣. روثرفورد، ستيوارت (١٩٩٩) 'الفقراء وأموالهم: مقال حول الخدمات المالية المقدمة للفقراء'
http://www.uncdf.org/mfdl/readings/PoorMoney.pdf
٤. انظر
http://www.un.org/unrwa/programmes/mmp/overview.html
٥. بارتش، دومينيك، 'التمويل الأصغر واللاجئين'، العدد رقم ٢٠ من نشرة الهجرة القسرية
http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR20/FMR2005.pdf

أمل وفرص للشباب

جيني بيرلمان روبنسون وشوغوفا ألبار

إن الشباب في حاجة ماسة إلى التعليم والتدريب على المهارات المطلوبة في السوق من أجل أن يصبحوا مشاركين وقادة في إعادة بناء مجتمعاتهم المحلية.

بينما يُنظر إلى النزوح من الناحية النظرية على أنه قصير الأجل، إلا أن هذا نادرًا ما يكون هو الحال وينشأ ملايين الشباب حول العالم داخل حدود معسكرات اللاجئين في مدن الأكواخ ولم يعرفوا أبًدا أي وسيلة أخرى للحياة. وتكون التحديات قاسية بالنسبة لكبار السن من الأطفال والشباب الذين ينشئون في صراعات مطولة. يواجه الشباب جميع التعقيدات والتقلبات التي يواجهها أي مراهق ولكن الفرص المتاحة لهم لاكتساب المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة للانتقال الصحي إلى سن البلوغ قليلة جدًا. ويصبح الشباب الذين تقل أمامهم الخيارات والآمال في المستقبل عرضة للتجنيد في المجموعات المسلحة، والذي يمثل أحد خيارات العمل المتاحة، أو قد يلجئوا إلى العمل في الوظائف الخطيرة والنشاط الإجرامي وتعاطي المخدرات والكحوليات. كما تصبح الفتيات بشكل خاص عرضة للاعتداء والاستغلال الجنسي.[١]

طبقًا للبحث الذي أجرته لجنة اللاجئات في مختلف البلدان المتأثرة بالنزاعات، فإن أعدادًا ساحقة من الشباب ذكرت الافتقار إلى التعليم الجيد كأحد أبرز الأمور التي تقلقهم. وهم يربطون بشكل وثيق بين غياب التعليم وبين الفقر والبطالة والافتقار إلى احتياجات أساسية مثل الغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية.[٢]

ما الذي يحتاجون إليه؟

هناك حاجة إلى تدخلات مبتكرة مثل برامج الفرصة الثانية التعليمية التي تتيح للشباب دخول المدرسة أو العودة إليها وبرامج التعلم المعجلة التي تتيح لهم إتمام الست سنوات للمنهج الدراسي العادي للمدارس الابتدائية في ثلاث سنوات. بيد أن الشباب بحاجة أيضًا لبرامج التدريب على المهارات المهنية وبرامج التدريب أثناء العمل المطلوبة في السوق وتؤدي إلى فرص عمل مستدامة. وهم يحتاجون إلى التعليم المتعلق بمهارات الحياة ـ التدريب على مهارات التواصل والإلمام بالنواحي المالية والوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية القيادية والوساطة لحل النزاعات. وبرامج الشباب التي تبدو الأكثر فعالية هي تلك التي تجمع بين الاستعداد للعمل والتعليم الأساسي ومهارات الحياة.[٣]

بينما قد يتمتع البالغون بقدر كبير من الخبرات الحياتية يستفيدوا منها عند اتخاذ القرار في اختيار سبل العيش، إلا أن الشباب غير مستعدين بشكل جيد لاتخاذ هذه القرارات بدون مساعدة. ومن ثم تختلف احتياجات التدريب المهني للشباب عن تلك الخاصة بالبالغين، فالتدريب المهني للشباب في حاجة إلى أن يشمل ليس فقط المهارات الوظيفية بل أيضًا مجموعة من مهارات الأعمال التجارية والمهارات الأكاديمية والحياتية. ولا تقل آليات المتابعة لرصد التقدم الذي تم إحرازه بالنسبة للمشاركين وتقديم الدعم عند الضرورة أهمية عن التدريب نفسه.

يجب أن تأخذ برامج التعليم والاستعداد للعمل في اعتبارها الاحتياجات والخبرات والقيود المختلفة التي تواجه الشابات والشباب. ففي العديد من البلدان لا يتوفر للشابات فرص متكافئة في برامج التعليم وبناء المهارات. ويترتب على الصراع والنزوح مخاطر ومسؤوليات جديدة ومتزايدة بالنسبة للشابات، بل قد يكون لديهن وقتًا أقل من الفتيان للمشاركة في الفصول بسبب الأعمال والمسؤوليات المنزلية كما أن المخاوف الأمنية من السفر قد تحول أيضًا دون حضورهن، بالإضافة إلى عوائق إضافية تشمل المعتقدات التقليدية التي تفضل إرسال الفتيان عن الفتيات إلى المدرسة أو برامج التدريب فضلاً عن الزواج المبكر. كما أن الافتقار إلى معلمات من الإناث والفصول أحادية الجنس قد يحد أيضًا من مشاركتهن. لذلك يجب أن تعمل برامج التعليم وسبل العيش مع المجتمعات المحلية عن قرب لتحديد العوائق التي تحول دون مشاركة الشابات وتصميم برامج للتغلب عليها، مثل توفير رعاية الطفل وفرص للتعلم عن بعد وخيارات مرنة للحضور.

إن الشباب لا يريدون التدريب من أجل التدريب؛ إنهم يريدون برامج تنمية المهارات المطلوبة في السوق. أثناء قيام لجنة اللاجئات بمقابلة مع الشباب في شمال أوغندا، تحدث الشباب عما يأملونه من التدريب المهني. وكان الهدف الرئيسي لإحدى الشابات هو العمل الحر، حيث قالت: «أعتقد أنني سأستفيد من التدريب في جمع المال الذي سأساعد به أطفالي في الرسوم المدرسية».

وتحدث شاب عمره ٢٣ عامًا عن مشاركته في التدريب قائلا: «لقد قيل لنا أثناء التدريب أننا يمكننا أن نجني المال. لذا فإنني وطدت العزم على جني المال. وبذلك فإنني كنت أحتاج إلى الأدوات أو رأس المال اللازمين للبدء في ذلك حتى أتمكن من الاستفادة من هذه المهارات ـ ولكن لم يُتح لي أيًا منها». من المهم للغاية تحديد أهداف التدريب بوضوح حتى لا ترتفع آمال المشاركين إلى وضع يخالف الواقع.

دراسة حالة: شمال أوغندا

كان الشباب في شمال أوغندا هم المجموعة الأكثر تأثرًا بالصراع الوحشي بين جيش الرب للمقاومة (LRA) وحكومة أوغندا من نواحي كثيرة. ففي السنوات العشرين الماضية شاهد مئات الألوف من الشباب مجتمعاتهم المحلية تتعرض للهجوم والتدمير وفقدوا آبائهم وأقاربهم بسبب العنف والمرض وتفرقوا عن أسرهم ونزحوا عن ديارهم.

لم تتح للغالبية العظمى من الشابات والشباب فرص الذهاب إلى المدرسة بسبب الفقر المدقع وانعدام الأمن والاختطاف وسوء الصحة والمسؤوليات المنزلية. فكثير من الشباب الذين فقدوا آبائهم يصبحون مسؤولين عن رعاية أخوتهم الأصغر سنًا ومن ثم غير قادرين على مواصلة دراستهم. والشابات والشباب الذين اُختطفوا وغابوا عن المدرسة لا يتمكنون غالبًا من مواصلة نظام التعليم الرسمي. في تقييم مايو ٢٠٠٧ ظهرت برامج الفرصة الثانية أو برامج "التعليم المستمر" لدعم الشباب الذين يرغبون في مواصلة نظام التعليم الرسمي.

واحتل الافتقار إلى فرص كسب العيش الآمن وتوفير الحياة الكريمة لدعم أنفسهم وأسرهم المرتبة الثانية من ناحية مدى القلق الذي يثيره لدى العديد من الشباب، حيث شكل هذا برأيهم السبب الرئيسي لحالات الاستغلال والاعتداء وسوء الصحة والنظافة ونقص الغذاء. فالفتيات قد يمارسن الجنس مقابل المال أو الهدايا أو العمل بينما يصبح الفتيان الأقل من ١٨ عامًا عرضة للتجنيد من قِبل قوة الدفاع الشعبية الأوغندية، حيث توفر واحدة من عدد قليل من الفرص لكسب بعض المال. وطالب الكثير من الشباب الذين تحدثت معهم لجنة اللاجئات بمزيد من التدريب المهني والمشاريع المدرة للدخل.

عندما تتوفر البرامج التدريبية فإن العديد منها لا يبدو أنه يؤدي إلى زيادة الدخل حيث لا توجد تحليلات كافية للسوق لتحديد ما هو التدريب المهني المناسب في المخيمات والمدن ومناطق الإعادة إلى الوطن. وفي حين أن أفراد المجتمع المحلي تتم استشارتهم على نحو روتيني لتحديد أنشطة برامج معينة، إلا أنه بدون توافر التحليل الكافي فإن هذه البرامج ستبدو كما لو كانت ذات نموذج واحد مناسب للجميع. وفي غضون ذلك، يوجد عدد قليل من البرامج يساعد على الانتقال من التدريب إلى العمل مقابل أجر. إذا لم تتوفر التدخلات التي تؤدي إلى فرص

مستقبلية فلن يكون لهؤلاء الشباب سوى محاولة البقاء على قيد الحياة من خلال جميع الوسائل المتاحة حتى لو كان ذلك يعني تعريض أنفسهم للخطر.

بينما يعود الآلاف من اللاجئين إلى أفغانستان ينصب تركيز العديدين منهم بشكل كبير على توفر فرص العمل. فلقد وجدت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) أثناء عملها مع اللاجئين في باكستان حاجة قوية لدى الشباب إلى مهارات تكنولوجيا المعلومات لدعم جهود التنمية في أفغانستان ـ وبالتالي أنشأت برنامجًا للتدريب على الكمبيوتر. وأثناء إجراء مقابلات مع خريجي هذا البرنامج قالوا أنهم اكتسبوا خبرة كافية تمهد لهم السبيل إلى الحصول على وظيفة، وهو الأمر الذي سيساعدهم على دعم أنفسهم وأسرهم عند عودتهم إلى أفغانستان. كما أعرب شباب اللاجئين عن أملهم في الاستفادة من المهارات الجديدة التي اكتسبوها كمصدر للتنمية والتقدم في أفغانستان من خلال إنشاء دور برمجة ومعاهد للتدريب على تكنولوجيا المعلومات.

التوصيات

إذا كان على الشباب في بيئات النزوح المطول كسب الدخل من أجل أسرهم ودعم التنمية المجتمعية والمساهمة في بناء السلام وإعادة بناء مجتمعاتهم المحلية بعد انتهاء النزاع، فإنهم يصبحون في حاجة إلى المزيد من الفرص للحصول على تعليم وتنمية مهارات مناسبين وذوي نوعية جيدة يؤديان إلى عمل آمن وشرعي وشريف. وهذا يتطلب ما يلي:

توفير مجموعة شاملة من الخدمات التي تغطي التعليم الأساسي وفصول «التعليم المستمر» والمهارات المهنية القابلة للنقل التي تكون مفيدة أثناء نزوحهم وأيضًا عند عودتهم إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم في بلد ثالث. فقد تكون فرص التعلم عن بعد باستخدام أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة والراديو مناسبة للمجتمعات المحلية النازحة. ويجب أن يُـدرج القطاع الخاص في تطوير المناهج الدراسية بالإضافة إلى توفير الحوافز للشركات لزيادة فرص التلمذة الصناعية للشباب. كما يجب ألا تقوم هذه البرامج بتعزيز القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس بل العمل مع كبار السن والمجتمع المحلي لتوفير المزيد من الفرص للشابات.

دعم إجراء تقييمات للسوق والبحث عن فرص عمل حيوية في المخيمات وبلدان إعادة التوطين وبلدان المنشأ. وينبغي أن ينصب التركيز على المهن والمهارات القابلة للنقل، مثل الإلمام بالنواحي المالية ومهارات الكمبيوتر واللغة. ويمكن تدريب الشباب في المخيمات على إنتاج السلع التي توفرها وكالات الإغاثة حاليًا (مثل الفحم والصابون والأدوات الصحية)، والتي يمكنهم أن ينتجوها ويبيعوها بعد ذلك.

زيـادة فرص الشباب النازحين في الوصول إلى سوق العمل. يجب على الأمم المتحدة والجهات المانحة في حالات اللجوء المطول والمنظمات غير الحكومية تشجيع الحكومات المضيفة على السماح للاجئين بالعمل. ويجب أن يتضمن أي نظام آليات حماية لضمان عدم استغلال الشباب النازحين أو تعرضهم للمزيد من الخطر. كما يجب أن يُتاح للشباب الأدوات والاعتماد المالي اللازمين لبدء مشروعات تجارية صغيرة.

تشجيع التقييم الذاتي في جميع برامج التدريب المهني للشباب. يجب أن يُزود الشباب بأدوات التفكير النقدي تجاه اختيار البرامج التدريبية وفرص العمل المحتملة الأنسب لمهاراتهم واحتياجاتهم. ويجب أن يُنشأ موقع مركزي واحد في كل مخيم أو مستوطن حضري حيث تتوفر المعلومات عن الدورات التدريبية وفرص العمل.

فترة الشباب هي مرحلة من مراحل الحياة تتسم بالتقلب والتغير والتحدي وهي أيضًا فترة الإمكانات الهائلة والحماس والطاقة التي يتخذ فيها الشباب قراراته في الاختيار من بين الفرص المتاحة أثناء التخطيط للانتقال إلى مرحلة النضج. وهناك حاجة ملحة لتعزيز الفرص المتاحة للشباب النازحين حتى يتمكنوا من اتخاذ أفضل

دورة كمبيوتر تنظمها منظمة زوا في مخيم ماي لا في ماي سوت في تايلاندا. أيار/مايو ٢٠٠٨.

لجنة اللاجئات/جوليت بانغ

لجنة اللاجئات/جولييت يونغ

الاختيارات، مما يتيح لهم في نهاية المطاف تحقيق طاقاتهم الكامنة والمضي في أن يحيوا حياة قوية وصحية ومزدهرة.

تشمل مجموعة أدوات لجنة اللاجئات/جامعة كولومبيا لتقييم السوق لمقدمي التدريب المهني والشباب سلسلة من الأدوات لمساعدة الشباب على أن يصبحوا مشاركين نشيطين في تحديد المهنة الأنسب لمهاراتهم واحتياجاتهم. وهي متاحة في موقع الويب: www.womenscommission.org/pdf/ug_ysl_toolkit.pdf

جيني بيرلمان روبنسون (JennyP@wrcommission.org) المسؤول الأول للبرامج الخاصة بالأطفال والشباب، وشوغوفا ألبار (ShogufaA@wrcommission.org) منسق برامج بلجنة اللاجئات

(www.womensrefugeecommission.org).

١. انظر تقارير لجنة اللاجئات: «الاستماع إلى الشباب: خبرات الشباب في شمال أوغندا.» http://www.womenscommission.org/pdf/ug_machel_short.pdf؛ "العيش في موطن انتقالي: شباب بورما في تايلاند يشهدون فرصًا محدودة في الاستفادة من التعليم والمهارات المهنية" http://www.womenscommission.org/pdf/th_youth.pdf ؛ «مقدار قليل جدًا لعدد قليل جدًا: الوفاء باحتياجات الشباب في دارفور» http://www.womenscommission.org/pdf/df_youth.pdf

٢. الشباب يصرحون بآرائهم: أصوات جديدة تنادي بحماية ومشاركة الشباب المتأثرين بالنزاع المسلح. لجنة اللاجئات. يناير ٢٠٠٥. http://www.womenscommission.org/pdf/cap_ysofinal_rev.pdf

٣. «الشباب في المشاريع الصغيرة وسبل العيش: الحالة الميدانية» الدروس المستفادة من مؤتمر المشاريع الصغيرة العالمي للشباب لعام ٢٠٠٧، Making Cents International . يناير ٢٠٠٨. http://tinyurl.com/MakingCents08

"عصابات" اللاجئين السودانيين الشباب في القاهرة

ثيمبا لويس

إن الانتماء إلى عصابة هو رفض للمفاهيم السائدة عن حياة اللاجئين في القاهرة ومنفذاً بديلاً للتعبير عن مشاعرهم وقلقهم ورغباتهم.

لقد بدأ عنف الشباب من جالية اللاجئين السودانيين في القاهرة يظهر في عام ٢٠٠٥ على هيئة عصابات تعلن عن نفسها. وأدى هذا العنف إلى إعادة تشكيل مفاهيم النظم الاجتماعية القائمة وتحدي المدافعين عن اللاجئين ومقدمي المساعدات. وفي الأعوام التي تلت ذلك، قام بعض مقدمي الخدمات بتقييد أو تعديل إمكانية الوصول إلى الخدمات، وزادت سوء معاملة السلطات للشباب اللاجئين وشكها فيهم، وازداد توتر العلاقات بين اللاجئين والمجتمع المصري.

وينبغي أن يُفهم سلوك عصابات الشباب السودانيين في القاهرة على أنه نابع من شبكة من العلاقات والهياكل الاجتماعية التي تدعم أعضاء تلك العصابات – لا على أنه يأتي في مجمله من عواقب سلبية واضحة مثل العنف وإمكانية حدوث رد فعل عنيف ضد مجتمعات المهاجرين. إذ يقدم هؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم "أفراد عصابة" طريقة جديدة لفهم التمثيل الجماعي بين السودانيين في القاهرة وكذلك وسيلة بديلة من صنع اللاجئين – مهما كانت مضلّلة - لضمان حماية ومساعدة غير القادرين أو غير الراغبين في الاعتماد على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الحكومة المصرية.

وتم في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٥ إعادة توطين أكثر من نصف اللاجئين السودانيين المعترف بهم في مصر إلى بلدان أخرى وأجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقاهرة واحدة من أكبر عمليات إعادة التوطين في العالم. غير أن هذا الحال لم يدم، واضطر الكثير من السودانيين الذين كانوا يأملون في مغادرة القاهرة إلى البقاء فيها. إلا أن تحفظات مصر على اتفاقية عام ١٩٥١ والقانون المصري يعيقان قدرة اللاجئين على إيجاد سبل عيش محلية لإعالة أنفسهم. ولا تفي مصر بمتطلبات الاندماج المحلي على النحو الذي حددته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتعامل مع الأعداد الهائلة من اللاجئين الحضريين وطالبي اللجوء المقيمين فيها.

وقد نظم اللاجئون السودانيون في أواخر عام ٢٠٠٥ تظاهرة درامية شارك فيها الآلاف وهدفت إلى إيجاد حل لقائمة مكتوبة من المظالم، وتدخلت الشرطة المصرية لتفريق جموع المتظاهرين بالقوة المفرطة ما أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح. وكانت لهذه العواقب الرهيبة أثر مباشر على الحالة النفسية-الاجتماعية للاجئين من جنوب السودان وكانت عامل حيوي في ازدياد جماعات العنف الشبابي.

إعادة تفسير النظام الاجتماعي وإعادة تأكيد المكانة

لقد ظهرت هذه العصابات في بداية الأمر لخدمة أهداف اجتماعية بحتة، حيث أنشأت شبكات من الشباب الذين استطاعوا – بالتعاون مع بعضهم البعض – تحمل نفقات تنظيم الحفلات وتخطيط الأنشطة الاجتماعية. ويتبنى شباب العصابات في

القاهرة – وأغلبهم، وليس جميعهم، من الذكور - اتجاهات مبتكرة في الموضة والحركات الراقصة والحركات الجسدية الرمزية، كعلامات محددة بالأيدي، وذلك لإظهار الصورة الثقافية للشباب السود الأقوياء الناجحين الذين يجسدون (ويعبرون من خلال موسيقى الراب عن) تجارب الفقر وعدم الاحترام والتضامن لمقاومة القوى التي تعمل على تمزيقهم وإخضاعهم وقهرهم. وعلى وجه التحديد، فإن التفاني والاندماج الواضحين في ثقافة موسيقى الهيب هوب الغربية وموضتها وفنانيها يمثلان أيضاً تجسيداً واضحاً لرفض النظم الثقافية المصرية والسودانية التي يُتوقع أن يتوحد معها الشباب النازحين من السودان.

كما أن ظهور هذه العصابات، وهي مشكلة تعود جذورها إلى عجز مجتمع اللاجئين عن تحقيق الأهداف المشتركة وحل المشاكل المزمنة، يعد عملية إبداعية تسمح بالانحراف عن الهياكل الهرمية القائمة - كمعارضة علنية ونتيجة مباشرة للأنظمة العقيمة.

وفي حالات النزوح المطولة قد تشب الأجيال الجديدة دون أن تتمكن من أداء الأدوار الاجتماعية الهادفة، وتحمل المسؤوليات الجنسانية، وإنشاء العلاقات مع الأجيال الأخرى، بينما تضطلع منظمات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور "العائل،" مما يؤدي إلى احتمال تقويض أنظمة السلطة الاجتماعية المتعارف عليها. وتترك هذه الظروف "أثراً خاصاً على اللاجئين المراهقين من الذكور... الذين يعجزون عن القيام بالأدوار التقليدية للذكور بعد البلوغ، والذين لديهم فرصة ضئيلة لإيجاد أي سبل مستدامة لكسب العيش."[1]

وفي حين أن اللاجئين وطالبي اللجوء في القاهرة يتحملون المعاناة عاماً بعد عام، فإن الكثيرين منهم يفقدون إيمانهم بقدرة المؤسسات على تغيير أحوالهم إلى الأفضل. وبعدما تكرر فشل مختلف الجهود الساعية إلى تغيير هذا الوضع، أصبح الحرمان من الحقوق ظاهرةً راسخة ومستعصية، مما قد يشجع على تبني المعارضة كنمط للحياة. فواقع الأمر أن عضوية العصابات في القاهرة تمثل تأكيداً على التمسك بالسيطرة والكبرياء في وجه ظروف النزوح التي غالباً ما تشير إلى عكس ذلك. وتقدم العصابات بديلاً لتحقيق السلطة من خلال مفاهيم جديدة للقوة والنظام الاجتماعي.

كما يؤكد الانضمام إلى العصابات على الشعور بالانتماء إلى مجتمع أكبر بكثير وعابر للحدود الوطنية. إذ تملك جماعتين من الجماعات الموجودة في القاهرة أعضاءً في بلدان إعادة التوطين في مختلف أنحاء العالم (وكذلك في السودان)؛ حيث تؤدي تجربة الهجرة في حد ذاتها إلى عولمة هذه العصابات. علاوة على ذلك، يعلن الشباب السوداني في القاهرة انتماءهم إلى شبكات أجنبية أكبر حجماً عن طريق تبنّيهم لغة فناني الراب الأمريكيين وعلاماتهم المميزة ومظهرهم المختلف.

ثيمبا لويس

حفلة يقيمها سودانيون شباب لاجئون في القاهرة

العنف

على الرغم من أن العنف غالباً ما يمارسه شباب العصابات ضد غيرهم من شباب العصابات، إلا أنه يشكل أيضاً شكلاً من أشكال المقاومة الاستباقية للإحساس بالعجز الذي يهيمن على حياة النازحين السودانيين في مصر. وقد يكون الصراع العنيف بين العصابات بمثابة وسيلة لزعزعة الهياكل القمعية لأنه يسمح للشباب بإظهار تأثير اجتماعي من خلال القوة والاستهتار.

وسيكون من غير المنطقي ممارسة العنف "الانتقامي" ضد المصريين أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث تقل خبرة وثقة الشباب في التعامل مع هذه القوى ومن شأن ارتكاب مثل هذا العمل أن يضع مرتكبيه تحت رحمة الدولة. ومن المفارقة أنه من مصلحة الشباب اللاجئين المنتمين للعصابات إعادة توجيه العنف إلى داخل مجتمع اللاجئين السودانيين في سبيل الحفاظ على أنفسهم وعلى مجتمعهم في مواجهة السلطات المصرية. ومع ذلك، فإن هذه الجماعات تهدد أمن عدد أكبر بكثير من اللاجئين مع ارتفاع معدلات العنف فيما بينها.

ويتميز مجتمع اللاجئين السودانيين في القاهرة بحجمه الكبير وتنوعه. فلا يشكل شباب العصابات سوى شريحة صغيرة من المجتمع كله، وهُم بالتأكيد لا يمثلون كل الشباب السوداني في القاهرة. ولكن تعمل هذه العصابات على تحدي المفاهيم السائدة لتجارب اللجوء بطرق شتى. وتبالغ هذه الجماعات في إعادة التأكيد على السيطرة في ظل أوضاع لا تبدو فيها إمكانية تحقيق ذلك بوسائل أخرى.

ومن الواضح أن العنف الصادر من مجتمعات اللاجئين أو بداخلها هو أمر مقلق ويعرّض الحماية الدائمة لخطر كبير. ولكن هذه الجماعات العصابية تتيح الفرصة لصناع السياسة والنشطاء والأكاديميين على السواء لتحديث المفاهيم الخاصة بحياة اللاجئين، وتكوين فهم أفضل لطبيعة تجربة النزوح المطولة وعواقبها المحتملة، والتعرف على عناصر هذه التجربة التي قد يصعب ملاحظتها في الأحوال العادية.

ثيمبا لويس (thembalewis@gmail.com) هو باحث مستقل. **وهذ المقال مستقى من أبحاث تم تقديمها في المؤتمر الدولي الذي عُقد بمناسبة الذكرى الـ٢٥ لإنشاء مركز دراسات اللاجئين، أكسفورد، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، وفي المؤتمر الـ١١ للجمعية الدولية لدراسة الهجرة القسرية، القاهرة، ٢٠٠٨.**

١ . ج. كريسب (٢٠٠٣) لا حلول في الأفق: مشكلة حالات اللجوء المطولة في أفريقيا، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين http://www.unhcr.org/research/RESEARCH/3e2d66c34.pdf

النشاط السياسي لدى الجيل الجديد من فلسطينيي المنفى

ماهر بيطار

من الضروري أن لا نقع في شرك اعتبار الفلسطينيين، على الرغم من فترات النزوح والتشرد المطولة، فئة مستضعفة وعديمة الحول والقوة في المأساة التي يعيشونها.

على النقيض من معظم أشكال الهجرة واللجوء الأخرى، لا تُعتبر حالات الاضطهاد الفردي أو ظروف الوطن الأم السبب في بقاء الفلسطينيين لفترات مطولة في المنفى حيث تعود الأسباب إلى تفكك واختفاء أي كيان سياسي مُعترف به دولياً ينتمي إليه الفلسطينيون. ورغم ذلك، كانت التجربة الفلسطينية في النزوح الطويل تجربة ناجحة على صعيد 'مشاركة اللاجئين'، حيث سعى اللاجئون – باعتبارهم جزءاً من أمة قومية نازحة – على امتداد عقود إلى التغلب على ظروف الحرمان وتحدي ثغرات الحماية وتضمين مصالحهم في المفاوضات السياسية التي تؤثر على مستقبلهم.

إلا أننا نجد الآن، وبعد أكثر من ٦٠ عاماً من تحول آبائهم وأجدادهم إلى لاجئين عديمي الجنسية، جيلاً جديداً من الفلسطينيين نشأ في عصر يسوده سياق سياسي وثقافي شديد الاختلاف ويواجهون تحديات مروعة.

فمع استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي ومطامحه التوسعية إلى جانب التمييز العنصري المتأصل والتهميش الذي يلاقونه في بلاد المنفى، بدأ الشباب الفلسطيني السير في عملية تعبئة سياسية في مسعى منه لمقاومة الضغوط الشديدة التي تسببها ثلاث قوى طويلة الأمد ومتفاقمة: أولاً، مناخ الاضطراب والقلاقل الذي ساد أجيالاً متعاقبة والذي تفتحت أعينهم عليه منذ ولادتهم؛ ثانياً، حالة التمزق والتشتت في أنحاء العالم والتي عانى منها مجتمعهم؛ ثالثاً، حالة الفراغ السياسي التي خلفها التفكك البطيء لحركة وطنية فلسطينية ذات إطلالة عالمية.

يعمد الفلسطينيون المنتمون إلى جيلي إلى إعادة تخيل الدور الذي يمكن أن يلعبه كل منهم ضمن كيان سياسي فلسطيني، وذلك مرة كلاجئين ومرة كأفراد من الشعب الفلسطيني. ويدلنا الحديث معهم على وجود ملامح 'إعادة إحياء لوعي اللاجئين'[١] وذلك بشكل ذكي ثقافياً وسياسياً، مدموجاً في قومية فلسطينية أكثر إصراراً على تأكيد الذات، وكذلك على وجود تحول تدريجي بعيداً عن العمل السياسي القائم على 'التضامن' – وهو شكل من أشكال المشاركة السياسية التي فصلت الفلسطينيين من 'الخارج' عن الفلسطينيين من 'الداخل'. ولوعيهم القوي بالآثار المدمرة للنزوح الطويل والتشتت الجغرافي والتهميش السياسي على مجتمعاتهم، بدأ الشباب الفلسطيني يعبر عن الحاجة لإصلاح المؤسسات من أجل ملء الفراغ الذي خلفته الحركة الوطنية. وقد أشعل هذا عدداً من المبادرات السياسية والثقافية الواعدة والمتخطية للحدود القومية والتي أعادت تنظيم وإحياء المجتمعات المحلية، وفي نفس الوقت تسعى لإعادة إرساء الروابط بين المجتمعات الفلسطينية في جميع أرجاء العالم.

وفي عالم الفن والأدب، أشارت الكاتبة (أهداف سويف) إلى أن «فلسطينيو الشتات يحرصون بصفة مستمرة على توثيق روابطهم مع الوطن – والروابط بين الأجزاء المختلفة من الوطن – ومشكلين بذلك شراكات إيجابية كجزء من مجتمع أوسع من الفنانين والأدباء». وهذا الجيل من الفنانين الفلسطينيين يمثلون، وفقاً لأهداف سويف، «مجتمعاً بأكمله في حالة من الحراك والتعبئة الثقافية، (...) مع مشاركة الناس من كل قطاع في أنشطة يرونها ثقافية وتؤكد الهوية والمقاومة الفلسطينية[٢]».

وقد حدث أيضاً جيشان في الرغبة للانتظام في كيان سياسي دولي بين الشباب الفلسطيني – وكان الجانب الأكبر من هذه الجهود مشجع ولكنه لم يزل مفتقداً للتنسيق والتمويل، وكان يبحث عن مكان يضرب فيه بجذوره سياسياً. فعلى سبيل المثال، نجحت شبكة الشباب الفلسطيني (PYN)[٣] في الربط بين الشباب الفلسطيني من كل قارة بشكل يتخطى الحدود الجغرافية – والسياسية. وتسعى هذه الشبكة في جوهرها لسد فجوة جوهرية تتمثل في كون فلسطينيي هذا الجيل لا يملكون وسيلة لتيسير التواصل وجهاً لوجه. فنحن ببساطة لا نعرف الأفراد الآخرين على الجهة الأخرى وكيف يستجيب كل منهم للتحديات الهائلة والمتمايزة التي تواجه مجتمعاتنا.

وعلاوة على ذلك، ومن خلال تمثيلهم لمجموعة مختلفة من المجتمعات حول العالم والانتفاع بأحدث الوسائل وأدوات التنظيم السياسي لصالحهم، يجسد أعضاء شبكة الشباب الفلسطيني نتيجة غير مقصودة، إن لم تكن منطوية على مفارقة، للفترة الطويلة التي قضوها في المنفى. فهم يسعون للوسائل التي من شأنها أن تحول نقاط ضعفهم – ممثلة في الانعزالية الفردية والاجتماعية التي يعانوها وانعدام الجنسية والتشرذم – إلى نقاط قوة جماعية. ويحاول بعضهم – كمواطنين عالميين في الأصل – من خلال شبكة الشباب الفلسطيني أو غيرها من القنوات، لاستثمار تجاربهم التعليمية والثقافية والسياسية المختلفة من أجل ضمان استماع العالم لأصواتهم ومطالبهم في بلاد إقامتهم، على المسرح العالمي، وكذلك – وبدرجات متفاوتة – بين بقايا ما يشكل القيادة السياسية الفلسطينية.

وقد أصبحت عملية التنظيم السياسي المتمحورة حول تحقيق حقوق إنسانية ووطنية ملموسة والتي يقوم بها الشباب الفلسطيني مشوبة بشعور ملح بأن مثل هذا النشاط ينبغي أن يسعى للمحافظة على الإحساس المشترك بالهوية الفلسطينية وإعادة إحياءها. لقد أدى التمزق وطول فترة النزوح إلى تفاقم الانقسامات بين الأجيال والانقسامات الحزبية والدينية التي يجب أن يتم تخطيها. وبالرغم أنه نضال شاق وعسير، إلا أنه يعكس ما تصفه روزماري صايغ بقولها 'رفض السقوط في بئر النسيان'.

ماهر بيطار (maherbitar@gmail.com) هو طالب ماجستير سابق في مركز الهجرة القسرية بمركز دراسات اللاجئين، وهو حالياً يدرس لنيل درجة الدكتوراة بقسم السياسة والعلاقات الدولية بجامعة أكسفورد، وهو يدرس أيضاً لنيل دكتوراة القانون بكلية جورج تاون للحقوق بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

١. روزماري صايغ 'الفلسطينيون: من فلاحين إلى ثوريين في خلال ربع قرن' في روجر هيكوك (تحرير) الزمان والمكان في فلسطين، بيروت، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (الدراسات المعاصرة، رقم ٢٥). ٢٠٠٨.
http://ifpo.revues.org/index495.html

٢. أهداف سويف 'فكر وقاوم'
http://www.guardian.co.uk/artanddesign/2009/jun/13/art-theatre

٣. www.pal-youth.org

دور قسائم شراء المساكن في إيجاد الحلول الدائمة في جورجيا

أندرو غولدا

يوفر استخدام قسائم شراء المساكن للنازحين داخلياً فرص السكن الدائم والاندماج المجتمعي كما يتيح لهم في الوقت فرصة اختيار مساكنهم وإيجاد حل دائم لمشاكلهم.

لا يزال هناك مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين داخلياً الذين شردتهم "النزاعات المجمدة" في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق. ولأكثر من عشر سنوات، كانت العودة هي الحل المفضَّل ليس لدى مَن نزحوا فحسب بل وأيضاً لدى الحكومات المضيفة. كما لجأ بعض المستثمرين والحكومات، بفضل التنمية الاقتصادية التي تشهدها المنطقة، إلى ممارسة الضغوط المستمرة والمتزايدة على النازحين داخلياً كي يغادروا مساكن الإيواء المؤقتة كون هذه المساكن توفر، برأي المستثمرين والحكومات، تمثل أصولاً هامة.

وقبل انـدلاع النزاع في جورجيا وإقليم أوسيتيا الجنوبية المنفصل عنها في أغسطس/آب ٢٠٠٨، كان تعداد النازحين في جورجيا قد بلغ أكثر من ٢٠٠ ألف نازح كانوا قد فروا من الصراعات السابقة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وكان حوالي نصف هؤلاء يعيشون في مراكز جماعية - وهي أبنية عامة استولت عليها الأسر النازحة بشكل جزئي أو كلي. أما الصراع الأخير، فقد أضاف أعداد كبيرة من النازحين إلى هذا التعداد، مما زاد الطلب على أبنية لم تكن مصممة في الأساس للسكن الدائم.

قسائم شراء المساكن

في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ بدأ تطبيق نهج تجريبي مبتكر، وهو قسائم شراء المساكن، في مدينة كوتايسي الجورجية. وقد مكنت هذه القسائم، المستوحاة من مشروع حقق نجاحاً في أرمينيا لتوفير السكن للأسر التي شردها زلزال عام ١٩٨٨، ١٧٥ أسرة نازحة بسبب الصراعات الداخلية في جورجيا في أوائل التسعينات من شراء وتملّك المساكن. وهي طريقة فعالة من حيث التكلفة لمساعدة النازحين داخلياً علي الاندماج في المجتمع المضيف.

كما تم استخدام قسائم شراء المساكن استراتيجياً لإعـادة الأصـول الهامة إلى المجتمع، كالمدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية التي كانت تشغلها الأسر النازحة. وبتركيزه على حي بعينه، استطاع هذا النهج إتاحة الفرص لإعادة التنمية بشكل مركّز.

و قسائم شراء المساكن هي إعانة مضمونة تتيح للنازحين شراء المساكن. وتختلف هذه القسائم عن الدفع النقدي في أنه لا يمكن استخدامها إلا لشراء المساكن. وكان مبلغ الإعانة يعتمد علي متوسط أسعار المساكن ويتم تعديله وفقاً لحجم الأسرة حتى يتسنى للنازحين داخلياً شراء مساكن ملائمة لهم في نفس المجتمعات المحلية التي عاشوا فيها في مساكن الإيواء المؤقتة كي لا تشجعهم هذه القسائم علي الانتقال إلي تبليسي أو غيرها من المدن الأكثر تطوراً. وعلى عكس بناء مساكن جديدة أو حتى تجديد المساكن المؤقتة، فإن هذه القسائم تسمح للنازحين باختيار مساكن لا تختلف عن مساكن المجتمع المضيف وتزيل الوصم الذي قد يعاني منه النازحون.

كيف تُستخدَم قسائم شراء المساكن؟

يمكن استخدام قسائم شراء المساكن في الأماكن التي بها فائض من المساكن في سـوق إسكان المجتمع المضيف. إذ يساعد استخدام المساكن الموجودة في سوق الإسكان، بدلاً من بناء مساكن جديدة أو إصـلاح المساكن المؤقتة، على إبقاء التكاليف منخفضة ومنح الأسر فرصة اختيار نوع ومكان المسكن.

في جورجيا، تم تسجيل النازحين المقيمين في بعض الأبنية العامة التي كانت: (أ) في وضع سيء (ب) تعود ملكيتها للحكومة (ج) بها سكان مهتمين بالمشاركة في البرنامج، على أنهم مؤهلون للمشاركة في البرنامج وحصلوا بعد ذلك على قسائم. ومن الفوائد الإضافية لهذا النهج إخلاء الأبنية العامة أو الأماكن المفتوحة لإعادة تنميتها - إحدى العقبات الرئيسية التي كانت حائلاً أمام التنمية الاقتصادية المحلية في العديد من مجتمعات الاتحاد السوفيتي السابق في مرحلة ما بعد الصراع. وكان من الممكن استخدام معايير أخـرى، كالوضع الاقتصادي-الاجتماعي أو نوع السكن الذي فُقد أثناء الصراع، ولكن في السياق الجورجي كانت المنافع العائدة من إخلاء الأبنية العامة حافزاً للدعم الحاسم من الحكومة والمجتمع.

وقد أثبتت أنشطة النازحين والتوعية المجتمعية أهميتها في إنجاح البرنامج. إذ قدم طاقم التوعية التابع لمنظمات غير حكومية محلية المساعدة للنازحين في استخراج الوثائق، مثل التوكيلات وشهادات التسجيل العقاري، وفي مشاهدة وحدات السكن المتاحة. وبُذلت الجهود لبناء ثقة المجتمع المضيف في البرنامج وجمع المعلومات عن الوحدات السكنية المعروضة للبيع. كما لعبت اللجنة التوجيهية للمشروع التابعة للحكومة المركزية والمحلية دوراً مهماً في تعريف السكان المحليين بالمشروع.

ويتعين على الأسر النازحة التي حصلت على قسائم أن تسجلها لدى أحد المؤسسات المالية المشاركة التي يتمثل دورها في مساعدة المستفيدين من البرنامج في إنهاء الإجراءات القانونية اللازمة لشراء مسكن وتحويل الأموال. وفي مراحل مختلفة من البرنامج، يقوم مراجع حسابات مستقل بمراجعة الوثائق لضمان شفافية التعاملات والتأكد من صحة جميع الوثائق، وذلك لحماية حقوق النازحين في العقارات التي يريدون شراءها.

والمرحلة النهائية من العملية هي قيام النازحين بتسليم مساكنهم المؤقتة بشكل رسمي للسلطات المحلية المختصة. ويحق للنازحين الحصول نقداً على أي فرق بين تكلفة المسكن ومبلغ الإعانة، الأمر الذي يشجع المشاركين في البرنامج على البحث عن أرخص مسكن يلبي احتياجاتهم كما يحد من التضخم في أسعار المساكن. وكان هناك اعتقاد بأنه إذا لم يجنِ النازحون أي نفع من البحث عن أرخص مسكن لاتجهوا إلى شراء مساكن يساوي سعرها مبلغ الإعانة.

شروط النجاح

لا يمكن تطبيق برنامج قسائم شراء المساكن في كل حالات الطوارئ الإنسانية. وبناءً على التجربة الجورجية، يجب توفر الشروط التالية لنجاح برنامج قسائم شراء المساكن:

- توفر الإرادة السياسية لتحسين أوضاع النازحين المعيشية: في مراحل ما بعد الصراع، كثيراً ما تُستخدم الأوضاع المعيشية السيئة التي يعاني

منها النازحون كورقة سياسية في المفاوضات الخاصة بتسوية الصراع.

- توفر فائض في الوحدات السكنية القائمة: من شأن ذلك أن يضمن تحسن أوضاع النازحين المعيشية بسرعة بدلاً من الانتظار لبناء مساكن جديدة.

- الملكية الخاصة للعقارات: يعتمد نجاح برامج قسائم شراء المساكن على الاختيار والمرونة التي يوفرها سوق العقارات. ومن الضروري أن يتملك النازحون مساكنهم لضمان تحسن أوضاعهم المعيشية من خلال هذا النهج.

- توفر مؤسسات مصرفية عاملة وجديرة بالثقة: لكي تعمل إجراءات البرنامج بكفاءة، لا بد أن يكون لدى المستفيدين والباعة الحد الأدنى من الثقة في النظام المصرفي المحلي وأن تتاح لهم إمكانية الوصول إليه.

ملاحظات من جورجيا

أجرى برنامج قسائم شراء المساكن في جورجيا مسحاً على المشاركين لدراسة تأثير البرنامج على رفاهتهم بعد نهاية العام الثاني للبرنامج. وفيما يلي بعض النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها:

قسائم شراء المساكن لم تجعل النازحين أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية. لم تتعرض الأسر التي نجحت في شراء مساكن لأي تدهور في أوضاعها الاقتصادية-الاجتماعية بسبب مشاركتها في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، قال أفراد هذه الأسر أنهم لم يفقدوا وضعية النازحين أو حقهم في الاستفادة من المزايا التي تقدمها الدولة بعد تملّكهم مسكن.

وعلى الرغم من وجود عدد من العوامل التي منعت النازحين داخلياً من استخدام قسائمهم بشكل ناجح، مثل حجم الأسرة ونوع السكن المرغوب فيه ونوع وموقع العمل، كان الدخل (بما في ذلك مبلغ الإعانة) هو العامل الأكبر في نجاح أو فشل الأسر في استخدام القسائم. ولما كان الدخل هو العامل الأكبر في تحديد النجاح في البرنامج، كانت إمكانية تعرض النازحين غير الناجحين لخطر التدهور المعيشي مصدراً للقلق.

البرنامج لم يمزق الشبكات الاجتماعية للنازحين داخلياً. إن أكثر من ٧٠ بالمائة من النازحين الذين أعيد توطينهم باستخدام قسائم شراء المساكن بقوا في مجتمعاتهم، وعاش الكثير منهم بالقرب من مراكزهم الجماعية السابقة.

النازحون رأوا في قسائم شراء المساكن فرصة للاستثمار في مستقبلهم. خلال مدة تنفيذ البرنامج في جورجيا شهدت السوق ارتفاعاً في أسعار المساكن، مما وضع ضغطاً على الإعانات ذات السعر الثابت.٢ وأفاد ما يقرب من نصف الأسر المشاركة في البرنامج أنهم أضافوا من مواردهم الخاصة إلى مبلغ الإعانة كما قال ما يقرب من ثلثي الأسر أنهم استثمروا أموالاً إضافية لتجديد منازلهم بعد شرائها، مقابل نسبة الـ١٨ بالمائة فقط من النازحين الذين قالوا أنهم استثمروا (مبالغ أقل) في تجديد أو صيانة مساكنهم المؤقتة في المركز الجماعي على مدى ١٢ إلى ١٤ عاماً.

بعد أن سلط نـزاع أغسطس/آب ٢٠٠٨ الضوء مرة أخرى على محنة النازحين داخلياً في جورجيا، فإن برنامج قسائم شراء المساكن - رغم أنه ليس الحل المثالي لكل أسرة نازحة - يقدم حلاً جذاباً من الناحية السياسية لمشكلة احتياج النازحين إلى مساكن وبتكلفة معقولة.

اندرو غولدا (andrewgolda@yahoo.com) هو باحث مشارك في المعهد الحضري (http://www.urbaninstitute.org).

١. يموله مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية وينفذه المعهد الحضري.
٢. بالطبع لا يشترط أن تكون قسائم شراء المساكن ثابتة السعر. ولكن لتبسيط الإجراءات الإدارية أثناء المرحلة التجريبية، لم يتم تعديل قيمة القسائم الجورجية.

بناء الثقة من خلال العمل الإنساني في الصحراء الغربية

إدوارد بنسُن

رغم أن الحديث عن أي حل طويل الأمد لمعاناة اللاجئين الصحراويين الطويلة مع النزوح لا يزال سابقاً لأوانه، إلا أن هناك على الأقل فرصة تلوح في الأفق لأن يلتئم شمل بعض الأسر الصحراوية.

بينما كانت إسبانيا تعد العدة للتخلي عن سيطرتها على الصحراء الغربية والانسحاب منها بذلت دولة المغرب جهودها لتأكيد حقها في السيادة على أراضي المستعمرة الإسبانية السابقة. ورداً على ذلك، حولت جبهة البوليساريو – وهي مجموعة صحراوية كانت تحارب الإسبان من أجل تقرير المصير – اهتمامها إلى المغاربة وأعقب ذلك اندلاع الحرب بين الجبهتين. ونتيجة للحرب الدائرة، فر الآلاف من الصحراويين في عام ١٩٧٥ إلى الصحراء، حيث ظلوا هناك مشتتين في خمس مخيمات للاجئين تقع في إقليم سمحت الحكومة الجزائرية للبوليساريو بالرقابة عليه في جنوب غربي البلاد، وقريباً من مدينة تندوف الجزائرية.

وقد منعت الإشكالات السياسية في قضية الصحراء الغربية حتى الآن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إجراء عمليات تسجيل مناسبة. ولكن الحكومة الجزائرية المُضيفة تقدر أعداد اللاجئين في المخيمات الخمس الواقعة بالقرب من تندوف بحوالي ١٥٨ ألف نسمة.

وفي عام ١٩٩١، شهد اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت الأمم المتحدة لعقده إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO) – وهي بعثة لحفظ السلام مهمتها مراقبة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وتنظيم عملية استفتاء حول مستقبل الإقليم. وقد ظل الاتفاق سارياً، كما أن البعثة حالياً، ورغم تواضع الأرقام، هي أطول بعثات حفظ السلام الأممية خدمة في أفريقيا، وذلك لمدة طويلة تمثل انعكاساً لغياب أي تقدم في التوصل لحل سياسي.

إجراءات بناء الثقة

بالبناء على هذه الخلفية، قامت مفوضية شؤون اللاجئين بتنفيذ برنامج إجـراءات بناء الثقة (CBM) لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين و«المُساهمة في إرساء مستوى معين من الثقة بين الأطراف المعنية في الصراع بالصحراء الغربية١». وقد اقترحت المفوضية في البداية أربعة أنشطة ضمن فعاليات هذا البرنامج، وهي: تيسير الزيارات بين اللاجئين في المخيمات بالقرب من تندوف وأفراد أسرهم في إقليم الصحراء الغربية؛ وتوصيل

خدمات الاتصال الهاتفية في المخيمات، والسماح للاجئين بالاتصال بأقاربهم في الصحراء الغربية بدون أي مقابل مادي؛ وعقد الحلقات الدراسية للم شمل الصحراويين المشتتين معاً لمناقشة القضايا المتعلقة بالصالح المشترك وذات الطبيعة غير السياسية؛ وتفعيل الخدمات البريدية بين الصحراء الغربية وبين مخيمات اللاجئين. وفي الوقت الراهن، لم تستطع المفوضية أن تنفذ من الأنشطة السابقة سوى الخدمات الهاتفية والزيارات العائلية.

وقد بدأت مفوضية شؤون اللاجئين في تشغيل الخدمة الهاتفية في عام ٢٠٠٤، وكان من أثر ذلك أننا نجد في الوقت الراهن أربعة مراكز للاتصال الهاتفي متاحة للاجئين. وتسمح الزيارات العائلية بلم الشمل بين أفراد الأسر المنفصلين عن بعضهم، والذي مضى على انفصال البعض منهم جيل تقريباً. وكل أسبوع، يتم نقل أفراد الأسر الذين يعيشون إما في المخيمات بالقرب من تندوف أو الإقليم الصحراوي بين الموقعين بواسطة طائرات وسيارات الأمم المتحدة لمئات الأميال عبر الصحراء الكبرى لزيارة أسرهم. وفي حال رغب أفراد الأسرة الزائرين في البقاء بدلاً من العودة، فإن لهم الحرية في القيام بذلك؛ وتقوم المفوضية بمتابعة النتائج التي تتمخض عنها هذه القرارات، خاصة إذا تضمنت انفصال الأطفال القاصرين عن أبويهم. ورغم أن ما يزيد على ٨٠٠٠ صحراوي، من كل من الإقليم ومخيمات اللاجئين، قد شاركوا في الزيارات الأسرية منذ بداية البرنامج في عام ٢٠٠٤، إلا أن قلة قليلة فقط منهم حتى هذا التاريخ هي التي اختارت البقاء بدلاً من العودة.

ويطالعنا الإقبال على الزيارات مع الأسر الصحراوية واضحا جليا. ففي أحدث عمليات التسجيل التي أجرتها المفوضية في نهاية ٢٠٠٨، سجل نحو ٢٧ ألف فرد نيتهم في زيارة أسرهم في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في الأشهر والسنوات القادمة. وسوف يتحتم على الكثير منهم الانتظار لسنوات قبل أن تتحقق أمنيتهم نظراً لأن الطلب على زيارة الأسر يفوق الإمكانيات التشغيلية.

الأثر الإنساني

من الصعب أن نعبر عما تعنيه هذه الزيارات التي تستغرق كل زيارة منها خمسة أيام بالنسبة لسعداء الحظ الذين أتيح لهم القيام بها. فلأول مرة لما يزيد عن ٣٠ عاماً، أتيحت للناس فرصة قضاء وقت مع أمهاتهم أو آبائهم أو أبناءهم أو بناتهم أو أزواجهم أو زوجاتهم أو أخواتهم. وبالطبع، فإن الاحتفالات التي تقام في كل مرة يصل فيها أحد أفراد إحدى الأسر إما في الصحراء الغربية أو في مخيمات اللاجئين تفوق الوصف. فقد يحيط مئات الأشخاص بالسيارات مع احتشاد المستفيدين بهذه الزيارات خارج مقر إقامة مضيفهم، ويتنافسون مع بعضهم البعض ليكونوا أول من يلتقي بقريبهم الذي لم يلقوه لأكثر من عقدين من الزمان، أو لأول مرة مع الأصغر سناً منهم.

وعلى نفس درجة النشوة والفرح العارم التي تصاحب بداية الزيارة، تكون درجة الحزن عندما تنقضي الأيام الخمسة ويحين موعد عودة فرد الأسرة، خاصة بالنسبة للعائدين منهم إلى مخيمات اللاجئين المعزولة والموحشة في جنوب الجزائر، حيث تتخطى درجات الحرارة ٥٠ درجة مئوية في الصيف، وتنتشر العواصف الرملية، ويعتمد السكان على المعونات الإنسانية، فالواقع الذي ينتظرهم عند العودة واقع قاس ومؤلم. وها هي إحدى العجائز في طريقها للعودة بالطائرة إلى مخيمات اللاجئين تحكي أنها وضعت في زجاجة المياه التي تشرب منها بعضاً من ماء البحر المليء بالفقاقيع من زيارتها لأسرتها القاطنة على الشريط الساحلي للمحيط الأطلنطي. فرغم أنها كانت تعيش أيام طفولتها بالقرب من البحر، إلا أنها وبعد أن قضت في مخيمات اللاجئين أكثر من ثلاثين عاماً ودون حل أو أمل في العودة، فإنها لا تعلم إن كان القدر سوف يسمح لها بأن ترى البحر مرة أخرى أم لا.

مفوضية الأمم المتحدة للاجئين/ان هوبر

بلدة سمارًا في الصحراء الغربية: محمد فاتيل يرحب بابنتيه الغالية وأغاناما وأحفاده الخمسة الذين يراهم لأول مرة في حياته.

المفاوضات والثقة

لم يكن برنامج (إجراءات بناء الثقة) سهلاً بالنسبة لمفوضية شؤون اللاجئين سواء عند التفاوض بشأنه أو طرحه بين الأطراف. وقد تطلبت خطة العمل المؤلفة من ٦٥ نقطة عدة أشهر من المفاوضات للتوصل لاتفاق بين حكومات المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو.

وتتسم القضية بالتعقيد فيما يتعلق ببناء الثقة. فالزيارات تسمح للمستفيدين منها بأن يفهموا بشكل أفضل طبيعة الحياة التي يحياها أقرباءهم على الجانب الآخر، وكذلك دور الأطراف ذات الصلة ومفوضية شؤون اللاجئين. وهذا من شأنه أن يسهم، بناءً على تجربتهم خلال الأيام الخمسة للزيارة، في بناء الثقة العامة.

ويأتي التقدم في الثقة بين الأطراف المشاركة في صراعات الصحراء الغربية أصعب في التقييم. ففي صراع امتد لهذه المدة الطويلة، وفي ظل هذه المستويات المتغلغلة من انعدام الثقة والإحباط، ينبغي أن تتحلى الأطراف الإنسانية بالواقعية حول ما يتعلق بالأهداف التي يمكن - أو لا يمكن- تحقيقها، خاصة على المدى ما بين القصير والمتوسط. ومع ذلك، فإذا تم تنفيذ البرنامج بشفافية وإشعار جميع الأطراف بأنهم يتمتعون بالعدالة في التعامل معهم، عندئذ يمكن بناء الثقة بين الأطراف الإنسانية وبين كل من الأطراف المتصارعة، وهي خطوة مهمة وليست سهلة عندما تكون القلاقل والشكوك على أشدها.

التقدم الجزئي

نظراً لأن خطة العمل الأصلية قد تم الاتفاق عليها منذ بضعة سنوات مضت، فقد أفضت هذه الخطة إلى اكتساب بعض التجارب وتحقيق دفعة عملياتية طيبة. وتتمتع مفوضية شؤون اللاجئين بقدرة على التعامل مع الصحراويين في مخيمات اللاجئين وفي الإقليم الصحراوي بشكل لا تتمتع به أي وكالة دولية أخرى. وتظل (إجراءات بناء الثقة) النشاط

الإنساني الوحيد الذي يجمع بين المخيمات وبين إقليم الصحراء الغربية.

وبالرغم من التقدم القليل الذي تم إحـرازه على طاولة المفاوضات السياسية، إلا أن عام ٢٠٠٨ قد شهد اتفاقاً بين الأطراف على بحث إجراء الزيارات الأسرية برياً إلى جانب البرنامج الحالي القائم على النقل الجوي٢. فإذا ما تم تحقيق ذلك، فقد تسنح الفرصة للأسر بزيارة ذويهم لأكثر من خمسة أيام وبأعداد أكبر بكثير من الأعـداد الحالية. والفعل الرمزي للسفر براً، من خلال عبور الأراضي الرملية الممتدة لمسافة ٢٠٠٠ كم والمليئة بالألغام الأرضية، والمعروفة باسم (بيرم)، والتي تفصل الصحراء الغربية عن المناطق التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو، ينطوي على دلالة رمزية مهمة: فهو يمثل الرحلة التي قام بها أسلافهم منذ ثلاثين عاماً مضت والتي يمكن أن تتكرر إذا حدث وأن سنحت الفرصة لعودة كبيرة النطاق للاجئين في حالة التوصل لحل سياسي. وبغض النظر عن الحلول السياسية طويلة الأمد، فإن لم شمل الأسر التي انفصلت عن بعضها لسنوات طويلة وفي ظل انعدام وجود نهاية قريبة للنزوح، ومن المنظور الإنساني، ليُعَد سبباً كافياً لدعم هذه المبادرة المهمة لواحدة من أكبر أوضاع النزوح طولاً وانطماراً في النسيان في العالم.

إدوارد بنسُن (edward.benson@qeh.ox.ac.uk) هو زميل زائر في مركز دراسات اللاجئين، وقد عمل في السابق في عمليات (إجراءات بناء الثقة) التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الصحراء الغربية والجزائر. والآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الأمم المتحدة أو مركز دراسات اللاجئين.

١. عمليات الصحراء الغربية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة عمل إجراءات بناء الثقة
٢. تصريح عن المبعوث الشخصي للسكرتير العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، بيتر فان وُلسُم، في لقاء في مانهاسيت (عزبة جرينتري) ١٦-١٨ مارس ٢٠٠٨

اللاجئون والهجرة والتنقل

جيوليا سكاليتاريس

رغم أن الحديث عن أي حل طويل الأمد لمعاناة اللاجئين الصحراويين الطويلة مع النزوح لا يزال سابقاً لأوانه، إلا أن هناك على الأقل فرصة تلوح في الأفق لأن يلتئم شمل بعض الأسر الصحراوية.

الطريقة التي يتم التعامل بها مع التنقل فيما يتعلق بحالات اللجوء المطول تظهر فجوة بين الممارسات الاجتماعية والسياسات الدولية

يُعتبر اللجوء والهجرة في الوقت الراهن مجالان منفصلان من مجالات السياسة؛ حيث يعتبر اللاجئون على أنهم يفتقرون للقدرات والإمكانيات، مجرد متلقين لا فاعلين أرغموا على النزوح وفي حاجة ماسة للحماية؛ في حين يعتبر المهاجرون على أنهم هاجروا طواعية ولا يحتاجون للحماية. وبينما يعتمد كلا النظامين على الحدود بين الدول، يركز النظام الذي يخاطب المهاجرين طواعية على التحكم في الهجرة بين الدول ومنعها بدلاً من تحديد حقوقهم وحمايتها. وفيما يتعلق بسياسات اللاجئين، يُنظر إلى التنقل على أنه يتعارض مع حلول النزوح. وفي واقع الأمر فإن جميع الحلول الثلاثة الدائمة تتضمن الاستيطان، إما في بلد المنشأ (الإعادة إلى الوطن) أو في البلدان المجاورة (الإدماج المحلي) أو في بلد ثالث (إعادة التوطين).

ولكن غالبا ما يشكل التنقل والشبكات عبر الوطنية استراتيجيات فعالة لكسب الرزق. فعلى سبيل المثال، تتزايد أنماط التنقل لكل من الأفغان والصوماليين، وكلاهما يُعتبر من بين أكثر الأعـداد ذات اللجوء المطول، في أعقاب نشوء النزاعات. ويعاني كلاهما من أوضاع التشتت الشديد وأنشأوا شبكات عبر وطنية موسعة ذات أنماط تنقل متعددة الاتجاهات و/أو دورية. ومن هذا المنظور يمكن اعتبار التنقل حلاً في حد ذاته.

ناجون منهكون على شاطئ اليمن في انتظار المساعدة إثر عبور خليج عدن في عملية نقل نظمها.

إن التحركات الثانوية هي إحدى القضايا الرئيسية التي نوقشت في الوثائق السياسية المعنية بحالات اللجوء المطول. يشير هذا المفهوم إلى اللاجئين الذين يتحركون على نحو مستقل من بلدهم المُضيف الأول إلى بلد ثالث. يُنظر إلى حالات اللجوء المطول على أنها عرضة بشكل خاص للتحركات الثانوية، والتي يحفزها الافتقار إلى حلول دائمة. علاوة على ذلك، يُنظر إلى التحركات الثانوية على أنها مصدر قلق لنظام اللاجئين ـ كمسألة تتعلق باللجوء وليس بمجالات سياسة الهجرة.

إن مفهوم التحركات الثانوية يعترف بحقيقة تحرك اللاجئين خارج إطار الحلول الثلاثة. وهو يتصور وجـود درجـة من الوكالة، حيث لا يقتصر هدف التحرك على البحث عن الحماية في «بلد الوجهة». وبينما لا يـزال يُنظر لمسارات اللاجئين على أنها خطية ولها اتجاه (يُشار غالبًا إلى التحركات الثانوية بـ «التحركات نحو الأمام»)، تُعتبر التحركات الثانوية ظاهرة استثنائية، تحفزها حالة اليأس المطولة المميزة لحالات اللجوء المطول.

التحركات الثانوية كمشكلة

في الأوراق السياسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تم عرض التحركات الثانوية كمشكلة ينبغي معالجتها وكظاهرة يجب الحد منها ومنعها. والسبب الرئيسي في ذلك هو أنها لا تكون منتظمة عادة. وتقوض التحركات غير المنتظمة «حق الدول في السيطرة على

من يمكنه الدخول إلى أراضيها والبقاء فيها»[1] وينتج عنها تدفقات غير منتظمة ولا يمكن التنبؤ بها، وكلاهما يُعتبر أمرًا غير مرغوب فيه بالنسبة للدول.

في بلدان الجنوب لا يتوفر للاجئين غالبًا فرص التنقل القانوني وهذا الافتقار إلى الفرص القانونية يحول التدفقات إلى قنوات غير منتظمة، مما يعني أنه في كثير من الحالات تكون التحركات الثانوية غير منتظمة تقريبًا من حيث التعريف، نتيجة للسياسات القائمة. ولذلك، فإنه من الناحية العملية يعني منع التحركات الثانوية غير المنتظمة منع أي تحرك.

تهدف إستراتيجية بلدان الشمال إلى احتواء اللاجئين على الصعيد الإقليمي، وضمان أن يكون وصولهم منظمًا ومحدودًا بالاقتصار على إعادة توطينهم، وهو ما يعكس نفس الموقف الـذي تقوضه التحركات الثانوية على نحو واضح. ومن ثم لا يُفترض أنه على اللاجئين التحرك ثانية بعد إيجاد ملاذ من الاضطهاد أو الحرب. وعندما يتحركون يزول ذلك الاستثناء لنظام الهجرة المُعد خصيصًا لهم والذي يقيد التحركات عبر الحدود؛ فيتم إلقاء القبض عليهم باستخدام نفس الآليات التي تسيطر على الهجرة الدولية وتمنعها. ووفقًا لاعتراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن هذا يكون له آثار باعثة على الأسى وخاصة في حالة الأشخاص الذين يفتقرون إلى الحماية في بلد المنشأ حيث تكون عودتهم إليها محفوفة بالمخاطر.

ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن إحدى النتائج المترتبة على التحركات الثانوية هي الترويج لتهريب البشر والاتجار بهم، وهو الأمر الذي يبدو أن له آثار سلبية على اللاجئين نظرًا لما يتعرضون له من انتهاكات لحقوق الإنسان. وبينما قد ينتج بالفعل عن تهريب البشر والاتجار بهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، إلا أنه يجب إدراك أن السياسات الحالية بمنعها للهجرة فإنها تشجع على عمليات التهريب والاتجار التي تصبح هي السبيل الوحيد المتاح أمام الأفراد الراغبين في الانتقال.

وترى المفوضية أيضًا أن التحركات الثانوية «تزعزع استقرار الجهود الدولية المبذولة لتوفير حلول للاجئين»[2] أي أن استراتيجيات تنقل اللاجئين تسبب اضطرابا لنظام اللاجئين نفسه. وليس من المفترض أن يبحث اللاجئون بأنفسهم عن حلول غير تلك الثلاثة المُقترحة من قِبل نظام اللاجئين ـ على الرغم من التسليم بأن هذه الحلول قد وصلت إلى طريق مسدود. ومن أجل تطبيق الحلول الثلاثة ومساعدة اللاجئين، يجب تحديد مسؤوليات واضحة عن أراضي بعينها، وهو ما يعني منح الحماية والمساعدة فقط للأشخاص الذين «يبقون». وليس من المفترض أن يتحرك اللاجئون إلا عندما يتم إعادتهم إلى أوطانهم أو توطينهم في بلد آخر.

ترى المفوضية أن الافتقار إلى الحماية هو السبب الرئيسي للتحركات الثانوية مما مما يجعلنا نشكك في مدى قدرة البلدان المضيفة على حماية اللاجئين. وخلال مناقشة المفوضية لحالات اللجوء المطول، أكدت على أن سبل كسب الرزق بالإضافة إلى الأمن الشخصي يجب أن يكونا جانبا أصيلا من الحماية. ويرتبط عدم وجود تعليم وعمل أو فشل الدولة في توفير الحماية من الفقر المدقع بتوفير الحماية في البلدان المضيفة، حيث يُعتبر الشخص الذي يترك بلده لنفس الأسباب مهاجرًا بشكل طوعي.

بالنظر إلى الأهمية التي توليها المفوضية لتشجيع اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم، نجد أنه من المفارقة أن التنقل ـ وهو أحد أكثر استراتيجيات كسب الرزق انتشارًا، كما أنه لا يتطلب أي موارد ممنوحة ـ يتم عرضه كمشكلة. يأتي كل ذلك نتيجة لعدم وجود اعتراف مباشر بفعالية التنقل كإستراتيجية لكسب الـرزق. كما يُدرج الافتقار إلى الاعتماد على النفس كأحد الأسباب الرئيسية للتحركات الثانوية. وغالبًا ما تتم الإشارة إلى اللاجئين الحضريين الذين هربوا من المخيمات كأحد الأمثلة الإيجابية للاجئين الذين نجحوا في تحقيق الاعتماد على أنفسهم. ومن المسلم به أن التحويلات المالية التي يرسلها أعضاء الأسرة الذين نجحوا في الانتقال إلى منطقة أخرى من العالم تساهم في توفير سبل للعيش في المخيمات الصومالية في كينيا. كيف تمكن الصوماليون من الوصول إلى مناطق أخرى من العالم؟ على الأرجح، عن طريق نفس التحركات الثانوية غير المنتظمة التي يريد نظام اللاجئين منعها.

وبدلاً من اعتبار التنقل مصدر قوة يعزز من الاعتماد على النفس، ينصب التركيز على تعزيز الاعتماد على النفس لمنع التنقل. ولكن في عالم يقوم على النظام الجغرافي السياسي لدول ذات سيادة، تكون لمصالح الدول الأسبقية على هذه الاعتبارات. بيد أن التحرك الدولي وفعاليته للأشخاص يجب أن يدفعنا في التفكير مليًا في إمكانية تعزيز التنقل كإستراتيجية لكسب الرزق وكيفية القيام بذلك بدلاً من النظر إليه كمشكلة.

تحديد وضع اللاجئين والهجرة

يجب أن يتم الاعتراف باللاجئ من قِبل هيئات نظام اللاجئين عن طريق تحديد وضع اللاجئين أو، في حالات استثنائية، باعتراف ظاهري، لكي يتم منحه الحماية الدولية. ومن خلال تحديد وضع اللاجئين، يتخذ التمييز من الناحية النظرية بين اللاجئ والمهاجر الطوعي معنى ملموسا في الواقع. ولكن لا توجد معايير وإجراءات متفق عليها عالميًا ومن ثم يتم التصنيف إلى لاجئ أو مهاجر بشكل عشوائي إلى حد ما.

علاوة على ذلك، فإنه بسبب التواجد المشترك بين الأنظمة القانونية الدولية والوطنية، لا يكون هناك تحديد واضح دائمًا للوضع القانوني. فعلى سبيل المثال، المليون أفغاني الذين تشير الوثائق إلى وجودهم في إيران لا يُعدون لاجئين كليًا طبقًا للقانون الإيراني. وإلى جانب هؤلاء هناك مئات الآلاف من الأفغان غير المسجلين الذين يُصنفون عادة كمهاجرين لغرض العمل وليس لهم أي حقوق على الإطلاق.

وعلى نطاق أوسع، تشير الأوراق السياسية المعنية بحالات اللجوء المطول إلى الافتقار إلى تحديد هوية اللاجئين بسبب التحركات الثانوية، حيث أن الافتقار إلى الوثائق يؤدي إلى إمكانية التعرض للخطر وإمكانية التعرض للخطر تؤدي إلى التحركات نحو الأمام. ومن منظور المقيمين، يكون من المهم إجـراء عمليات التسجيل والتحقق من الهوية في وقت مبكر بقدر الإمكان أثناء تحرك اللاجئين.

غير أن إجراء التسجيل والتحقق من الهوية بشكل مبكر قد يعوق استراتيجيات التحرك. ورغم أنه من المقبول لدى الأشخاص الذين يحتاجون للحماية ترك بلادهم بشكل غير قانوني، إلا أنه بمجرد إيقافهم والاعتراف بهم كلاجئين لا يُسمح لهم بالتحرك بشكل غير قانوني بعد ذلك، رغم عدم وجود فرص متاحة للتنقل القانوني. ومن هذا المنطلق يصبح الظهور أمام هيئات اللاجئين يحول دون الوصول إلى الوجهات الأخرى بشكل قانوني، أيًا كانت الأسباب: تقديم طلب للحصول على اللجوء في بلد يتوفر فيه مستويات أعلى من الحماية، أو للوصول إلى سوق عمل جاذب للعمالة، أو لجمع شمل الأسرة. وفي الواقع يسعى الأفراد في كثير من الأحوال إلى تأجيل إجراء التحقق من الهوية وأن يظلوا مجهولين لأطول وقت ممكن، بل قد يصل بهم الأمر إلى تدمير وثائق تحديد الهوية.

وكما نرى، فإن الهجرة واللجوء أمران مترابطان مع بعضهما البعض رغم سعي الدول وأصحاب المصالح عـلى المستوى الـدولي إلى إبـقـاء هذين المجالين السياسيين منفصلين. وتعارض معظم الدول إجراء مناقشات متعددة الأطـراف بشأن الهجرة لحماية حقوقها في السيطرة على تدفقات الهجرة وتميل إلى أن تستثنى من ذلك فئة محددة فقط من المهاجرين، وخاصة اللاجئين. ولكن يبقى هذان المجالان مترابطين ترابطًا وثيقًا.

جيوليا سكاليتاريس
(giulia.scale@libero.it) هي طالبة دكتوراه في قسم الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية École des Hautes Études en Sciences Sociales، في باريس.

١. نظر http://tiny.cc/ConventionPlus
٢. نفس المرجع السابق

منظومة في حالة خسارة؟

جان- فرانسوا دوريو

«لا يمكن ولا ينبغي أن نسمح لأوضاع النزوح المطولة بالتردي والتدهور أكثر مما هي عليه».

جاءت الكلمات السابقة على لسان مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ختام الحوار حول حالات اللجوء طويلة الأمد (PRS) في عام ٢٠٠٨. وقد ركز الحوار نفسه على عدد من حالات اللجوء القائمة طويلة الأمد، وذلك في مسعى لإخراجها من دائرة التجاهل وتعبئة وحشد المجتمع الدولي باتجاه التوصل لحل دائم لها، ذلك أن الوصول بهذه الحالات إلى حل مستدام يحفظ كرامة اللاجئين لهو أحد المساعي الضرورية والملحة. ولكن يظل السؤال الأكثر أهمية وهو: لماذا تتدهور أوضاع اللجوء في الأصل؟ ثم يلي ذلك السؤال المتمم وهو: ما الذي بوسعنا فعله لمنع حالات اللجوء من أن يمتد بها الزمن دهوراً طويلة بلا حل - أي كيف يمكننا المعاونة على الانتقال السلس بهذه الأوضاع نحو حل نهائي لها؟

تطرح المنظومة المعاصرة للاجئين تحديات هائلة، فهي توجب علينا معالجة وحل كافة تجليات 'مشكلة' اللاجئين، بغض النظر عن أين ومتى وكيف تحدث. ويضاعف من حجم الارتباك وانعدام اليقين المتأصل في هذا الالتزام ما نراه من أشكال عديدة تطالعنا عليها 'مشكلة' اللاجئين، وهذا بدوره يستلزم من المنظومة، في كل أزمة لاجئين تلو الأخرى، بأن تعيد اختراع نفسها بصفة مستمرة على أساس مجموعة غير مكتملة إلى حد ما من المعايير 'الشمولية'، والتي يتسم القليل منها بأنه ملزم أو لا خلاف عليه.

وفيما بين بلدان خط المواجهة، نجد أن البلدان المشتركة في حمل هذا العبء (بما فيها بلدان إعادة التوطين) وكذلك بلاد الموطن - وهي الأهم- وغيرها من البلدان القادرة على التأثير على مسلكها، نجد أن كل مشكلة جديدة من مشاكل اللاجئين تزج بنا في رقصة فالس مترددة مع المسؤوليات، وفي هذه الرقصة لا نجد من يجرؤ على أن يخطو الخطوة الأولى، خشية أن يتراجع شريكه ويتركه وحيداً. وهذا التوصيف يجعل من دور مفوضية شؤون اللاجئين كجهة وساطة في ابتكار الحلول للمشكلات عسيراً بدرجة كبيرة، بل وغالباً ما لا يأتي بهمه، حيث تتعرض وكالة اللاجئين الأممية بسهولة كبيرة للتضحية بها من قبل واحد أو أكثر من الشركاء وكأنها كبش فداء يدفع ثمن نقص التعاون أو الهمّة.

وفي سبيل وضع وتنفيذ الحلول المستدامة، لا تملك المفوضية خياراً سوى العمل على بناء الثقة في النموذج التعاوني الذي تجسده. والوسيلة الوحيدة التي تملكها لتحقيق هذه الغاية هي ما تصفه دوماً في المحافل المختلفة بأنه 'خطة العمل الشاملة'، وهي مجموعة من الإجراءات التي تضفي المساواة في توزيع مسؤوليات كل بلد، والتي تدعمها آلية دائبة للمفاوضات والتحكيم.

وينبغي أن يأتي طرح الأسلوب السابق في التعامل في مرحلة مبكرة في الأزمة المتفاقمة، وذلك حتى لا تتراكم الانتكاسات وتتكلس بسبب انعدام التعاون وتحل الأماني وأحلام اليقظة محل الرغبة الأصيلة في العمل. والنصائح التي تؤكد هذا المعنى لا يوجد ما هو أكثر منها، فأحدث ما خرجت به اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين عبارة عن توصيتين تنصان على أنه «ينبغي أن تصب أهداف الجهود الاستشارية- وفي وقت مبكر من الأزمة بقدر الإمكان - نحو وضع خطة عمل [...] تشمل الإجراءات المتفق عليها بين الأطراف المشاركة لتقاسم الأعباء والمسؤوليات في جهود مواجهة أوضاع الهجرة الحاشدة المحددة[١]»، وكذلك - وفي سياق متصل - «الإقرار بالتحديات القائمة في توقيت الحلول والجدول التنفيذي لها»[٢].

إن الآماد الطويلة التي استغرقتها الكثير من حالات اللجوء لهي مؤشر أكيد على أن السعي المبكر لوضع الحلول هو قضية الكلام فيها أسهل من التنفيذ، والواقع المعاش يؤكد أن منظومة التعامل مع اللاجئين كما نعرفها تعاني بالفعل من مشكلة خطيرة في التوقيت والتتابع الصحيح للإجراءات بصفة عامة.

ويحمل مصطلح 'أوضاع اللاجئين الطويلة' دلالة نوعية مهمة، فهو يتحدث عن فترة الحياة في المنفى، والأهم من ذلك طبيعة هذه الحياة نفسها، والتي تبدو لنا في حالة تدهور مع الوقت بسبب غياب الحلول. وعن هذا تقول مفوضية شؤون اللاجئين «إن التبعات الناجمة عن حالة الركود التي يعيشها كل هؤلاء البشر تشمل ضياع فترات خصيبة من أعمار الكثيرين وتبديد الموارد فيما لا طائل وراءه وزيادة حجم التهديدات للأمن[٣]».

إن صورة اللاجئ 'المخزون' تدلنا على منظومة في حالة خسارة، إن الأمر يبدو وكأنه لا توجد قواعد يمكن السير على هداها بين «مرحلة الطوارئ - وهي المرحلة التي يكون التركيز فيها على إنقاذ الأرواح وتقديم المساعدات» - وبين الحلول المستدامة، وهي التي في معظم الحالات «لا يمكن لنا أن نتوقع التوصل إليها في المستقبل المنظور[٤]». وعلاوة على ذلك، فإنها تدل على حالة انفصال مقلقة بين الواقع وبين القواعد، ذلك أنه ليس ثمة موقف إنساني أو بشري يتسم بالركود والاستاتيكية الدائمة - بل الأنظمة هي التي تكون غالباً العاجزة عن الكشف عن تفاعلاته الداخلية (ودعمها).

إن وضع حالات النازحين في إطار مفاهيمي يتألف من 'أطوار' متعاقبة هو مشكلة في حد ذاتها، حيث يستتبع هذا التصور نوعاً من الجمود في الوقت الذي ينبغي أن تكون فيه المرونة هي الكلمة الأساسية. كما أن الزمن فيها يتم تمثيله على هيئة سلسلة من 'اللحظات' المنفصلة، أما قواعد المنظومة وتفويضاتها المؤسسية وأنواع التدخلات فيفترض فيها أن تدخل وتخرج بشكل آلي ميكانيكي. وفي المقابل، نجد أن وضع 'زمن اللاجئين' في إطار مفاهيمي ديناميكي سيعتمد على مفهوم التحول، وقدرة النظام على تلبية أهدافه المزدوجة - وهي الحماية والحلول - ستعتمد على الكيفية التي تتضافر فيها مكونات النظام.

منذ عقد من الزمان تقريباً، ندد عضو الفريق العامل بمفوضية شؤون اللاجئين عرفات جمال بالحديث المستمر عن 'الحد الأدنى من قواعد (الطوارئ)» كعلامات ترسم كفاءة أداء المفوضية أثناء عملياتها التشغيلية. وقد حث المفوضية على أن تفكر بمنطق تلبية الاحتياجات الضرورية بدلاً من منطق الحد الأدنى من القواعد، ودافع عن فكرته بالقول بأن الاحتياجات الأساسية مع الوقت سوف تزداد ضراوة مع «ازدياد حياة اللاجئين صعوبة ورهقاً[٥]». وقد قال عرفات بأن هذا التحول من الحد الأدنى من القواعد سوف يزود المفوضية بـ «أداة تحليلية ديناميكية» وأنه يجب على المفوضية أن «تُرخي اللجام - بأن تمنح قدراً أكبر من المسؤولية للمجتمع، وأن تشده في نفس الوقت - بأن تضع خطة شاملة[٦]». وتطوير المهارات والموارد داخل مجتمع اللاجئين يفتح السبيل بشكل مبهر أمام درجة معينة من الحراك والديناميكية في وضع وإطلاق البرامج. وقد اعتنقت المفوضية وغيرها من الأطراف الإنسانية

هذا السبيل بشكل قوي من خلال برامج الاعتماد على الذات والتدريب على الكسب. ولكن ربما يكون أكثر ملاحظات جمال ذكاءً هو أن «إتاحة المجال أمام الارتقاء بمستوى الإمكانيات البشرية يستتبع طريقة تتسم بالمرونة الزمنية في التعامل مع حقوق الإنسان» حيث يرى في إمكانيات الاعتماد على الذات، والتي تعمل على تعزيز الحقوق، وسيلة لتحقيق الكرامة والحرية – تملك الحقوق كموارد كامنة لدى اللاجئين ومجتمعاتهم.

ومن جهة أخرى، فإن لهذه الحقيقة نفع ضئيل إذا لم تعكسها التزامات (الدولة). ويجيز القانون الدولي النمو التدريجي للواجبات الأساسية للانتقال باللاجئين إلى مجموعة أكثر اكتمالاً من الالتزامات الموجهة نحو تحقيق الحلول، والتي لا تفقد واقعيتها نتيجة تقاسمها مع المجتمع الدولي ككل. إن أوضح مؤشر على أهمية مرور بعض الوقت لتحقيق حقوق اللاجئين نجده في المادة ١٧ من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، والتي تنص على ضرورة اختفاء القيود على أشكال الوظائف المدرة للدخل بعد الإقامة لأكثر من ثلاث سنوات في البلاد. وفي موضع آخر، نجد هذا التحقيق التدريجي ضمنياً في تكييف الحقوق مع طبيعة صلة اللاجئين بالدولة المستضيفة. واليوم من الضروري أن تتم قراءة الاتفاقية ومجمل حقوق اللاجئين بالكامل على ضوء القانون العام لحقوق الإنسان، ويعتبر التعزيز التدريجي للحقوق هو القاعدة – وتعرف بالإنجاز المطرد - بموجب الاتفاق الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويقر مفهوم الإنجاز المطرد بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن بصفة عامة أن تتحقق خلال فترة قصيرة. ومع ذلك يدرج المفهوم الالتزامات ذات التأثير الفوري، ويجعل من التقدم الإيجابي – من خلال تحقيق المزيد والمزيد من الحقوق مع مضي الوقت – هو القاعدة، ويمنع التقهقر.

وبالرغم من نموها المدهش في الأعوام الأخيرة، تواجه برامج الاعتماد على الذات والتدريب على الكسب صعوبات في وضع علامات إنجاز واضحة لقياس أثرها على «الإنجاز المطرد» للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وفي حض البلدان المستضيفة على الإقرار بأي التزامات في هذا الشأن.

وفي كافة الأحوال، فليس من الممكن فرض الالتزامات الموجهة نحو تحقيق الحلول على بلدان اللجوء وحدها، ذلك أن هناك جانبان آخران من نفس السؤال وهما «لماذا نجد الطريق إلى الحلول مسدوداً؟» و «لماذا تتدهور حقوق اللاجئين وحياتهم؟». إن أفضل تعبير نصف به التردي التدريجي لأوضاع اللاجئين وسقوطها في هوة المماطلة المقيتة هو حدوث إخفاق جماعي في التحرك. وفي أوضاع اللجوء الكبيرة بشكل خاص، نجد إحجام الدول المستضيفة عن تحقيق الدمج المحلي عاملاً كبيراً في تدهور القواعد والمعايير في مستوطنات اللاجئين و «عجز اللاجئين عن التحرر من الاعتماد القسري على المساعدات الخارجية[٧]». وما يعكسه هذا التوجه هو حالة من انعدام الثقة العميق في منظومة دولية لتشارك المسؤولية أخفقت كثيراً في تحقيق العدالة.

إن النظر إلى الدمج المحلي باعتباره واجباً تضطلع به دول اللجوء، فيما تُترك خيارات تشارك الأعباء والتوطين وإعادة الدمج لتقدير بلدان إعادة التوطين وبلدان الموطن الأصلي، أمر لا يمكن تجاوزه ضمن المعايير الصارمة لـ 'الثلاثية' التقليدية للحلول المُستدامة. وفي الواقع، فإن هذا المنحى التقليدي قد يكون ذاتي التدمير، وذلك لأنه يقارن ويجمع بين المعايير ونماذج التعاون الدولي التي ترتبط بمستويات عديدة ومتنوعة للمسؤولية الفردية والجماعية. وعليه، فإن الإعادة الطوعية إلى الوطن تأتي كنتيجة طبيعية لمبدأ عدم الإعادة القسرية الملزمة لبلد اللجوء، وأيضاً للتعبير عن حق العودة والذي لا يمكن فصله للأبد عن مفاهيم مسؤولية الدولة (دولة الموطن)، شاملة الأبعاد الخاصة بالتعويض وإعادة التأهيل.

وبالمثل، فإن حالة الانتقال المستمرة المُتواصلة من جانب اللاجئين السابقين حتى بعد إعادتهم إلى الوطن لا تمثل بالضرورة فشلاً في عملية إعادة الدمج. ولكنها قد تطرح فرصة ملائمة لبحث ما إذا كان من الضروري دمج خيارات الهجرة القانونية بشكل أكثر اكتمالاً في خطط الحلول الشاملة[٨].

ولكي نكون صادقين في سعينا لحل 'مشكلة' اللاجئين، علينا أن نقر بأن منظومة اللجوء لا تتضمن في حد ذاتها الآليات المعيارية أو التعاونية التي سوف تحقق الحلول الدائمة التي طال السعي ورائها. إن الانتقال الحادث في النهاية قد يكون 'حالة انتقال للنظام'[٩]، حيث لا تعني استدامة الحلول لأي مشكلة خاصة باللاجئين أكثر من مجرد حدوث طفرة للمشكلة تتحور بمقتضاها إلى مجموعة من المشاكل التي لا تخص اللاجئين.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما التوقيت الملائم الذي ينبغي فيه إعداد هذا التحور وأخذه في الحسبان عند التطرق للإدارة الديناميكية لـ 'زمن اللجوء'؟ في الواقع لا نستطيع أن نجد إجابة شافية قاطعة لهذا السؤال. ورغم ذلك فمن المهم أن يكون هذا السؤال ماثلاً في أذهان كافة أصحاب المصالح – ومنهم الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمحللين- إذا كانوا جادين بما يكفي في حماية أوضاع اللجوء الجديدة والمستقبلية من التدهور.

ورغم أن منظومة اللاجئين لا تقف وحدها بمعزل عن العوامل الأخرى، إلا أنها تمثل وسيطاً مهماً بين العمليات الاجتماعية والسياسية الأكثر اتساعاً. فهي تشغل مساحة مهمة في العلاقات الدولية – بيد أنه من الأفضل أن ننظر مفاهيمياً لهذه المساحة على أنها زمن. إن التوجه القائم على حل المشكلات الخاصة بهذه المنظومة يتضمن تناقضاً يفرض عليها لكي تكون فعالة أن تعمل خارج مجال اختصاصها. وسوف يكون لب المشكلة دائماً هو ضمان الحماية طالما استدعت الضرورة إليها، وفي نفس الوقت جعلها قصيرة قدر الإمكان. وتبدو لنا في الأفق وسيلة واحدة للتعامل مع ذلك، وهو التأكيد على علاقة الصلة بين الحماية والحلول كركيزتين مزدوجتين للنظام، فلا نرى في الحماية التزاماً ولا في الحلول مجالات سعيدة للفرص بل نعمل بإبداع ومسؤولية عليهما طوال الوقت.

جان- فرانسوا دوريو (durieux@unhcr.org) هو نائب المدير بقسم الخدمات التشغيلية بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (http://www.unhcr.org).
والآراء الواردة في هذا المقال تخص مؤلفها ،ولا تعكس بالضرورة مواقف وتوجهات الأمم المتحدة أو مفوضية شؤون اللاجئين.

١. نتيجة رقم ١٠٠ (٥٥)، ٢٠٠٤، التعاون الدولي وتشارك الأعباء والمسؤوليات في جهود مواجهة أوضاع الهجرة الحاشدة.
٢. نتيجة رقم ١٠٤ (٥٦)، ٢٠٠٥، الدمج المحلي.
٣. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 'حالات اللجوء الطويلة'، اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، اللجنة الدائمة، الاجتماع الثلاثين، المستند الأممي رقم EC/54/SC/CRP.14، ٢٠٠٤
٤. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة لاجئي العالم ٢٠٠٦
٥. عرفات جمال، 'الحد الأدنى من القواعد والاحتياجات الأساسية في حالات اللجوء الطويلة: مراجعة لبرنامج مفوضية شؤون اللاجئين في كاكوما بكينيا'، مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠٠١ http://repository.forcedmigration.org/show_metadata.jsp?pid=fmo:3429
٦. المرجع السابق
٧. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ملحوظة ٣ عاليه.
٨. انظر جيف كريسب، «ما وراء الرابطة: المنظور النامي لمفوضية شؤون اللاجئين إزاء قضية حماية اللاجئين والهجرة الدولية'، القضايا الجديدة في الأبحاث المتعلقة باللاجئين http://www.unhcr.org/4818749a2.html
٩. قمت باستعارة هذا المصطلح من نظرية 'تعقيد النظام'، فيما يُستخدم في العادة للدلالة على الاختيار التكتيكي للدول أو غيرها من الأطراف، وليس للتحول في المشكلة قيد البحث. ولا يسعني إلا توجيه الشكر لأليكساندر بيتس على إرشاده لي في هذه النقطة.

العنصر المفقود في 'إدارة المخيمات'

داميان ليلي

غالباً ما يكون مصير المراكز الجماعية تجاهلها كخيار توطيني للنازحين داخلياً في أزمات النزوح.

كان مفهوم إدارة المخيمات قد تطور باعتباره أحد المفاهيم الأساسية داخل مجتمع العمل الإنساني كجزء من أجندة الإصلاحات الإنسانية، وذلك إلى جانب القطاعات الأخرى ذات الطابع الأكثر تقليدية في الأزمات الطارئة. ورغم ذلك، فإن معظم الأدوات والإرشادات – ومنها مجموعة أدوات إدارة المخيمات، ودليل الأزمات الطارئة الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعايير مشروع (سفير)١- تفترض جميعها ضمناً أن التعامل يجري مع النوع التقليدي من المخيمات. ورغم ما نجد من ذكر لأنواع مختلفة من المستوطنات، إلا أننا نادراً ما نجد منهجية تفاضلية للتعامل معها. إن المراكز الجماعية تحمل بالتأكيد علاقة شبه مع المخيمات وتشترك معها في الكثير من السمات والخصائص، ذلك أن المبادئ والأساليب العامة المتعلقة بالإدارة والموضوعة للتعامل مع المخيمات تنطبق في الجانب الأعظم منها على المراكز الجماعية. ورغم ذلك، فهناك الكثير من الاختلافات التي تتعرض للتجاهل، والتي تتطلب أساليب واستراتيجيات ومعايير مختلفة.

مفوضية الأمم المتحدة للاجئين/ أي ريفل

حوالي ٥٠٠ لاجئ لبناني فروا نتيجة للعنف يحتمون في مدرسة الشريعة الثانوية في جنوب دمشق، سوريا.

وتُعرف المراكز الجماعية بأنها "مبان ومنشآت كانت كائنة مسبقاً قبل الأزمات وتُستخدم من أجل التوطين الجماعي والمجتمعي للنازحين في أثناء حوادث الحرب والكوارث الطبيعية" وقد تأتي على عدة أشكال مختلفة، كأن تكون مدارس أو فنادق أو استادات رياضية أو ثكنات عسكرية أو مخازن. ومقارنة بالمخيمات التي تحظى في العادة بدعم ومعونة وكالات الإغاثة، نجد جهلاً عاماً بالمراكز الجماعية كخيار توطيني. ورغم انتشار اللجوء إليها في عدد من أزمات النزوح - وهذا ليس فقط في البلقان والقوقاز بداية منذ التسعينات التي كانت خلالها شائعة للغاية، وإنما كذلك في الكثير من حالات الطوارئ الأخرى الحديثة مثل لبنان وسريلانكا والصومال والعراق - إلا أنها لم تلقى الاهتمام الكافي من قبل النشطاء في العمل الإنساني. ولهذا السبب، فإن المجموعة العالمية لإدارة وتنسيق المخيمات (CCCM)٢ قد أوكلت مهمة إجراء دراسة في عام ٢٠٠٧ للتطلع إلى نطاق ظاهرة المراكز الجماعية والتوصية بأفضل الممارسات الممكنة من حيث أسلوب وكيفية إدارتها٣.

النطاق والانتشار

من المستحيل أن يتوفر لدينا تقدير دقيق لعدد من يقيمون في المراكز الجماعية من بين ما يقدر بـ ٢٦ مليون نازحا داخلياً حول العالم، حيث نجد هذه المراكز في بعض المواقع تمثل نسبة كبيرة من مستوطنات النازحين. ففي جورجيا على سبيل المثال، نجد أن ما يصل إلى ٤٥٪ من تعداد النازحين في البلاد والبالغ عددهم ٢٥٠ ألف نازحا يقيمون في مراكز جماعية. هذا إلى جانب ما يستخدم منها كإجراء توطيني مؤقت أثناء الكوارث الطبيعية. ويعد استخدام القبة الضخمة في لويزيانا بعد أحداث إعصار كاترينا وملاجئ الإخلاء بعد الأعاصير الاستوائية في بنجلاديش من الأمثلة على المراكز الجماعية. ورغم أن نسبة صغيرة نسبياً وإن تكن كبيرة عدداً من النازحين داخلياً على مستوى العالم يقيمون في مراكز جماعية، إلا أنه يتم استبعادها كخيار توطيني لعدم موائمتها للنموذج التقليدي للمخيمات.

ومن الأمور الفارقة بالنسبة للعاملين في مجتمع الإغاثة طبيعة المكان الذي توجد فيه هذه المراكز الجماعية، من حيث كونها تقع في أماكن عامة أم خاصة أو في مواقع تابعة لقطاع المجتمع المدني، حيث ينبغي أخذ طبيعة هذه المواقع في اعتبارات التقييم والتخطيط والاستجابة. فعلى سبيل المثال، فقد يجعل استخدام مباني القطاع العام السلطات المحلية أكثر نشاطاً وفعالية في إدارتها ولكن المجتمع المحلي سوف يعاني من توقف الوظيفة الأساسية للمبنى (إذا كان مدرسة أو مستشفى على سبيل المثال). أما في المراكز الجماعية التابعة للقطاع الخاص، فقد يحتاج المالك لتعويض عن استخدام المبنى الذي يملكه. ومن ناحية ثالثة، فإن المراكز الجماعية التابعة للمجتمع المدني قد يكون بها زعماء دينيون أو أهليون يشاركون في إدارة المخيمات ومن ثم يمكن الاستفادة بما لهم من صلات أوثق مع المجتمع المحلي.

الاستيطان المؤقت أو الطويل

لا تتوافر لدينا أي أسباب عامة لتفسير سبب استخدام بعض المراكز الجماعية كخيار إيواء في بعض الظروف وعدم استخدامها في ظروف أخرى. وتناقش دراسة مجموعة إدارة وتنسيق المخيمات عدداً من العوامل التي قد تؤدي إلى استخدام هذه المراكز، والتي تشمل عوامل أمنية وجغرافية وثقافية وتنموية. فالمباني المُستخدمة كمراكز

جماعية قد تُعتبر مثلاً أكثر أماناً في حالات الكوارث. وقد يجعل المناخ البارد من خيارات الإيواء الأخرى، مثل الخيام، أقل مقبولية فيما يجعل من المراكز الجماعية ضرورة ملحة. ولا تُعتبر الخيام ملائمة في الكثير من الثقافات، ففي البلدان متوسطة الدخل يأنف النازحون من المكوث في معسكرات من الخيم، حيث يفضلون عليها المكوث في المباني المتاحة.

ويشيع تصوير المراكز الجماعية في العادة على أنها نوع من الإجراءات قصيرة الأمد أثناء موجات النزوح الجماعية، وأنها تحدث في الغالب في الأماكن الحضرية، ولكن الدراسة تبدد هذه المزاعم، حيث تظهر أنها قد استخدمت في الكثير من الأماكن المختلفة، وليس فقط كخيار توطيني مؤقت. ويعد ضمان بقاء هذه المراكز حلاً مؤقتاً أحد الأولويات المهمة في إدارة المخيمات نظراً للتبعات السلبية لبقاء النازحين في المراكز الجماعية، والتي تنبع من عدم استدامة معظم المباني المُستخدمة والمساحة المحدودة التي يُجبر النازحين على العيش داخلها. وتشمل التبعات السلبية ما يلي:

- التوترات الاجتماعية والمخاوف النفسية بسبب غياب الخصوصية ومساحات المعيشة الكافية.
- النسبة الكبيرة للفئات المُستضعفة ومنهم العجائز والمرضى النفسيين والأسر ذات العائل الوحيد والأطفال المنفصلين عن ذويهم.
- ظهور أعراض الإتكالية وغياب الاعتماد على الذات بين النازحين داخلياً.

استراتيجيات إدارة المخيم

كانت مجموعة إدارة وتنسيق المخيمات قد وضعت إطاراً لإدارة المخيمات، ويفّصل هذا الإطار للأدوار والمسئوليات الرئيسية للأطراف المشاركة. وتنطبق كافة المفاهيم الأساسية – وهي الإدارة العامة والداخلية للمخيمات وتنسيق المخيمات – على المراكز الجماعية. ويأتي دور الحكومات في العادة أكثر وضوحاً في المراكز الجماعية مقارنة بالمخيمات.

أدوار ومسئوليات مجموعة إدارة وتنسيق المخيمات

الإدارة العامة للمخيمات: وهي تشير إلى وظيفة الحكومات والسلطات المحلية في الإشراف على المخيمات، ويشمل ذلك اختيار المواقع وإغلاق المخيمات وحقوق الملكية والإشغال.

تنسيق المخيمات: ويشير إلى دور وكالات الإغاثة التي تعمل لدعم الحكومة المحلية في المساعدة على إدارة المخيمات. ويتمثل الهدف الأساسي لتنسيق المخيمات في ضمان تسليم المساعدات الإنسانية، وتحقيق الالتزام بالمعايير والإرشادات المتفق عليها، والدعم الفني وبناء القدرات والمتابعة والتقييم.

الإدارة الداخلية للمخيمات: وتشير إلى الأنشطة الجارية داخل المخيم الواحد وتشمل التنسيق لتسليم الخدمات الأساسية وإنشاء هياكل الحوكمة والمشاركة المجتمعية وجمع البيانات.

وقد تقوم الحكومات بتسجيل المراكز الجماعية وتفوّض ممثلين أو مسئولين لإدارتها. أما المراكز الجماعية غير المسجلة فغالباً ما تبقى خارج إطار المساعدات. ومن النادر أن تعمل إحدى وكالات المعونات الوطنية أو الدولية كوكالة إدارة للمراكز الجماعية، في حين أن هذا هو الشائع مع المخيمات. ولا يوجد نموذج يناسب كافة المقاسات لأفضل هيكل إداري للمراكز الجماعية، وذلك على الرغم من وجود عناصر أساسية متفق عليها لإدارتها إدارة ناجحة وهي تشمل تأمين مشاركة النازحين وتعيين مدير وعقد اتفاقيات تعاقدية مع الملاك وتفعيل دور السلطات المحلية. وينبغي أن تُبذل كل المساعي المتاحة لمنع إغلاق المراكز الجماعية وطرد النازحين لحين أن يتم تأمين الحقوق التملكية والإسكانية للنازحين والخروج بحلول مُستدامة.

إن كون غالبية المراكز الجماعية هي في الأصل مباني كائنة مسبقاً، وبمعنى أنها لم تنشأ خصيصاً لإيواء البشر فيها، هو أحد الأمور التي تطرح مشكلات جدية للعاملين في مجال إدارة المخيمات. ففي المخيمات التي خطط لإنشائها منذ البداية، يمكن ضمان الظروف المعيشية الملائمة بسهولة عنه في المراكز الجماعية والتي لا تلبي في الغالب المعايير الإنسانية. ومن ثم يجب أن يولى الاهتمام الكافي بما إذا كان المبنى محل التساؤل يلائم هدفه في الإيواء الجماعي أم أن هناك بدائل أفضل موجودة.

إن للقرار الأولي حول أسلوب التوطين للنازحين داخلياً آثاره المهمة وطويلة الأمد على سلامة حالتهم المعيشية. فقد يتم التخطيط لإشغال المراكز الجماعية كإجراء مؤقت ولكن يحدث أن تستوعب النازحين لأشهر طويلة، إن لم يكن لسنوات. وينبغي أن يكون للنازحين وملاك المباني والممثلين الأهليين والمسئولين المحليين دور في تقرير صلاحية المبنى للاستخدام من عدمه، ذلك أن الاختيار ينبغي أن يكون فقط للمباني التي يتم التأكد من أمنها وسلامتها والبعيدة عن أنواع المخاطر المختلفة، كما ينبغي أن تكون المباني صالحة للسكنى في حالات الطوارئ. كذلك فسوف تضطر المراكز الجماعية إلى الاعتماد على الخدمات العامة (من صحة ومياه وتعليم) في المجتمع المحلي، ومن ثم ينبغي الإسراع بتوقيع اتفاق قانوني مع مالك المبنى والسلطات المحلية والنازحين أنفسهم لتحديد حقوق والتزامات الأطراف.

يتم في المراكز الجماعية إتباع نفس الأسلوب المستخدم في تصنيف وتسجيل النازحين داخلياً في الأنواع الأخرى من مواقع الإيواء الاستيطانية، وينبغي أن تحترم المساعدات المقدمة المعايير الإنسانية، رغم أن النازحين يعيشون في الواقع في ظروف سيئة في المراكز الجماعية. وتتمثل مزايا المراكز الجماعية في أنها تضم مرافق كائنة مسبقاً لتزويد النازحين بالخدمات الأساسية. ورغم ذلك، فإن تحديث هذه المرافق عملية عسيرة وقد تعطب سريعاً. كذلك فإن هناك الكثير من التحديات التي تواجه المراكز الجماعية خلال المراحل المختلفة من التشغيل (الاستعداد للطوارئ والتخطيط للطوارئ والطوارئ والرعاية والصيانة والحلول المستدامة وإستراتيجية الخروج) والتي تناقشها الدراسة بالتفصيل.

خاتمة

ينبغي على نشطاء العمل الإنساني مقاومة نزعتهم في محاباة المخيمات باعتبارها أول الحلول التي يقع عليها اختيارهم في حالات الطوارئ، حيث ينبغي أن يُولى قدر أكبر من الاهتمام في حالات النزوح للخيارات الاستيطانية الأخرى مثل المراكز الجماعية. ورغم أن المراكز الجماعية توفر أوضاعاً معيشية أقل قليلاً من المستوى المثالي، إلا أنها ينبغي أن تظل مجرد إجراء مؤقت لحين العثور على حلول أطول أمداً. أما إذا تحولت إلى حل طويل الأمد، فينبغي أن تبذل جهود لضمان تلبية الحد الأدنى من المعايير الإنسانية.

عمل داميان ليلي (damianlilly@yahoo.co.uk)، كاتب الموضوع، لصالح عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في أوضاع النزوح وكمستشار مستقل في مجال القضايا الإنسانية وقضايا الصراعات. وقد كتب هذه المقالة بصفته الشخصية وهي لا تعكس بالضرورة آراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو مجموعة إدارة وتنسيق المخيمات.

١. انظر http://www.nrc.no/camp
http://www.the-ecentre.net/resources/e_library/doc/handbook_arabic.pdf
http://www.sphereproject.org/dmdocuments/handbook/hdbkpdf/full-book_ar.pdf.
٢. http://tinyurl.com/HumRefCCCM
٣. يأتي هذا المقال بناء على هذه الدراسة، والتي تضمنت أبحاثاً مكتبية ولقاءات مع أعضاء المجموعة ودراسات حالة على ليبيريا وصربيا وجورجيا.

عندما يصبح 'المؤقت' شبه دائم

إيرين موني

رغم أن الغرض من مراكز الإيواء الجماعي هو وضع مواقع مؤقتة لإيواء النازحين واللاجئين، إلا أنه غالباً ما تمتد إقامة هؤلاء فيها لسنوات طويلة، بل وأحياناً لعقود كاملة.

غالبا ما توصف مراكز الإيواء الجماعي بأنها 'مزدحمة إلى حد الاختناق' و 'مكتظة' و 'مزرية الأحوال' بل وحتى 'شديدة الانحطاط'، وهي بذلك تكاد لا تصلح أن تكون 'منزلا' لأي شخص. وتوجد مراكز الإيواء الجماعية عادة في منشآت لم يتم بناءها بهدف الإقامة والسكن، أو على الأقل ليس بهدف الإقامة لفترة طويلة أو لاستيعاب الأسر والعائلات الكبيرة. ولذلك فهي تفتقد لمساحات المعيشة الكافية والمياه والمرافق الصحية والكهرباء ومرافق الطهي التي يمكنها استيعاب الأعداد الغفيرة لقاطنيها وفترة إقامتهم الطويلة.

ولأن الهدف من المراكز الجماعية تلك لا يتعدى توفير المأوى المؤقت، فلا نجد اهتماماً بتوسيع أعمال الصيانة فيها فوق الحد الأدنى، وهي إن تمت فلا تتم إلا عندما تستدعي الحاجة الملحة إجراء إصلاحات. ومع طول الفترة التي يمكثها السكان، يزداد الازدحام مع زيادة عدد أفراد كل أسرة، وهو ما يؤدى إلى نشوء المزيد من الضغوط الإضافية على كاهل البنية التحتية المُشتركة. واختصاراً، فلم تكن أوضاع هذه المباني في حالة معيبة عندما انتقل النازحون أو اللاجئون للإقامة فيها لأول مرة فقط، بل إنها ازدادت سوءاً خلال السنوات التي تلت هذا الانتقال.

قضايا مفاهيمية

لا نملك في الوقت الحاضر أي تعريفات رسمية لمصطلح 'مراكز (إيواء) جماعية'، رغم أن الاستخدام الشائع للمصطلح يحمل دلالة تختلف عن دلالة كلمة 'مخيّم'. وتلجأ الأبحاث والدراسات بدلاً من تعريف هذا المصطلح إلى إتباعه بأمثلة شارحة لأنواع المنشآت التي تشغلها هذه المراكز. فيرد مثلاً في المسرد الذي أعدته مجموعة إدارة وتنسيق المخيمات (CCCM) أن "النازحين داخلياً قد يقررون الإقامة في مرافق مؤقتة تقع في منشآت كائنة مسبقاً مثل المراكز المجتمعية وقاعات المناسبات وصالات الجيمنازيوم والفنادق والمخازن والمصانع المهجورة والمباني غير المشطبة[1]". وعلى نفس المنوال، ولكن بشكل يكاد يقترب من وضع تعريف، يصف كتيب (طبوغرافيا المخيمات) الذي وضعته مجموعة إدارة وتنسيق المخيمات المراكز الجماعية بأنها:

"نوع من المستوطنات [...] يجد فيه النازحون المأوى في منشآت ومرافق مجتمعية مثل المدارس والثكنات والمراكز المجتمعية وقاعات المناسبات وصالات الجيمنازيوم والفنادق والمخازن والمصانع المهجورة والمباني غير المشطبة .... وغالباً ما يكون الهدف من هذا المأوى الجماعي الحاشد أن يكون مأوى مؤقتاً"[2].

وفي إشارتها إلى المراكز الجماعية باعتبارها "فئة جامعة تضم مجموعة متنوعة من المباني والمنشآت"، كانت إحدى دراسات البنك الدولي الصادرة في عام ٢٠٠٤ والتي تناولت موضوع النزوح المطول قد ابتكرت توصيفات مفيدة لهذه المراكز الجماعية، وهي كالتالي:

- مبان غير معدة في الأصل لسُكنى البشر، ومنها المصانع المهجورة والمباني غير المُشطبة والقواعد العسكرية والمباني العامة مثل العيادات والمدارس والمباني الإدارية.
- مأوى مؤقت مثل عربات القطارات وحاويات النقل المهجورة وغيرها من المنشآت التي لم تصمم لكي يسكن فيها الناس.
- المباني والمرافق المقامة من أجل الإشغال القصير أو الموسمي لها، مثل الفنادق والمنتجعات المائية الصحية والمخيمات الصيفية ومخيمات الرعي الموسمية.

لاجئون من البوسنة والهرسك في المركز الرياضي في شريمشكا ميتروفيتشا في دولة الصرب.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/أي هوبان

- الأماكن الشبيهة بالمعسكرات، والتي قد تُبنى في البداية على هيئة مجموعة من الخيام ثم يتم تحويلها إلى مساكن مؤقتة أو قد يتم إنشاءها منذ البداية كمساكن مقاومة للظروف الطقسية الصعبة مثل المساكن المقامة بالطوب الجيري والوحدات سابقة التصنيع.

كذلك فقد حددت الدراسة بعض الخصائص الشائعة لهذه المراكز الجماعية على النحو التالي:

- تعيش أكثر من أسرة نازحة في نفس المبنى أو الموقع.

- يأتي الأمر بالإقامة فيها في العادة من الهيئات الحكومية أو الوكالات المانحة أو كليهما.

- يتم دائماً توفير هذا النوع من المأوى بدون مقابل.

- عادة ما تأتي هذه المواقع بعيدة عن التجمعات المحلية وهو ما ينجم عنه درجات متفاوتة من الانعزالية٣.

ولا نجد في أي من التوصيفات السابقة ما يعطينا صورة عن عدد الأشخاص الذين يقيمون في هذه المراكز، فكل ما يقوله الدليل الإرشادي هو أن هذه المراكز الجماعية توفر المأوى لـ "مجموعة من الأشخاص النازحين". وقد يصل عدد هؤلاء القاطنين في الواقع إلى عشرات الآلاف، وذلك مثلما حدث عندما أقام ٣٠,٠٠٠ نازحا داخليا في ليبريا في الإستاد الوطني لكرة القدم في صيف عام ٢٠٠٣، وكما أقام عدد مواز من السكان في نيو أورليانز في القبة الضخمة بالولاية بعد إعصار كاترينا في سبتمبر ٢٠٠٥.

وثمة تبعات مهمة بالنسبة للنازحين من كون هذه المراكز قد نشأت نتيجة عملية استيطان منظمة أم تلقائية. فاللاجئون والنازحون الذين يقطنون المراكز الجماعية التي تفتقد الاعتراف الرسمي بها كمراكز جماعية يتعرضون لخطر الطرد. ففي جورجيا مثلاً، نجد أن النازحين القاطنين في الملاجئ المعترف بها رسمياً كمراكز جماعية من قبل السلطات هم فقط من تعتبرهم السلطات مستحقين لأشكال الانتفاع التي نص عليها التشريع الوطني مثل الكهرباء المجانية وكذلك، وبموجب أحد البرامج التي مضى وقت تنفيذها، حق إعادة تأهيل وتخصيص هذه المساحات.

وبصفة عامة، فإن هذه الطبيعة الكائنة مسبقاً لهذه المباني هي التي تجعلها مفيدة كملاجئ طوارئ. وقد كان هذا المصطلح يُستخدم أيضاً لوصف الملاجئ المقامة خصيصاً للإقامة الطويلة. فعلى سبيل المثال، كانت منظمة أطباء بلا حدود قد قامت ببناء 'مراكز جماعية' جديدة للنازحين داخلياً من الشيشان في عام ٢٠٠١ كبديل لخيم الإيواء الهزيلة التي عاشوا فيها لعدة سنوات.

وفي البوسنة والهرسك، كانت 'المراكز الجماعية' عبارة عن إما إنشاءات كانت كائنة في السابق وجرى استخدامها لأول مرة خلال الحرب كملاجئ طوارئ مؤقتة أو كانت ملاجئ أقيمت بعد الحرب كسكن بديل، وإن يكن لا يزال مؤقتاً، لملاجئ فترة الحرب. ويتألف أحد أشكال هذا النوع الثاني من عدة عشرات من المنازل المتجاورة، كل منها يتكون من أربع شقق عائلية توفر الخصوصية والأوضاع المعيشية الأفضل. وقد قال عدد من السكان الذين تمت مقابلتهم في حوارات صحفية في صيف ٢٠٠٨ بأنهم سوف يبقون في هذه المساكن بصفة دائمة في حال تم تمليكها لهم، ولكن استمرار إقامتهم فيها مشروط بكونهم نازحين داخلياً، وهو ما بدوره يتطلب من الناحية القانونية إبداء الرغبة في كل الأوقات في العودة لموطنهم الأصلي.

الحاجة لاستجابة شاملة

إن القضايا التعريفية لا تشكل قضية جوهرية في محنة النازحين، فالأهم من التعريفات هو أن يتلقى النازحون داخلياً واللاجئون في المراكز الجماعية الاهتمام المستمر بأوضاعهم وأن يتم تمكينهم من الحصول على حقوقهم، وهذه الحقوق لا تتعلق فقط بتوفير الإسكان الكافي وإنما أيضاً بتوفير الحلول المستدامة لمحن هؤلاء. وتؤكد التقديرات الحديثة للنهج العنقودي في هذا الصدد ولاستجاباته لحوادث العنف الجنسي والجنساني على أن المجموعات النازحة التي لا تقطن في أي مخيمات، ومنهم من يعيشون في المراكز الجماعية، يتعرضون لمخاطر التهميش والتجاهل٤.

ومن المقرر أن تتم التوصية لمجموعة إدارة وتنسيق المخيمات بأن تقوم بترجمة التفويض الممنوح لها ليتجاوز ما يوحي به اسمها لكي يغطي أيضاً "كافة أشكال توفير المأوى الجماعي للنازحين بغض النظر عن المصطلحات المستخدمة في توصيف أشكال المأوى تلك". ورغم ذلك، فإن معالجة أوضاع النازحين داخلياً في المراكز الجماعية يُفترض ألا يقع على كاهل هذه المجموعة وحدها، ذلك أنه بالإضافة إلى دور الهيئات الوطنية، فإن هناك دور كذلك تضطلع به كافة المجموعات العنقودية المختلفة المشكلة تحت مظلة منهجية الإصلاحات الإنسانية للأمم المتحدة.

فأولاً وأخيراً، إذا أخذنا بالاعتبار أن هدف المراكز الجماعية الرئيسي هو أن يكون بمثابة مأوى مؤقت- وهو الدور المُوصى بأن يقتصر عليه – فإننا سنلمس بالتأكيد ضرورة أن تكون لمجموعة ملاجئ الطوارئ دوراً لتلعبه في ذلك، ذلك أن تفويض هذه المجموعة المتمثل في ضمان توافق الملاجئ المقامة في حالات الطوارئ الإنسانية مع التوجيهات السياسية القائمة والمعايير الفنية والتزامات حقوق الإنسان سوف يخطو خطوة بعيدة في تحسين الأوضاع في هذه الملاجئ.

وتعد قضايا المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية من بين القضايا الأكثر إلحاحاً في المراكز الجماعية، خاصة عندما تنشأ هذه القضايا في المنشآت والمباني التي لم تصمم إطلاقاً لتكون حتى كمأوى إسكاني مؤقت.

إن للظروف المعيشية المزرية السائدة في المراكز الجماعية تداعياتها الخطيرة على صحة المقيمين في هذه المراكز. فقد كشفت إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة اليونيسيف عن أن التأثيرات الصحية الضارة بين أطفال النازحين المقيمين في المراكز الجماعية قد شملت تفشي الأمراض الباطنية الحادة واعوجاج العمود الفقري والاضطرابات العصبية الوظيفية٥. كما أن ازدحام الأماكن وتكدسها يزيد كذلك من مخاطر الإجهاد الذهني والضغوط على الصحة الاجتماعية النفسية للقاطنين فيها، ومن ثم فإن لدى مجموعة المياه والبيئة والصحة (WASH) ومجموعة الصحة إسهامات حيوية يتعين عليهم الاضطلاع بها.

كذلك فإن الاهتمام بالمراكز الجماعية يقع تحت مظلة المهام الموكلة بمجموعة التعافي المبكر، وهي المجموعة الموكلة بمهمة استعادة الخدمات وقدرة السكان على الكسب وقدرات الحوكمة والإدارة. والمراكز الجماعية الواقعة في المباني الكائنة مسبقاً تكون لها في العادة استخدامات سابقة، ومن ثم فإن تفريغ المساحات في هذه المباني من أجل الرجوع بها لاستخداماتها الأصلية يعد مهماً في تحسين الاستفادة من التعليم والخدمات العامة وتحفيز التنمية الاقتصادية وفرص المعيشة وتوفير البنية التحتية الأساسية للإدارة. وفي نفس الوقت، فإن أي ضغوط تبذل لإعادة المراكز الجماعية لاستخداماتها الأصلية، خاصة عندما تكون لهذه المباني أهمية تجارية، قد تزيد من خطر تعرض من يشغلونها للطرد. ومن ثم ينبغي إدارة هذه العملية إدارة حريصة ومراقبتها عن قرب لضمان حماية حقوق شاغليها من النازحين.

وفي هذا السياق، تضطلع مجموعة الحماية، والمفوضة بضمان دمج اعتبارات الحماية في العمليات التشغيلية لكافة المجموعات، بدور مهم لتلعبه. ففي المراكز الجماعية،

يؤدي غياب الأمان في الإقامة وفي غياب عمليات التسجيل الكافية للأملاك إلى إحساس النازحين بأنهم في مهب الريح لأن خطر التعرض للطرد يكون دائماً ماثلاً في أذهانهم. ومن هنا ينشأ دور مهم لمجموعة خبراء مجموعة الحماية فيما يتعلق بحقوق الأرض والإسكان والممتلكات.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/آلز هاكمان

مساكن للنازحين قرب زوغديدي في جورجيا

الحلول

تدور قضية توفير الحماية للاجئين والنازحين داخلياً حول تأمين الحلول المُستدامة. وفي حين توفر المراكز الجماعية للسكان النازحين ملاجئ الطوارئ المهمة، فإنها لا تقدم لهم حلول إسكانية دائمة وكريمة، ولذلك فإن ظروف الفقر المعيشية وما يرتبط بها من مواطن ضعف تتفاقم مع الوقت. فبعد خمسة عشرة عاماً من النزوح، لا يزال ما يقرب من ١٠٠ ألف نازح داخلي في جورجياً يعيشون في ملاجئ إيواء 'مؤقتة' في ١٦٠٠ مركزاً جماعياً خرباً، منها مستشفى سابق، حيث يلعب الأطفال خارجها بين الحقن المستعملة وغيرها من النفايات الطبية. وفي البوسنة والهرسك، وبعد مضي ١٤ عاماً بعد الحرب، نجد ما يقرب من ٧,٠٠٠ نازحا داخلياً – معظمهم من العجائز المرضى جسدياً أو ذهنياً، والباقي معرضون للمرض – يواصلون العيش في أماكن كانت توفر المأوى الطارئ أثناء الحرب[٦]. وبالرغم من أن التوجيه العام بضرورة "إيجاد ملجأ بديل بسرعة، وفي فترة لا تتجاوز الشهر الواحد إن أمكن"[٧] سوف يكون ذلك عسير التحقيق في معظم حالات الطوارئ، إلا أنه يجب البحث عن خلق أوضاع معيشية أكثر استدامة وأكثر احتراماً للكرامة الإنسانية للاجئين بأسرع ما تسمح به الظروف.

ويجب لأي مأوى بديل أن يلبي معايير السكن الكافية، كما يجب أن يكون لدى السكان من اللاجئين والنازحين داخلياً الحق في البقاء، وبدون التعرض لخطر الطرد التعسفي، لحين توفير السكن الدائم لهم. وفي إحدى المساعي الحكومية الرامية لإغلاق المراكز الجماعية في الشيشان في عام ٢٠٠٧، جرى تقديم بعض الحوافز للنازحين وتشمل حق استغلال الأرض أو إعطاء منحة لتأجير مسكن. ورغم ذلك، أورد مركز رصد النزوح الداخلي في تقريره أن التعويضات والمساعدات نادراً ما كانت كافية[٨].

وفي حالات أخرى، سوف يكون في الإمكان تحويل المراكز الجماعية إلى مساكن للإقامة الطويلة وهو الخيار الذي يفضله السكان النازحون، وذلك كجزء من اختيار السكان اللاجئين والنازحين لخيار الدمج المحلي كسياسة مستديمة. وقد تم إطلاق هذا الأمر في جورجيا ، وذلك في تحول سياسي مهم من جانب الحكومة في مايو ٢٠٠٩ لإعادة تأهيل المراكز الجماعية لتلبية المعايير السكنية الكافية والسماح للنازحين داخلياً بتملك أماكنهم في المراكز الجماعية أو الحصول على مساكن مستديمة بديلة. ورغم أنه أحياناً ما تؤدي المراكز الجماعية أحياناً إلى تهميش القاطنين فيها بالنسبة للمجتمع المحلي، إلا أن باستطاعتها أيضاً – خاصة في مواقف النزوح الطويلة – أن تطور صلاتهم المجتمعية وآليات الدعم الخاصة بهم والتي يرغبون في المحافظة عليها، ومن ثم ينبغي دعمهم لكي يتسنى لهم البقاء معاً متى أمكن.

خاتمة

ينبغي أن يأتي أسلوب التعامل مع قضية المراكز الجماعية والقاطنين فيها ذو طبيعة شمولية من عدة مناح وهي:

- من ناحية البرامج: من خلال توجيه أكبر قدر من الاهتمام والعناية بمعالجة أوضاع النازحين واللاجئين ممن لا يقطنون أي مخيمات، وضمان تغطية المراكز الجماعية في عمليات التصنيف والتسجيل كخطوة أولى مهمة.
- من ناحية المفاهيم: من خلال إدراج كافة أنواع الملاجئ التي تنطبق عليها سمات وخصائص المراكز الجماعية.
- من ناحية المؤسسات: من خلال التوليف بين الخبرات الجماعية لكافة القطاعات والمجموعات المختلفة في الاستجابة الإنسانية الدولية والشركاء الحكوميين.
- من الناحية الزمنية، من خلال الإقرار بفائدة المراكز الجماعية كملاجئ طوارئ مع حماية السكان النازحين في الوقت ذاته من اللجوء لهذه المراكز لفترات طويلة بدون توافر عمليات الصيانة الملائمة أو ضمانات الحماية.
- من خلال التعاون بين القطاعات المختلفة، وبحيث يقع في قلب هذا التعاون تحقيق الحماية للقاطنين من النازحين واللاجئين.

إيرين موني (erindmooney@hotmail.com) هي مستشارة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجموعة الحماية الدولية، وهي من الخبراء في الشؤون الخاصة بالنازحين داخلياً أثناء فترة خدمتها بوكالة التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة (USAID). وقد كتبت هذه المقالة بصفتها الشخصية، وهي لا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمات التي تعمل معها.

١. http://tiny.cc/CCCMGlossary
٢. http://tiny.cc/CCCMtypology
٣. ستيفن ب. هولتزمان و تايس نيزام، العيش في غياهب النسيان: النزوح الناجم عن الصراعات في أوروبا ووسط آسيا (البنك الدولي، ٢٠٠٤)
٤. http://www.unhcr.org/46a4ae082.html و http://www.unhcr.org/48ea31062.html
٥. http://tiny.cc/UnicefGeorgia
٦. انظر مقال موني وحسين، ص٢١.
٧. مجموعة الحماية الدولية، دليل حماية الأشخاص النازحين داخلياً، وهو متوافر على الرابط: http://tiny.cc/IDPProtection
٨. مركز رصد النزوح الداخلي، استعراض شامل للتوجهات والتطورات الحاصلة في عام ٢٠٠٧(٢٠٠٨)، ص٨٦. انظر أيضاً مقال غولدا، ص٥٤.

تعزيز الحقوق والمسؤوليات المدنية في دارفور

كاثرين رايس

في أعقاب أحداث العنف التي اندلعت في مخيم كالما في دارفور، تم إطلاق مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة والجيش والشرطة والوكالات الإنسانية لتعزيز الحقوق والمسؤوليات المدنية بين النازحين داخلياً من أجل رفع المستوى الأمني في أنحاء المخيم والمناطق المحيطة به.

يقع مخيم كالما على بعد ١٥ كيلومتراً من شرق نيالا وهي كبرى المدن التجارية في دارفور. وقد تم إنشاء المخيم في أواسط فبراير ٢٠٠٤ ليكون ملاذاً للنازحين الهاربين من أحداث العنف في أنحاء دارفور. إلا أن المخيم قد تحول مع مرور الوقت إلى مسرح للأنشطة الإجرامية، مع تزايد أعداد العناصر المسلحة داخل المخيم التي تتقاتل مع مجموعات مسلحة منافسة، ومع تزايد العنف الموجه ضد الأقليات في المخيم.

وكان العنف منتشراً لفترة طويلة في المخيم، وكانت أخبار وجود أسلحة في المخيمات قد حدت بالحكومة إلى المسارعة بالتدخل في الكثير من المناسبات. وفي يوم الاثنين الموافق ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨، اقتحمت قوات الأمن السودانية المخيم، مستهدفة، حسبما أعلنت، نزع أسلحة المقيمين الحائزين على أسلحة داخل المخيم والقبض عليهم. ورغم تضارب التقارير حول عدد الأشخاص الذين قتلوا أو أصيبوا، إلا أنه من الظاهر أن ما لا يقل عن ٤٧ شخصاً قد لقوا حتفهم أثناء هذه العملية كان من بينهم نساء وأطفال[١].

وقد حدت هذه الحادثة باليوناميد (UNAMID) - العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور٢ - إلى أن تحقق لها وجوداً على مدار الأربع والعشرين ساعة في مخيم كالما وتسليط الضوء على الحاجة لتنسيق الجهود من قبل الأطراف السياسية والعسكرية والإنسانية لدعم الأنشطة الرامية لنزع الطابع السياسي من المخيم وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية عن الأمن بين النازحين داخلياً. وينبغي أن يكمّل التواجد العسكري والشرطي في المخيم شرح لأدوار ومسؤوليات هذه الأجهزة بالإضافة إلى أدوار ومسؤوليات السكان الذين تحميهم هذه الأجهزة. إن النزوح لفترات طويلة في المخيمات قد يولد شعوراً بين النازحين بأن أمنهم يمثل بصفة أساسية مسؤولية الوكالات الخارجية – الجيش والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية – ولكن الأمن في المخيم مرتبط أيضاً وبشكل معقد بمدى ما يبديه السكان من تسامح إزاء حمل الأسلحة والعنف السياسي داخل المخيم.

ومع انتشار قوات اليوناميد في المخيم جاءت الجهود المنسقة من أقسام مختلفة من البعثة لإقناع سكان المخيم بأنه برغم أن الحماية تمثل حقاً من حقوقهم، إلا أن هذا لا ينفي أنه تقع على عاتقهم مسؤوليات مدنية مهمة. وقد تم تشكيل فريق عمل من قبل شعبتي الشؤون المدنية وحقوق الإنسان من البعثة، وتقود كلا الشعبتين عملية التوعية إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويتمثل هدف فريق عمل مخيم كالما في توفير حلقات العمل التي يمكن فيها لكافة الوكالات والنازحين داخلياً مناقشة تفويضات اليوناميد وشُعبها المختلفة، والمبادئ التوجيهية بشأن النازحين داخلياً وفض النزاعات والعنف الجنسي والجنساني. ويتمثل الهدف في نشر رسالتين رئيسيتين: الأولى أن هدف البعثة من وجودها في المخيم هو العمل مع النازحين داخلياً وتنسيق الجهود مع الحكومة – وليس الإحلال محلها، وثانياً، أن للنازحين داخلياً الحق في الحماية والأمن، بيد أنه يجب عليهم العمل كذلك على الحفاظ على الطبيعة الإنسانية والمدنية للمخيم. ولهذه الرسالة الثانية أهميتها الخطيرة في مثل هذا المخيم المشحون سياسياً والذي عبر فيه الكثير من النازحين داخلياً عن استيائهم من الحكومة والحركات المسلحة المختلفة. وقد تؤدي أي توقعات زائفة بأن مسؤولية الأمن واقعة كلها على يد البعثة إلى تداعيات خطيرة وتظهر افتقاداً للمسؤولية الجماعية عن أمن المجتمع.

ينقسم سكان مخيم كالما البالغ عددهم ٩٢ ألف نسمة إلى ثمانية أقسام يتزعم كل منهم شيوخ تم تعيينهم من قبل النازحين أنفسهم ليكونوا ممثلين عنهم سواء عند العمل مع المجتمع الدولي أو من أجل الإدارة الداخلية للمخيم. ولا يوجد في المخيم هيئة للإدارة الدولية نظراً لأن الحكومة السودانية قد طلبت من مجلس اللاجئين النرويجي الرحيل من المخيم في إبريل ٢٠٠٦ وهؤلاء الشيوخ ليسوا هم الزعماء القبليين التقليديين لهؤلاء السكان ، حيث تم اختيارهم من مجتمع النازحين أنفسهم لقدرتهم على الضغط على المنظمات المختلفة لتحقيق احتياجات ومصالح السكان، ولمهاراتهم في تحقيق النظام والاستقرار داخل المخيم. والكثير من الزعماء التقليديين لم يلحقوا بالنازحين داخلياً في المخيم، ومن ثم توجب على النازحين تنظيم زعامات لهم بأنفسهم. وفي حين يحترم الكثير من النازحين داخلياً الزعامة التقليدية، إلا أنهم يثقون بشيوخ المخيم في التعامل مع همومهم اليومية كنازحين. وهذا هو ما يجعل من هؤلاء الشيوخ الزعماء الأكثر أهمية بين النازحين داخلياً، وهو ما أدى إلى تغيير التقاليد الدارفورية في مفاهيم الزعامة القبلية.

حلقات العمل

ضم المشاركون في حلقة العمل، والتي جاءت في أعقاب عدد من حلقات التوعية الإعلامية التي تم تنظيمها تحت مظلة التفويض الممنوح لليوناميد، جماعات من زعماء وكبار المخيم، وممثلين عن الشباب والنساء، ومعلمين. وباعتبارهم الفئات الأكثر معاناة من الاستبعاد من عمليات صناعة القرار في المخيم، بدت استفادة الشباب والنساء كبيرة من الفرصة التي منحت لهم لفهم دور المجتمع الدولي وحقوقهم ومسؤولياتهم كنازحين داخلياً في عدم التسامح مع النشاطات الإجرامية داخل المخيم، وكذلك لفهم الفارق بين الوكالات الإنسانية والعسكرية والسياسية العاملة في المخيم. وقد استعان المشاركون، خاصة مجموعات الأقلية مثل النساء والشباب، بحلقات العمل للتركيز على واقع الحياة اليومية ومسؤوليات النازحين داخلياً في تعزيز الأمن داخل المخيم وعلى أطرافه. وكانت إحدى النتائج المهمة التي تمخضت عنها حلقات العمل هو التمييز بين دور الهيئات العسكرية والإنسانية الدولية العاملة في المخيم. ويعد توضيح هذه الأدوار المختلفة أمراً في غاية الأهمية لدعم أمن وسلامة مجتمع العاملين في المنظمات الإنسانية والذي يقوم على توفير خدمات مهمة داخل المخيم.

كذلك فقد جاءت هذه الحلقات كآليات داعمة لبرنامج الشرطة المدنية المجتمعية الطوعية التابعة للأمم المتحدة. ويضم مخيم كالما حالياً ثلاثة مراكز للخفارة الوطنية يعمل بها ١٧٢ متطوعاً من مجتمع المخيم ومهمتهم الإبلاغ عن الجرائم وتعزيز الرفض الجماعي لحيازة السلاح داخل المخيم. وقد حازت هذه الجهود على دعم شيوخ المخيم الذين طلب إليهم دعم متطوعي المخيم كأمثلة طيبة على إرساء المسؤولية المدنية داخل المخيم.

وكان من أكبر النتائج التي حققتها حلقات العمل هو أنها زادت من إدراك الوكالات للحاجة الملحة للعمل مع الشباب الذين يمثلون هدفاً للعنف والتجنيد في الميليشيات المسلحة المتسربة داخل عدد من المخيمات في دارفور. وقد قام البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة لاحقاً بتمويل برنامج للتدريب المهني لشباب النازحين، وذلك لدعمهم في تولي أدوار قيادية.

كانت الإستراتيجية التي انتهجها فريق عمل مخيم كالما تمثل مجهوداً مشتركاً بين أفراده للتركيز بصفة خاصة على دعم المسؤوليات المدنية في مخيمات النازحين داخلياً. ومنذ أن جعلت اليوناميد لنفسها تواجداً دائماً لها على مدار الساعة داخل المخيم، تراجع بشكل حاد عدد البلاغات عن الأنشطة الإجرامية المرتكبة داخل المخيم والمنطقة المجاورة لها. ويتساوى مع ذلك في الأهمية الرسالة القوية التي ترسخت في وجدان مجتمع النازحين داخلياً والتي تفيد بأن أمنهم وسلامتهم يبدآن من رفضهم للتهاون مع حمل السلاح والنشاط الإجرامي داخل المخيم.

كاثرين رايس (kreyes68@yahoo.com) هي مسؤول الشؤون المدنية لدى اليوناميد وهي طالبة دكتوراة بقسم العلوم السياسية بيونيفرستي كوليدج لندن (UCL)، والآراء الواردة في هذا المقالة تعبر عن رأي المؤلفة ولا تعكس بالضرورة آراء اليوناميد.

١. http://tinyurl.com/AIKalma2008

٢. http://www.un.org/Depts/dpko/missions/unamid/ بتاريخ مايو ٢٠٠٩، كان مجموع العاملين النظاميين في اليوناميد ١٦،٤٠٢ موظفاً، منهم ١٣،٢٨٦ من قوات الجيش ، و ١٨٠ مراقباً عسكرياً، و ٢٩٣٦ ضابطاً في الشرطة، يدعمهم ٩٧٠ من الموظفين المدنيين الدوليين، و ٢١٤٧ من الموظفين المدنيين المحليين و ٣٣٤ متطوعاً تابعين للأمم المتحدة.

منطقة المهربين الحدودية في جنوب أفريقيا

تسفائم آرايا وتاملين مونسون

إن إنشاء منطقة حدودية وهمية هو إحدى ركائز عمليات التهريب على طول الحدود بين جنوب أفريقيا وزيمبابوي.

كشف مشروع بحثي في مجال تهريب البشر وتأثيراته على الأشخاص الراغبين في طلب اللجوء أن الغالبية العظمى من طالبي اللجوء الذين عبروا الحدود إلى جنوب أفريقيا جاءوا عن طريق زيمبابوي.[1] وكان أكثر من خُمس هؤلاء الراغبين في اللجوء قد تم تهريبهم إلى داخل جنوب أفريقيا، وكان أغلبهم قد دفعوا أموالاً نظير المساعدة التي تلقوها. وكان طالبو اللجوء قد تم تهريبهم بواسطة – بالترتيب حسب الشيوع – مهربين وعمال نقل ومهاجرين آخرين وأصدقاء أو أقارب، والأخطر من ذلك، موظفين بالدولة. وتبين أن ما يقرب من خُمس الذين تم تهريبهم قد تعرضوا للأذى بطريقة أو بأخرى خلال عبورهم الحدود.

ويقول أحد المهربين متفاخراً: "أنا الحدود"، مبيناً بذلك نتيجة رئيسية من نتائج المشروع. إذ يستغل المهربون الطلب على التهريب من خلال الخداع المتعمد لطالبي اللجوء. وتخلق المعلومات المضللة والإغفال المتعمد من قبل المهربين حدوداً وهمية في أذهان طالبي اللجوء المحتملين تعد مناقضة ومنافية للواقع. ونتيجة لذلك، قد يبدو أن الدخول غير الموثق عن طريق الاستعانة بأحد المهربين هو السبيل الوحيد لدخول الأراضي الجنوب أفريقية، وهو ما يدعم اتجاهاً نحو العبور غير الموثق حتى بين الأشخاص المؤهلين للحصول على تصريح باللجوء. وينتج عن ذلك وجود أعداد غير ظاهرة من الأشخاص الذين يمثلون مشكلة أمام إدارة الدولة لعملية الهجرة، فضلاً عن أنه يجعل الراغبين في اللجوء أكثر عرضة للإيذاء.

أرض خصبة للمهربين

إن أحد الأسباب الرئيسية لوقوع طالبي اللجوء فريسة للخداع فيما يخص الأوضاع الحدودية هو أن أكثر من ثلثي طالبي اللجوء لم يعوا حقيقة أنه يمكن من الناحية النظرية طلب اللجوء قبل أن يرحلوا عن بلدانهم الأصلية. وعلى الصعيد الآخر، فهناك وعي مستمر بالـ"أماغوماغوما" - وهو مصطلح جامع يعني الفاعلين غير الحكوميين المسؤولين عن أشكال مختلفة من الإيذاء والاستغلال والابتزاز على طول الحدود.

ويرى البعض أن الأماغوماغوما هم مهربون عديمو الضمير ينقلبون على عملائهم فيسرقونهم أو يضربونهم أو يتخلون عنهم أثناء عبور الحدود. أما البعض الآخر فيرى أن الأماغوماغوما هم أفراد عصابات مستقلون يجوبون منطقة الحدود ليستغلوا المهربين وعملائهم على السواء. ومع ذلك يرى البعض الآخر أنهم درب من دروب الخيال، أي مجرد حيلة يستخدمها المهربون الماكرون لتعزيز سوق خدماتهم من خلال خلق انطباع بأن الحصول على مساعدة أحد المهربين هو أمر ضروري للعبور الآمن.

وما يوفر أرضاً خصبة للمهربين هو وجود تصور شائع يشغله الخوف من الأماغوماغوما ولا يعي بوجود قانون يحمي اللاجئين في جنوب أفريقيا. فقد يأتي المهربون المحترفون باللاجئين إلى موظفي الهجرة العاملين عند النقطة الحدودية الذين عادةً ما يمنحونهم، بموجب القانون، تصاريح مرور تجعل إقامتهم قانونية بشكل مؤقت لحين خضوعهم لنظام استقبال اللاجئين. ورغم أنها من المهام اليومية لإدارة الشؤون الداخلية، التي تصدر التصريحات بالمجان لمن يعلن نيته طلب اللجوء، يرسخ المهربون مفهوم أن هذه الخدمة غير منتظمة ولا يمكن تأمينها إلا عن طريق الواسطة والرشوة. ونتيجة لذلك، يبدو أن بعض طالبي اللجوء يدفعون المال مقابل ما يوفره له القانون بالمجان.

ويعتمد المهربون الذين ينقلون عملاءهم عبر الحدود وليس عبر نقطة الدخول الرسمية على جهل عملائهم بإجراءات حماية اللاجئين. فغالباً ما يضلل المهربون عملاءهم عن أهليتهم للجوء، سواء بتقديم المعلومات المضللة أو بإخفاء المعلومات الصحيحة. وللحصول على مزيد من المال أثناء رحلة العبور، يستخدم بعض المهربين اتصالاتهم مع مسؤولين فاسدين لتهديد اللاجئين بالاعتقال أو الترحيل، الأمر الذي يرسخ الانطباع بأن دولة جنوب أفريقيا تغلق أبوابها في وجه الفارين من الاضطهاد أو الاحتلال أو الحروب أو انهيار النظام العام.[2]

الإيذاء والفساد

إن إحدى الممارسات الشائعة بين المهربين هي قبول مبلغ صغير في بداية رحلة العبور ثم ابتزاز العميل ليدفع مبالغ إضافية في الأوقات التي يزيد فيها الخطر أثناء الرحلة. وقد أفاد المهاجرون بتعرضهم لأشكال مختلفة من الإيذاء أثناء رحلة عبورهم للحدود. فبالإضافة إلى تعرضهم للابتزاز، يتم أحياناً التخلي عن العملاء في حال عدم قدرتهم على تلبية طلبات المهربين بزيادة المبالغ المالية. وكثيراً ما يتعرض المهاجرون الذين يتم تهريبهم للسرقة من قبل المهربين أنفسهم أو من قبل عصابات إجرامية تتربص بهم بالقرب من الحدود. إذ أفاد بعض المهاجرين الذين أجابوا على أسئلة البحث بأنه تم تفتيشهم وسلب كل ما في حوزتهم (بما في ذلك الحقائب والوثائق والأموال والهواتف النقالة)، بينما أُجبر آخرون على خلع ملابسهم الجيدة وارتداء ملابس أو أحذية

رجل مع طفل صغير يزحفون تحت الأسلاك الشائكة على الحدود الزيمبابوية الجنوب إفريقية.

متسخة ورثة. وقد تكون حقيقة تلك العصابات التي يقال أنها مستقلة أنها تعمل بالشراكة مع المهربين لإرغام العملاء على الخضوع لطلبات المهربين بدفع المزيد من النقود.

وإذا لم يخضع المهاجرون لمطالب هؤلاء المعتدين، فهُم يتعرضون في الغالب لاعتداءات عنيفة. فقد أفاد المهاجرون الذين أجابوا على أسئلة البحث بحدوث حالات عديدة من العنف الغاشم والإيذاء، بما في ذلك الاغتصاب والقتل، وأكد هذه الإفادات مسؤولون ومنظمات غير حكومية يعملون في المنطقة الحدودية.

وكانت إحدى ضحايا الاغتصاب فتاة من مدينة بولاوايو تبلغ من العمر ١٨ عاماً، حيث قام اثنان من أفراد العصابات بضربها واغتصابها تحت تهديد السلاح الأبيض، بعد أن تم "إنقاذها" هي وفتاة أخرى كانت قد التقيت بها على يد مجموعة من الرجال الذين حذروهما من السير في طريق زعموا أنه سيؤدي بهما إلى الأماغوماغوما. وكشفت رحلة لتقصي الحقائق أقيمت مؤخراً بعد إغلاق مركز إيواء مؤقت لطالبي اللجوء عن وجود عدة نساء لديهن أطفال نتيجة تعرضهن لاعتداءات جنسية. وكـان العديد من هؤلاء النساء قاصرين غير مصحوبين وقت تعرضهن للاغتصاب والاعتداء الجنسي أثناء عملية عبور الحدود، وروت إحداهن أنها احتُجزت في "معسكر للاغتصاب" كان جنود زيمبابويون يتعاونون فيه مع المهربين.

ووجد البحث أدلة على فساد مسؤولين فيما يتعلق بمجال التهريب، سواء في الشرطة أو إدارة الهجرة. ويقال أن هؤلاء المسؤولين يتقاضون "رواتب" منتظمة، ويتلقون رشاوى بشكل غير رسمي، ويتم تشجيعهم من خلال استغلال نفوذهم على تسهيل عمليات التهريب بطرق شتى وحماية المهربين من الاعتقال والمحاكمة.

كما يُتهم بعض ضباط الشرطة بالتورط في تقديم خدماتهم التهريبية الخاصة والتآمر للحصول على المزيد من الأموال من المهاجرين غير الرسميين. ومن شأن تورط موظفي الدولة في عمليات التهريب أن يشجع فكرة وجود دولة عدائية وعدوانية ويزيد من ترسيخ مفهوم المنطقة الحدودية الوهمية الذي يعتمد عليه المهربون لإدارة أعمالهم. لذا فهناك حاجة إلى إجراء تحقيق شامل في الممارسات الفاسدة واقتلاع جذورها من الشرطة الجنوب أفريقية وإدارة الشؤون الداخلية.

الخاتمة

على الرغم من أن الآليات الحالية لحماية المهاجرين في جنوب أفريقيا تبدو متأثرة بالانشغال بمراقبة الهجرة، فقد بدأت إدارة الشؤون الداخلية تتبني نهج "إدارة الهجرة" لمراقبة الحدود، الأمر الذي سيتطلب تحسين الاتصالات فيما يتعلق بخيارات الهجرة المتاحة أمام المهاجرين عموماً واللاجئين خاصة. ويدل الدور الذي تلعبه المعلومات المضللة والجهل بوسائل حماية اللاجئين في جنوب أفريقيا على الحاجة إلى الدعاية عن هذه الإجراءات.

غير أن البحث يلقي بظلال الشك على الدعوات الأخيرة إلى تعزيز سياسة مراقبة الحدود. إذ يبدو في الحقيقة أن التصور الحالي بأن الحدود مغلقة يلعب دوراً رئيسياً في تشجيع الهجرة غير الرسمية. فما ينتج عن ذلك من تدفق خفي للمهاجرين لا يقوض فقط حقوق طالبي اللجوء إنما يقوض أيضاً قدرة الدولة على مراقبة وتنظيم المهاجرين إليها.

تسفالم آرايا(tesfalem.araia@wits.ac.za) وتاملين مونسون (tamlynmonson@gmail.com) هما باحثان لدى مشروع رصد حقوق المهاجرين التابع لبرنامج دراسات الهجرة القسرية (http://www.migration.org.za) بجامعة ويتووترسراند في جوهانسبرج.

١. تسفالم آرايا، ٢٠٠٩، «تقرير حول تهريب البشر عبر حدود جنوب أفريقيا مع زيمبابوي»، مشروع رصد حقوق المهاجرين التابع لبرنامج دراسات الهجرة القسرية. التقرير متوفر على الإنترنت على الموقع: http://www.refugeeresearch.net/node/277

٢. يعتبر قانون اللاجئين الجنوب أفريقي لعام ١٩٩٨ مكمّلاً للتعريف الذي وضعته اتفاقية عام ١٩٥١ لكلمة «اللاجئ» وكذلك التعريف الذي وضعته الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩ التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

النزوح المطول في كولومبيا

أندريس كوينتيرو ل وتيغان أ. كولر

لا تقتصر واجبات الجهات المسؤولة عن توفير الرعاية الصحية الإنجابية لتجمعات النازحين في كولومبيا على التخطيط للاستجابة لتلبية الاحتياجات الفورية للنازحين داخلياً فحسب، بل ويجب أن تشمل أيضاً التخطيط لكل ما يلزم لتلبية احتياجاتهم على المدى الطويل.

تتطلب أوضاع النزوح المطولة إحداثَ تحول في الأسلوب الذي يحكم العمل الإنساني والذي يقوم حالياً على الانتظار حتى تنشأ الأزمة ومن ثم توفير المساعدات الفورية لها، إلى أسلوب آخر يقوم على التوفير المستدام للمساعدات – ويفضل أن يأتي هذا التحول مصحوباً ببعض الجهود من أجل دمج النازحين في المجتمع المحلي. وقد لا تكون فكرة الدمج المحلي باعثة على الارتياح لدى كل من الحكومة والنازحين داخلياً على السواء حيث يخشى كلا الطرفين أن يتسبب الدمج المحلي حتى ولو كان قصير الأمد إلى إغلاق الباب نهائياً أمام تحقيق العودة النهائية للنازحين إلى أوطانهم، إلا أن هذا الحل لا يـزال رغم هذه المخاوف يوفر السبيل الملائم للاستقرار والكرامة بدون أي يقضي على احتمالات العودة إذا تبين جدواها.

وتؤيد (بروفاميليا) – وهي المنظمة الرئيسية في كولومبيا القائمة على توفير الخدمات الطبية والتثقيفية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية (SRH) – فكرة الدمج المحلي باعتباره يرمي إلى «تفعيل وحماية حقوق السكان خلال فترة النزوح، ويبني القدرة على الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي»[١]. وكانت (بروفاميليا) قد نجحت لأكثر من ٤٠ عاماً في توفير خدمات تنظيم الأسرة والتثقيف الأسري في كولومبيا؛ حيث يستفيد من خدماتها حالياً ما يقرب من ٦٥٪ من تعداد السكان الإجمالي للبلاد من خلال ٣٣ مركزاً منتشرة في أرجاء البلاد. وفي عام ١٩٩٧، استطاعت (بروفاميليا) أن تمد مظلة خدماتها لتشمل فئات النازحين داخلياً، وتشمل عملياتها الحالية مع هؤلاء عدداً من المشروعات المشتركة مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (USAID) وفيلق الرحمة الدولي ومبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (RAISE).

الاستفادة من الخدمات الصحية

موظفو بروفاميليا يوفرون خدمات الرعاية الصحية والجنسية للمعاقين في كولومبيا.

تسببت النزاعات المسلحة التي دامت زهاء خمسة عقود في كولومبيا في نزوح ما يتراوح بين ٢ و ٣ مليون كولومبيا من وطنهم مما جعل كولومبيا ثاني أكبر دولة من حيث عدد النازحين داخلياً في العالم بعد السودان مباشرة. ولا تضم كولومبيا أي مخيمات لإيواء النازحين داخلياً، ولذلك ينتشر النازحون بشكل مبعثر في أنحاء البلاد، مع تركز غالبيتهم في المناطق الحضرية. وسواء كان هؤلاء يعيشون في مناطق ريفية أو حضرية، فإن قدرتهم على الاستفادة من الخدمات الصحية تأتي محدودة للغاية، وهم يواجهون لهذا السبب مشاكل صحية شديدة. ولا تصل عمليات التطعيم والتحصين ضد الأمـراض إلا لفئات محدودة للغاية في المناطق الريفية، ولذلك لم يكن غريباً أن تتوصل إحدى الدراسات إلى أن ما يزيد على ٦٠٪ من السكان تظهر عليهم أعراض الاكتئاب الطبي[٢].

ويعاني النازحون داخلياً كذلك، مقارنة ببني جلدتهم من الكولومبيين غير النازحين، من كثرة مشاكلهم الجنسية والإنجابية. فرغم انتشار العنف الأسري في كولومبيا، نجد مثلاً أن ٥٢٪ من النساء النازحات قد عانين من العنف الأسري، بما في ذلك العنف الجنسي، مقارنة بنسبة ٤١٪ من النساء غير النازحات[٣]. ويبلغ عدد الأطفال في المتوسط ٥,٨ طفل لدى النساء النازحات اللائي تتراوح أعمارهن بين ٤٠ و ٤٩ عاماً، وهو متوسط يزيد كثيراً عن المتوسط القومي الذي يبلغ ٣,١ أطفال، وهو ما يوضح لنا انعدام قدرة هؤلاء النسوة على الاستفادة بوسائل منع الحمل. أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة الحمل غير المـرغـوب لـدى النساء النازحات ممن تتراوح أعمارهن بين ١٣ و ٤٩ عاماً، والذي يزيد بنسبة ٤٠٪ على معدلاته لدى النساء غير النازحات[٤]. ونجد حوالي ثلث المراهقات النازحات إما يحملن جنيناً في أحشائهن أو يُعلن أطفالاً صغاراً. وتنتشر الأمراض المنقولة جنسياً والأمراض التنفسية بين الكولومبيين النازحين، ولكن لم تظهر الأعراض المعتادة للأمراض المنقولة جنسيا إلا على عدد قليل من النازحين[٥].

وفي المناطق الريفية، نجد المشاكل الصحية للنازحين تتفاقم نتيجة لغياب الاستفادة من الخدمات. ويأتي النازحون داخلياً مشتتون بشكل كبير على امتداد المناطق المختلفة، وتأتي البنية التحتية للخدمات الصحية، خاصة في الشريط المطل على المحيط الهادئ، محدودة للغاية. ويشكل الكولومبيون الأفارقة والريفيون الجانب الأكبر من السكان النازحين. وإدراكاً منها لكون تلك الفئات هي الأكثر

معاناة دون غيرها من غياب الموارد الاقتصادية وأنها تكاد تكون محرومة تماماً من أي وسيلة للاستفادة من الخدمات الصحية، تواظب (بروفاميليا) بصفة منتظمة على إرسال فرق صحية جوالة لتطبيب هذه الفئات. ويناقش العاملون لدى (بروفاميليا) في البداية الاحتياجات الصحية لهؤلاء مع قادة المجتمع. وفي حالة وجود رغبة لدى هؤلاء القادة، تقوم (بروفاميليا) بإنشاء وحدة فريق صحي جوالة تراعي الاحتياجات الخاصة لمجتمعاتهم. وتقوم هذه الفرق بزيارة كل تجمع من تجمعاتهم أربع مرات على الأقل سنوياً لضمان توفر ما يلزم من وسائل منع الحمل طوال العام.

وما سبق اقتصر على التحديات الصحية في المناطق الريفية بينما تشهد المناطق الحضرية تحديات من نوع مختلف. فعلى الرغم من أحقية النازحين داخلياً في الاستفادة من المنظومة الصحية الوطنية، إلا أنهم ينقسمون ما بين جاهل بهذا الأمر أو خائف من اكتشاف الجماعات المسلحة لهم إذا ما سعوا لطلب هذه الخدمات. وتساعد (بروفاميليا) الكولومبيين النازحين على تخطي بيروقراطية النظام الصحي الوطني حتى يتسنى لهم الاستفادة المستدامة من الخدمات الصحية.

وينتشر التوتر بين النازحين داخلياً والمجتمعات المُضيفة في المناطق الحضرية. فالنازحون الذين يتسلمون خدمات ومساعدات خاصة كامتياز حصري عليهم بسبب وضعيتهم كسكان تعرضوا للنزوح القسري يثيرون سخط السكان غير النازحين في المناطق الحضرية والفئات الفقيرة منهم. وإدراكاً منها بأثر المنظمات غير الحكومية في زيادة الهوة في المساعدات نتيجة لإهمالها للمجتمعات التي تضيف النازحين داخلياً، تعمل (بروفاميليا) عن قرب مع المجتمعات المُضيفة لتوفير الخدمات للسكان المتوطنين بالإضافة إلى الوافدين الجدد، وهو مسعى مهم في فلسفة الدمج المحلي.

الخدمات الطبية والتثقيفية الشاملة

توفر مراكز (بروفاميليا) والفرق الصحية الجوالة مجموعة من وسائل منع الحمل. كما توفر كذلك خدماتها للأمهات الحوامل وتقوم بإحالتهن إلى النظام الصحي الوطني ليتسنى لهن الولادة في المستشفيات والمؤسسات الطبية عالية الجودة.

ورغم أن تركيز برنامج (بروفاميليا) ينصب على الصحة الجنسية والإنجابية، إلا أن هذا الجانب قد لا يمثل دائماً الأولوية الصحية الغالبة بالنسبة للرجال والنساء النازحين، فالكبار في المجتمعات النازحة لا يهتمون بالرعاية الطبية لأطفالهم بقدر ما يهتمون بالرعاية الطبية لأنفسهم. وإدراكاً منها بذلك، سعت (بروفاميليا) لتوسيع نطاق خدماتها للنازحين داخلياً لكي تشمل تقديم الاستشارات الطبية العامة وتوفير مستوصفات توزيع الأدوية (بالإضافة إلى وسائل منع الحمل). ومع تلبية الاحتياجات الصحية العامة للأطفال، فإن آبائهم – ممن يُحتمل أن لم يسبق لهم أن زارو الطبيب في حياتهم – يصبح بمقدورهم الحديث عن مشاكلهم الصحية بما فيها مشاكلهم في الصحة الجنسية والإنجابية.

وتوفر (بروفاميليا) خدمات الصحة الجنسية والإنجابية فقط لمن يحضرون جلساتها التثقيفية والتي عادة ما يصحبها توفير المنشورات والمطبوعات، كما يتم فيها منح الأفراد جلسات تقييم شخصية حتى يتسنى لهم طرح الأسئلة التي قد لا يرغبون في طرحها على الملأ. وتساعد هذه الجلسات التثقيفية العاملين في مجال الصحة المجتمعية على فهم نوعية الخدمات الجنسية والإنجابية التي يحتاجها الناس، ومن ثم يتسنى لهم توقعها وموائمة خدماتهم تبعاً لها.

وتفرض (بروفاميليا) رسوماً رمزية مقابل خدماتها ومنتجاتها بسبب قناعتها بأهمية توعية المواطنين بأن للصحة قيمة تستحق ما يدفع فيها، وأن الرسوم الرمزية من شأنها تشجيع الناس على توقع وطلب خدمات مرتفعة الجودة. ومتى لم تكن هذه الرسوم في متناول الأفراد، فإن المجتمع ككل يحاول غالباً تجميع المبلغ الصغير المطلوب، إلا أن (بروفاميليا) في النهاية لن ترفض تقديم خدماتها للمرضى الذين لا يستطيعون سداد الرسوم.

إرساء أفضل الممارسات

في سيناريوهات النزوح المطول، ينبغي على المنظمات أن تبذل كل ما يمكنها لحماية الحقوق الإنسانية للنازحين داخلياً وتعزيز كفايتهم الذاتية من الخدمات. ويتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

- ينبغي على المؤسسات أن تعمل عن قرب مع المجتمعات التي تنوي خدمتها من أجل تلبية احتياجاتها، وهو ما يتطلب تنسيقاً مع الممثلين المحليين والسلطات المحلية وأفراد المجتمع في إطار من المرونة والموائمة الفردية للبرامج.
- إقامة التحالفات لأهميتها الكبيرة؛ ذلك أنه ليس بوسع أي منظومة أن تلبي وحدها الطلب الكبير للمجتمع على الخدمات الصحية، وينبغي على الجهات القائمة على توفير الخدمات السعي لبناء الشراكات مع المنظمات الصحية الأخرى، الخاصة والحكومية.
- ينبغي على الجهات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية أن تفكر للأمام وأن تكون لديها الرغبة في الدفاع عن الاحتياجات المستقبلية للنازحين داخلياً، سواء كان الهدف النهائي هو العودة أو الدمج الدائم في المجتمعات المُضيفة. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، قد يرفض الريفيون النازحون للمناطق الحضرية العودة إلى منازلهم حتى بعد انتهاء الصراع، وذلك لأن المناطق الزراعية لا تتمتع بالحماية أو الدعم، كما أن غياب البنية التحتية يعرقل قدرة الفلاحين على بيع محاصيلهم. وقد يواجه العائدون المجاعة، وذلك ما لم تكن لديهم الرغبة في زراعة المخدرات غير المشروعة. ومن جهة أخرى فإن من يبقى منهم في المناطق الحضرية قد يفتقد المهارات اللازمة للاندماج في المجتمع الحضري. وللأطراف الإنسانية نظرة فريدة لنطاق التحديات الراهنة والمستقبلية التي يواجهها النازحون داخلياً - وهي نظرة يجب عليهم تبادلها ومشاركتها عند العمل مع المنظمات الصحية والمجتمعات التي تواجه أشكال النزوح المطولة.

أندريس كوينتيرو ل (aquintero@profamilia.org.co) فهو مدير برامج (بروفاميليا) (http://www.profamilia.org.co)، أما تغان أ كولر (tac2142@columbia.edu) هي زميلة بحثية جامعية تعمل لصالح مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (RAISE) (http://www.raiseinitiative.org). و(بروفاميليا) هي منظمة شريكة لمبادرة الصحة الإنجابية، وهي تتعاون معها من أجل توفير الرعاية الصحية الشاملة للنازحين في أوضاع النزوح طويلة الأمد في كولومبيا.

١. الحلقة الدراسية للخبراء لمناقشة أوضاع النزوح طويلة الأمد: http://www3.brookings.edu/fp/projects/idp/conferences/20070622.pdf
٢. منظمة الصحة العالمية 'النازحون داخلياً في كولومبيا' www.who.int/disasters/repo/7301.doc.
٣. مرصد حقوق الإنسان (١٣ أكتوبر ٢٠٠٥) 'كولومبيا: النازحون والمنبوذون: محنة النازحين داخلياً في بوجوتا وكارتاجينا' http://www.hrw.org/en/node/11574/section/5
٤. مركز رصد النزوح الداخلي (١٧ أكتوبر ٢٠٠٨) 'كولومبيا: معدلات النزوح الجديدة هي الأعلى على مدى عقدين من الزمان – دراسة توصيفية لأوضاع وظروف النزوح الداخلي'. http://tinyurl.com/IDMCCol2008
٥. ف. كاستانو، س. وارد، إ. هيل (٢٠٠٧) 'ضوء في نهاية النفق: منع الإصابة بالإيدز لدى الشباب النازحين داخلياً في كولومبيا' مركز مارجريت سانجر الدولي لتنظيم الأسرة بمدينة نيويورك http://tinyurl.com/ColLight

نحو التوصل إلى اتفاق إنساني بشأن تغير المناخ

فيكرام كولمانسكوغ

من المتوقع أن تتوصل الدول إلى «نتائج متفق عليها بشأن تغير المناخ في مؤتمر كوبنهاغن في ديسمبر ٢٠٠٩.

منذ فترة طويلة تعود إلى عام ١٩٩٩، كتب الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن أخطر آثار تغير المناخ قد تكون تلك المتعلقة بالهجرة البشرية، إلا أن الدول لم تعالج ذلك في المفاوضات والاتفاقات المعنية بتغير المناخ. وبينما تركز التزامات بروتوكول كيوتو التي تستمر حتى عام ٢٠١٢ على الحد من تغير المناخ، سوف تعالج النتائج المتفق عليها آثار تغير المناخ التي لا يمكن تجنبها ـ والحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ. ركزت مجموعة فرعية من فريق العمل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بتغير المناخ على الحصول على اعتراف بقضايا الهجرة والنزوح، وحاليًا هناك مسودة نص تفاوضي لمؤتمر كوبنهاجن يشير إلى التنقل البشري.

يرتبط كل من الحد من تغير المناخ والتكيف معه بالالتزام بمنع حدوث النزوح العشوائي في المقام الأول. لكن لم تكن جهود المنع هذه كافية دائمًا لتفادي حدوث الكوارث والنزوح. فتشمل تحديات الحماية الخاصة التي تنشأ مع تغير المناخ إعادة توطين الأشخاص بعيدًا عن المناطق شديدة الخطورة وفجوة الحماية القياسية للنازحين عبر الحدود الذين لا يصنفهم القانون الدولي أو الإقليمي أو الوطني كلاجئين.

خلال مؤتمر الأمم المتحدة للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في بوزنان في ديسمبر ٢٠٠٨، تم إلقاء الضوء على الهجرة المرتبطة بتغير المناخ في بعض البيانات التي تم إلقائها، وأبرزها هو البيان الافتتاحي الذي ألقاه وزير البيئة البولندي ورئيس مؤتمر بوزنان والبيان الذي ألقاه سفير الجزائر نيابة عن المجموعة الأفريقية. وبعد ذلك برزت قضية الهجرة والنزوح في أفكار ومقترحات وثائق الجمعية حيث كان يُشار إلى بنغلاديش بـ «لاجئي المناخ» وتحالف الدول الجزرية الصغيرة بـ «ضحايا المناخ». كما ذكرت المكسيك التحدي الخاص الذي يواجه عملية إعادة التوطين خلال حلقة عمل إدارة المخاطر التي عُقدت في بون في شهر أبريل.

بحلول مايو ٢٠٠٩ كانت مسودة النص التفاوضي قد تم إعدادها وطرحها على الملأ. وهي وثيقة من ٢٠٠ صفحة تستند إلى مئات من الوثائق المقدمة. وتم إدراج العديد من النصوص التي اقترحتها الوكالات الإنسانية وحصلت على دعم كل من البلدان الصناعية والنامية، ومع ذلك فالنص لا يزال خاضعًا لمزيد من التفاوض.

تضمنت المسودة الأولى للنص مرجعًا لـ «الأنشطة المتعلقة بالهجرة الوطنية والدولية/إعادة التوطين المخطط» كإجراءات تكيف. وحصل المرجع، الذي كفلته بنغلاديش وقدمته، على رد فعل جيد من جانب الدول المشاركة عند إطلاعهم عليه لأول مرة في بون في شهر يونيو. كما رحبت الوكالات الإنسانية الحالية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومجلس اللاجئين النرويجي وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليًا بالمرجع وقدمت بعض النصائح حول الكيفية التي يمكن بها تعديل النص. وعند إطلاعهم عليه مرة أخرى في بون، اقترحوا تعديلات تم إدراجها ومن ثم أصبح هناك نص منقح للمفاوضة متاح.

بالإضافة إلى النص الخاص بالهجرة والنزوح أصبحت اللغة الرئيسية لإدارة الأخطار والحد من أخطار الكوارث بارزة الآن، والتي تضم لأول مرة مرجعًا حول «الاستجابة في حالات الطوارئ». كما يوجد نص يشير إلى منح الأولوية لاحتياجات الناس الأكثر تعرضًا للخطر (لا الدول).

بالرغم من أننا قطعنا خطوات كبيرة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه يبقى أن نتبين ما إذا كانت النتائج التي تم الاتفاق عليها تتضمن النزوح والقضايا الإنسانية الأخرى بالفعل أم لا وكيفية حدوث ذلك. فخلال الأشهر الأخيرة والحاسمة من الصياغة، حيث يتم تلخيص المسودة ذات المائتي صفحة، سيكون من المهم التأكد من أن النص الذي نريده هو الذي سيبقى.

فيضانات في دداب في كينيا. نوفمبر ٢٠٠٦

فيكرام كولمانسكوغ
(vikram.odedra.kolmannskog@nrc.no)
هو مستشار قانوني يتخصص بقضايا تغير المناخ في مجلس اللاجئين النرويجي http://www.nrc.no

تم إعداد وثيقة «تعليقات ومراجعات مقترحة للنص التفاوضي» من قِبل رئيس الفريق العامل المخصص لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المعني بإجراءات التعاون طويل الأجل، وهي متاحة في موقع الويب http://www.unhcr.org/4a408cc19.html؛ ومسودة النص التفاوضي، اعتبارًا من يوليو ٢٠٠٩، متاحة في موقع الويب http://unfccc.int/resource/docs/2009/awglca6/eng/inf01.pdf

NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

النزوح المطول للمسلمين في سريلانكا

كافيتا شوكلا

لإنهاء حالة النزوح المطولة التي يعيشها النازحون داخلياً في بوتالام، سيتعين على الحكومة والمجتمع الإنساني منح الأولوية لهذه المجموعة من النازحين.

على الرغم من تضاؤل فرص عودتهم إلى ديارهم أو إيجاد حلول أخرى دائمة لأزمتهم، فإن الأشخاص الذين يعيشون حالات مطولة من النزوح في آسيا يلقون في الغالب اهتماماً محدوداً من الحكومات أو الوكالات الإنسانية واعترافاً محدوداً منها بوضعيتهم، وخاصة مقارنة بمجموعات النازحين الأخرى.

ومن أمثلة ذلك الوضع في سريلانكا، حيث حدثت عدة حركات نزوح منذ اندلاع الصراع بين القوات الحكومية وجبهة نمور تحرير تاميل إيلام (LTTE) في عام ١٩٨٣. ثم تمكّن العديد من النازحين داخلياً من العودة إلى ديارهم خلال فترة وقف إطلاق النار بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ ولكن الصراع اندلع مجدداً على نطاق أوسع في منتصف عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى مئات الآلاف من حركات النزوح الجديدة. وعلى الرغم من انتهاء النزاع المسلح في مايو/أيار ٢٠٠٩، فلا تزال هناك عدة مجموعات مختلفة من النازحين داخلياً في البلاد.

ولطالما تم تجاهل أزمة إحدى مجموعات النازحين القادمين من الشمال الذين يعيشون حالة مطولة من النزوح في منطقة بوتالام في غرب سريلانكا منذ عام ١٩٩٠. وتتألف هذه المجموعة من أكثر من ٦٠ ألف مسلم - أغلبهم من مناطق مانار وجافنا وموليتيفو - أجبروا على الفرار من ديارهم في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠ حين انتقلت عناصر من نمور التاميل بين القرى معلنين أن المسلمين أمامهم ٤٨ ساعة لمغادرة الأراضي التي تسيطر عليها نمور التاميل وإلا فسوف يتعرضون لأعمال انتقامية. وفر الكثيرون منهم لا يحملون معهم إلا ثيابهم والقليل من المال، تاركين وراءهم ممتلكات ومقتنيات وصلت قيمتها إلى ٥ بليون روبية (٤٦ مليون دولار).[١]

ومنذ أن طُردوا من ديارهم قبل ١٩ عاماً، والمسلمون الشماليون يعيشون في مخيمات ومستوطنات للنازحين في بوتالام. ويشكل الأطفال حالياً ٤١ بالمائة من مجمل النازحين وهم لم يعرفوا بيوتاً غير هذه المخيمات والمستوطنات. وقد تفككت البنية التقليدية للكثير من الأسر النازحة، حيث يضطر الرجال والنساء إلى ترك أسرهم بحثاً عن الرزق، فيسافر الرجال والنساء ويتركون أولادهم في رعاية أقاربهم المسنين أو أشقائهم الأكبر سناً. ولا تزال هناك صراعات بين النازحين والمجتمع المضيف على الموارد والوظائف المحدودة في هذه المنطقة.

وعلى الرغم من أن بعض الوكالات الإنسانية تؤكد على أن النازحين قد اندمجوا في المجتمع ولم يعودوا بحاجة إلى المساعدة، فلا توجد الرغبة السياسية في الإقرار بوجودهم الدائم في بوتالام. وقد أعاق هذا الموقف عملية الاندماج المحلي وعزز إحساس النازحين داخلياً بالغربة والحرمان من حقوق "المواطنة المحلية" مثل حق الحصول على بعض فرص كسب الرزق كصيد الأسماك والوظائف الحكومية.[٢] وتشير إحصائيات الحكومة السريلانكية إلى أن حوالي ٨٠ بالمائة من النازحين داخلياً ما زالوا لا يملكون مصدراً ثابتاً للرزق ويكسبون قوتهم من العمالة اليدوية.

وقد تمكّن أكثر من نصف النازحين من شراء أراض في مستوطنات النازحين إلا أن قطع الأرض الفردية صغيرة للغاية وتعزز الإحساس بأن الوضع مؤقت. وهناك بعض الأمل في تطبيق حل الاندماج المحلي الدائم على مُلاك هذه الأراضي منذ عام ٢٠٠٧، عندما وافق البنك الدولي على مشروع إسكاني بقيمة ٣٢ مليون دولار لبناء أكثر من ٧٥٠٠ مسكن دائم للنازحين المقيمين في بوتالام الذين يملكون صكوكاً تثبت ملكيتهم لقطعة أرض.

وأكد بعض قادة النازحين على أنه حالما تصبح الظروف آمنة للعودة، سيعود جميع النازحين إلى مناطقهم الأصلية. وقد عاد بالفعل عدد قليل من النازحين في بوتالام إلى جافنا خلال سنوات وقف إطلاق النار، ولكنهم عادوا مرة أخرى إلى بوتالام بعد ذلك بقليل. وعلى الرغم من انتهاء الصراع في عام ٢٠٠٩، فإن العودة النهائية ستسبب مشاكل كبيرة للكثير من النازحين الذين دُمرت منازلهم أثناء الصراع أو استولى عليها بعض التاميل الذين نزحوا جراء الصراع. وبموجب القانون السريلانكي، يسقط عن أصحاب الممتلكات الحق في ممتلكاتهم بعد أن يشغلها غيرهم لمدة تزيد عن عشر سنوات، ولا تزال قضية الإشغال الثانوي قضية غاية في التعقيد. كما أن إعادة بناء قرى المسلمين في المناطق التي رحلوا عنها ستكون عملية باهظة التكاليف.[٣]

وعلى الرغم من التركيز الحالي المبرَر للحكومة والمجتمع الإنساني على الـ٣٠٠ ألف شخص الذين نزحوا من الشمال خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كان الأحرى أن يتخذا إجراءات تمكن المسلمين إما من الحصول على حقوق المواطنة المحلية والاندماج الكامل في بوتالام أو العودة إلى الشمال في ظل ظروف تجعل عودتهم عودة مستديمة.

كافيتا شوكلا (Kavita.shukla@nrc.ch) هي محللة قطرية (لميانمار والهند وسريلانكا) في مركز رصد النزوح الداخلي.

١. مجموعة الأزمات الدولية، "مسلمو سريلانكا: محاصرون بين النيران"، مايو/أيار ٢٠٠٧ http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4868
٢. كاثرين برون، "البحث عن مكان: الاندماج المحلي والنزوح المطول في سريلانكا"، رابطة علماء الاجتماع، ٢٠٠٨.
٣. مجموعة الأزمات الدولية، مايو/أيار ٢٠٠٧

يعمل مجلس اللاجئين النرويجي على توفير المساعدات والحماية للاجئين والنازحين والمهجرين في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين.

www.nrc.no/engindex.htm

يتبع مركز رصد النزوح الداخلي إلى المجلس النرويجي للاجئين وهو منظمة دولية لاحكومية تركز على مراقبة حوادث النزوح والتهجير القسريين الناجمة عن الصراعات والنزاعات.

www.internal-displacement.org

للاتصال: IDMC, 7-9 Chemin de Balexert .1219 Chatelaine, Geneva, Switzerland

بريد إلكتروني: **idmc@nrc.ch**

iDMC internal displacement monitoring centre

النزوح الداخلي والوساطة من أجل السلام

أندرو سولومون

إن الحاجة إلى حماية حقوق الأشخاص الذين نزحوا بسبب الصراعات وإيجاد حلول دائمة لأزمة نزوحهم ترتبط ارتباطاً لا انفصام له بالتوصل إلى سلام دائم وقابل للحياة.

لا ينبغي لأى خطة واقعية للسلام والمصالحة أن تتجاهل حقوق ومصالح النازحين داخلياً. فقد يؤدي الفشل فى التشاور مع النازحين أو تلبية احتياجاتهم أو إيجاد حلول لنزوحهم من خلال عملية واتفاقية سلام إلى إثارة التوترات والتأثير على سياسات ما بعد الصراع وكذلك إعاقة الجهود الجارية لبناء السلام.

ولمساعدة الوسطاء وفِرَقهم على فهم أفضل لحقوق واحتياجات ومصالح النازحين داخلياً ولتزويدهم بتوجيهات عملية بشأن أفضل السبل لابتكار عمليات تحقق هذه المصالح بطريقة هادفة، طور مشروع بروكينغز-برن للنزوح الداخلي مرجعاً جديداً هو "دمج قضية النزوح الداخلي في عمليات واتفاقيات السلام: دليل للوسطاء". ويحدد هذا الدليل أربع خطوات ليتخذها الوسطاء بعين الاعتبار في مستهل أي عملية سلام. وتناقش كل خطوة القضايا الرئيسية المتصلة بحالات النزوح التي قد تنشأ أثناء تخطيط وتنفيذ عملية سلام يقودها وسطاء. وهذه الخطوات الأربع هى:

الخطوة الاولى: تقييم أسباب وديناميات وخصائص النزوح الداخلي. يجب على الوسطاء أن يستثمروا ما هو ضروري من وقت وموارد لفهم طبيعة وأنماط النزوح الداخلي، وكذلك خصائص بعض جماعات النازحين وأي هياكل قيادية قد تكون موجودة. كما ينبغي تحديد الصلات التي قد تربط النازحين بأطراف الصراع. ومن شأن هذا الفهم أن يساعد الوسطاء على تجنب الوقوع في فخ التفكير بأن النازحين داخلياً هُم كتلة واحدة متجانسة وعلى التحقق من مدى تأثير النازحين داخلياً على عملية السلام سواء إيجاباً أو سلباً.

الخطوة الثانية: إنشاء إطار لدمج النزوح الداخلي. بمجرد انتهاء الوسطاء من تقييم حالة النزوح، يجب عليهم وضع إطار لدمج قضية النزوح الداخلي في عملية السلام. ومن الضروري أن يتضمن هذا الإطار عاملين:١) بيان المهمة الأساسية الذي يحدد احتياجات النازحين داخلياً، و٢) الأسس القانونية والسياسية اللازمة لمشاركة النازحين داخلياً في عملية السلام. ويمكن أن تُستمد هذه الأسس من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، وكذلك القوانين والسياسات الوطنية. ومن شأن ترسيخ مصالح وحقوق النازحين داخلياً داخل هذا الإطار، وربطها بالمبادئ التوجيهية على وجه الخصوص، أن يساعد كل من يشارك في عملية السلام على رؤية حالة النزوح من خلال منظور موضوعي وعلى حمايتها من أي تلاعب سياسي.

الخطوة الثالثة: إشراك النازحين داخلياً في عملية السلام. يجب على الوسطاء أن يقرروا كيفية التشاور مع النازحين داخلياً وأن يحددوا كيفية ارتباط هذه المشاورات بمجمل عملية السلام التي يقودها الوسطاء. ويمكن إجراء المشاورات كعملية مستقلة أو يمكن ربطها بعملية الوساطة نفسها. وعند اتخاذ قرار بشأن عملية تشاورية معينة، سيحتاج الوسطاء إلى التأكد من وجهات نظر أطراف عملية السلام حول مسألة التشاور مع النازحين إلى جانب التأكد من رغبة وقدرة مجتمع النازحين على المشاركة في عملية السلام. وينبغي للوسطاء أن يتأكدوا من أنهم يتشاورون مع نازحين جديرين بتمثيل مجتمعهم، بما فيه الجمعيات النسائية.

الخطوة الرابعة: إدماج حقوق ومصالح النازحين داخلياً في اتفاقية السلام. وفي هذه العملية قد يختار الوسطاء إدراج أحكام أساسية في النص الرئيسي للاتفاقية أو في بروتوكول ملحق بها. ومن بين النهجين يمكن اختيار النهج الأنسب للسياق المحدد. ولكن ينبغي أن يتأكد الوسطاء من إدراج العناصر التالية:١) تعريفات واضحة للمسائل المتعلقة بالنزوح الداخلي، ٢) شرط يقضي باحترام حقوق الإنسان ومتطلبات الحماية في حالات النزوح بموجب القانون الإنساني الدولي، ٣) إدراج لمصالح النازحين داخلياً على نحو مقبول لجميع الأطراف، ٤) التزامات الأطراف تجاه النزوح الداخلي، و٥) عملية تنفيذ واضحة تتضمن أدواراً للنازحين داخلياً.

ويستعد معهد الولايات المتحدة للسلام حالياً لنشر "دليل الوسطاء" كجزء من "سلسلة أدوات صناع السلام"[١] ثم توزيعه على الوسطاء وغيرهم من المختصين في تسوية الصراعات التي تسببت في نزوح داخلي. وسيُرفق مع هذا الدليل مجموعة موارد على قرص مضغوط تحتوي على مواد مرجعية ودراسات حالة ونصوص بعض اتفاقيات السلام والصكوك الدولية كالمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

أندرو سولومون
(asolomon@brookings.edu) هو نائب مدير مشروع بروكينغز-برن للنزوح الداخلي وزميل قسم السياسة الخارجية بمعهد بروكينغز.

كما يمكن الاطلاع على أحد المطبوعات السابقة للمشروع وهو "معالجة النزوح الداخلي في عمليات السلام واتفاقيات السلام وبناء السلام" على الموقع التالي /http://www.brookings.edu/reports 2007/09peaceprocesses.aspx

١. http://www.usip.org/resources/core-conflict-management-resources

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD

يان إيغلاند سيلقي محاضرة باربارة هاريل بوند في مركز دراسات اللاجئين لعام ٢٠٠٩

١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة ٥ بعد الظهر في متحف الجامعة في أوكسفورد

يان إيغلاند الممثل السابق للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومسؤول تنسيق مساعدات الطوارئ في الأمم المتحدة. وهو يشغل حالياً منصب رئيس المعهد النرويجي للشؤون الدولية. وسيلقي يان إيغلاند محاضرة حول "البطانيات وحدها لا تكفي: البحث عن حلول سياسية ومستدامة للنازحين".

للحصول على مزيد من المعلومات يمكنك الاتصال بالسيد فاوتر تي كلوزه على البريد الإلكتروني:

wouter.tekloeze@qeh.ox.ac.uk

المدرسة الصيفية الدولية للهجرة القسرية - مركز دراسات اللاجئين ٥ - ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٠

توفر المدرسة الصيفية الدولية في قضايا الهجرة القسرية والتي ينظمها مركز دراسات اللاجئين دورة مكثفة متعددة المناهج وتشاركية في دراسة قضايا الهجرة القسرية. وتوفر الدورة للمشاركين فيها الفرصة للعمل مع اللاجئين وغيرهم من المهجّرين قسرياً للاطلاع بشكل دراسي ونقدي على العوامل والمؤسسات التي تهيمن على عالم النزوح القسري. وتبدأ الدورة بتأملات ودراسات حول السبل المختلفة المتبعة في تفهم قضايا الهجرة القسرية، وتأثير القضايا السياسية والقانونية والشخصية المرتبطة بقضايا النزوح. وتركز مناهج الدورة المختلفة على عدد كبير ومختلف من المواضيع بما فيها العولمة والهجرة القسرية، واستراتيجيات المفاوضات في الأوضاع الإنسانية.

شكرا لكم على هذه الدورة التعليمية الرائعة والمليئة بالتحديات. لقد كان المدرسون ممتازون واستمتعت بالمنهاج المكثف الذي تطلب عملا وجهداً كبيرين، كما أشكركم على قائمة المطبوعات والمنشورات المقترحة المفيدة. ولن أسمح لنفسي، إثر هذه الدورة الممتازة، بتقبل الأوضاع كما هي عليه حيث من الواجب أن نسأل أنفسنا عن سبب كون الأوضاع على ما هي عليه وكيف يمكننا تحسينها وحل المشاكل المتعلقة. مشارك في المدرسة، ٢٠٠٩

المشاركون: عادة ما تشمل قائمة المشاركين ما يزيد على ٤٠ جنسية وتضم مسؤولين من الحكومات المضيفة، والمنظمات والوكالات الحكومية واللاحكومية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة إضافة إلى صناع القرارات المسؤولين عن المهجّرين واللاجئين مع باحثين وأخصائيين في موضوع الهجرة القسرية. ويتم عقد الدورة، والتي تشمل تكاليفها السكن وبعض الوجبات، في جامعة أكسفورد. ويتم عقد كل المحاضرات وحلقات البحث باللغة الإنجليزية.

التدريس: تشمل قائمة المدرسين محاضرين وباحثين وأكاديميين وعاملين وممارسين في هذا المجال من أرقى المستويات في العالم يتخصصون في مختلف مجالات الهجرة القسرية واللجوء والقانون والعلوم السياسية والعلوم الإنسانية والعلاقات الدولية.

كما يتوفر لدينا بعض المنح الدراسية للمؤهلين من الدول النامية. للحصول على المزيد من المعلومات ولتنزيل طلبات الانتساب يمكنكم زيارة الموقع: http://www.rsc.ox.ac.uk/teaching_summer.html، أو الاتصال بمديرة برنامج التوعية على العنوان:

RSC, ODID, University of Oxford, ٣ Mansfield Road, Oxford OX١ ٣TB, UK: summer.school@qeh.ox.ac.uk هاتف: ك‌اف ٢٨١٧٢٨/٩، ١٨٦٥ (٠) ٤٤+ س: ٢٨١٧٣٠ ١٨٦٥ (٠) ٤٤+

مرغمون على الفرار

بدأت إيرين في شهر آب/أغسطس بعض مجموعة من الأفلام القصيرة التي تركز على قضايا النزوح الداخلي في نيبال وليبيريا وكمبوديا تحت عنوان: "مرغمون على الفرار"!

وتوضح الأفلام وقع وأثر الأسباب المختلفة للنزوح والتشرد سواء حصلت نتيجة للصراعات والنزاعات المسلحة أو بسبب الكوارث الطبيعية أو المشاريع التنموية أو تغير المناخ. ومن أحد الأمثلة على ذلك كان كاماريك وزوجته دارما والذي أرغموا على يد المتمردين الماويين على مغادرة قريتهم الجبلية في نيبال عام ٢٠٠١ حيث اضطروا نتيجة لذلك هم وأطفالهم الستة لتحمل معيشة "أسوأ من عيشة الكلاب" في العاصمة كاتماندو. أما في كمبوديا فقد نزح سوم رين البالغ من العمر ٥٠ من مدينة الصفيح التي كان يسكن فيها بسبب قرار الحكومة ببناء مشروع تجاري في هذا الموقع. بينما أرغم إيمانويل، الجندي اليافع السابق في ليبيريا على شهود جريمة قتل والديه وليس بإمكانه العودة إلى قريته حيث نشأ.

ويمكن الاطلاع على هذه الأفلام وغيرها من أفلام إيرين على الانترنت على الموقع: http://www.irinnews.org/filmtv.aspx

كما يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات والأنباء المتعلقة بقضايا النزوح والتهجير واللجوء على موقع إيرين: http://www.irinnews.org/Theme.aspx?theme=REF

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

ديانا أفيلا
الحوار الجنوب أمريكي

أميليا بوكستاين تشيازي
منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة

بولا بانرجي
مجموعة ماهانيربان كالكوتا للأبحاث

إرين موني
مستشارة مستقلة

نينا يريكلاند
مجلس اللاجئين النرويجي

فيكي تينانت
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مارك كاتس
أوتشا

دان سيمور
يونيسيف

هينيا دقاق
صندوق الأمم المتحدة للسكان

جودي واكاهيو
اتحاد لاجئي كينيا

ريتشل هيستي
أوكسفام في المملكة المتحدة

ريتشارد وليامز
مستشار مستقل

خالد قوصر
مركز جينيف للسياسات الأمنية

روجر زيتر
مركز دراسات اللاجئين

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

مشروع بروكينغز- بيرن لدراسة النزوح الداخلي • خدمات • الإغاثة الكاثوليكية • دان تشيرش إيد • مجلس اللاجئين الدانماركي • وزارة الشؤون الخارجية • والتجارة الدولية الكندية • لوكالة الكندية للتنمية الدولية • وزارة التنمية الدولية البريطانية • شركة دي إتش إل • مركز فاينستاين الدولي، جامعة تافتس • لجنة الإنقاذ الدولية • وزارة الشؤون الخارجية النرويجية • مجلس اللاجئين النرويجي • مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة • الإنجابية في حالات الطوارئ • الاتحاد الأوروبي • الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون • الوزارة السويسرية الفيدرالية للشؤون الخارجية • مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية • برنامج الأمم المتحدة الإنمائي • صندوق الأمم المتحدة للسكان • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين • اليونيسيف • اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال • برنامج الأغذية العالمي • مؤسسة زوا لرعاية اللاجئين • الهيئة الإسبانية للتعاون الدولي • وزارة الخارجية الأمريكية - مكتب السكان واللاجئين والهجرة • منظمة مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح • برنامج الأمم المتحدة للبيئة • منظمة إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)

الصمود المجتمعي في المناطق الريفية في تيمور الشرقية

بيون ميات ثو

ارتبط التاريخ المضطرب لتيمور الشرقية من الاستعمار والاحتلال العسكري بموجات من النزوح ونقل المجتمعات السكانية. واضطر الكثيرون ممن نُقلوا قسراً إلى تبني مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لتأمين وجود مقومات البقاء في بيئتهم الجديدة.

وقرية دايسوا في مقاطعة مانوفاهي وقرية وايتام في مقاطعة بوكاو هما مثالان للمجتمعات السكانية التي طُردت من المناطق الجبلية الداخلية في الفترة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩ إبان الاحتلال الإندونيسي. وأُنشئت "قرى إعادة التوطين" في سهول منخفضة يمكن الوصول إليها لعزل سكانها عن بقية عناصر المقاومة الموجودين في المخابئ الجبلية. إلا أن هذه القرى أُنشئت في مناطق ذات مصادر مياه محدودة وأراض قاحلة. ونظراً لانفصالهم عن أقاربهم من الدرجة الأولى، وعدم تلقيهم أي دعم خارجي، لجأ أفراد الأسر النازحة إلى أقاربهم من الدرجة الثانية أو أقاموا علاقات جديدة للتباحث حول إمكانية الوصول إلى أراض تمكّنهم من زراعة المحاصيل الغذائية.

ووجد سكان قرية دايسوا فرصة للاستفادة من أراض تقع في قرية مجاورة كانت لهم مع سكانها المحليين علاقات مصاهرة وروابط سياسية، كما تم منحهم الحق في إنشاء بساتين على الأراضي العامة. أما سكان قرية وايتام، فلم تكن تربطهم مثل هذه العلاقات بالمجتمع المضيف، مما حد كثيراً من قدرتهم على التباحث حول حق الاستفادة من الأراضي. لكن المجتمع المضيف كان يملك مساحات واسعة من حقول الأرز. لذا قرر نازحو قرية وايتام استغلال نقص الأيدي العاملة وأبرموا عقوداً لتقاسم المحاصيل مع القرية المضيفة. وكان المستأجرون مسؤولون عن حرث حقول الأرز وزراعة الأرز فيها وإزالة الأعشاب الضارة منها. ولما كان حصاد الأرز مهمة مشتركة، كان يتم تقاسم محصول الأرز بالتساوي بين مالك الأرض ومستأجرها. غير أن مساعي حكومة تيمور الشرقية للتحول إلى الميكنة الزراعية قد تؤثر سلباً على هذه العلاقة التبادلية بين ملاك الأراضي والمستأجرين.

وتوضح حالة قرية دايسوا أهمية واستمرارية علاقات المصاهرة في حين أن حالة تقاسم المحاصيل لسكان قرية وايتام توضح المنافع المتبادلة التي يحصل عليها ملاك الأراضي والنازحون، حيث أتاحت هذه العلاقة المتبادلة زراعة المزيد من حقول الأرز.

ولكن لا مفر من حدوث بعض التوترات. فقد أقدم سكان أحد المجتمعات المضيفة، تحديداً قرية تيكينوماتا، على تقديم عريضة للمحاكم الوطنية في عام ٢٠٠١ تطالب برحيل "الوافدين الجدد" من سكان قرية وايتام عن أرضهم: "أين سيعيش أحفادنا؟ إن أهالي وايتام لهم أرض خاصة بهم. وقد وعدونا بأن يعودوا إليها بعد إنزال العلم الإندونيسي." ولا تزال القضية قيد النظر. وقد تغيرت مواقف آخرين في تيكينوماتا الآن: "كانت هناك دائماً صدامات. لكن ابني تزوج بفتاة من وايتام، لذا أصبحنا أسرة واحدة الآن. ونحن نستطيع العيش في جميع أراضي تيمور الشرقية."

ولا يزال من غير الواضح ما هي نسبة التيمورين الشرقيين الذين ما زالوا يعيشون حالات مشابهة من النزوح المطول. أما غالبية الأسر النازحة، فهُم لا يتحمسون كثيراً للتخلي عن سبل عيشهم الجديدة والعودة بشكل دائم إلى مساكنهم السابقة المعزولة والتي يصعب الوصول إليها. والتحدي الأكبر في معالجة حالات النزوح الريفي المطول هو التفكير فيما وراء العودة إلى الوطن. إذ يجب احترام مختلف استراتيجيات كسب الرزق وما يرتبط بها من ترتيبات حيازة الأراضي التي تطورت على الصعيد المحلي. ولا يمكن على وجه الخصوص التغاضي عن الروابط الاجتماعية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عملية البحث عن أراض وسبل للرزق.

بيون ميات ثو (pyone.thu@anu.edu.au) هو طالب دكتوراه في قسم الجغرافيا البشرية، بمعهد أبحاث الدراسات الآسيوية ومنطقة المحيط الهادئ، في الجامعة الوطنية الأسترالية.